

في الانتخابات : هل سيسقط الشعب المصري هذا الحزب

أم يستسلم للغلب ووجع القلب؟

حزب مبارك : فساد يرعى حزب أم حزب يحمى الفساد ؟

إهـــــــداء2006

الأستاذ / ياسر خالد عبد المقصود

القاهرة

أحرام على بلابله (النقد) ... حلال للطير من كل جنس . فما قاله أحمد شـوقي زمان (أحرام على بلابله الدوح .... حلال للطير من كل جنس) تنطبق على حالنـا اليوم ، صحافة وفضائيات العالم لا تمل من نقد الرئيس مبـارك متحفظـين أحياناً أو متطاولين .أما نحن أصحاب الحق الأصيل في نقد رئيس بلدنا ، فمن منا يمارس هـذا الحق بل من منا يؤدي هذا الواجب ؟ دعونا ننقد ونقبل ونـرفض ، دعونـا نصـرخ ونسخر ونهمس ، دعونا ننهض ونحلم ونحيا .

التعريف بالكاتب

قال أحد الحكماء : تكلم حتى أراك . وها أنا أتكلم فمن يريد معرفتي فليقرأنـــي .

وأوضح أن هذا الكتاب يعبر عن رأي صاحبه بشكل مستقل عن أي حزب أو أي حركة ، مع العلم بأن كلمة كفاية ليست حكراً على أحد .

ياسر خالد

لا إله إلا الله

الفرعون الأخير ، هكذا تطلق صحف الغرب على الرئيس مبارك ، وهو وصف يحتاج منا لتأمل يساعدنا على فهم أنفسنا أكثر لنعرف أين نقف وإلى أين نذهب .إن تأليه الحاكم قد يكون هو آخر ما بقي لنا في ملامح شخصيتنا من العصر الفرعوني ، وقد نكون نحن الذين صدرنا هذه الظاهرة إلى العالم الثالث ولكننا نود أن ندرس الظاهرة في واقعنا المصري لأنه همنا الأول وإهتمامنا الأكبر ومعرفتنا به أكثر . عندما نعلم أن الشيخ الشعراوي رحمه الله، صلى له شكراً بعد علمه بنبأ الهزيمة في ٦٧، صلى لله شكراً لأنه أعاد الزعيم المفدي إلى مصاف البشر ، وعندما نقرأ لكبار الكتاب في عصر السادات ومبارك ممن نحترم نقدهم اللاذع للحكومات المتعاقبة وللبرلمان وللحزب الوطني و للمجتمع والناس و لحكام العالم أجمع باستثناء شخص واحد في الكرة الأرضية لا يمس – صحيح كانت هناك قصائد شتيمة في السادات ، دخل أصحابها المعتقلات – ولكنى أتكلم عن كتاب يوصفون بالجرأة، يواجهون العالم ويخوضون في الأديان والأعراض ثم يتلجمون أمام شخص واحد . ولا أتحدث عن المتملقين من تجار المواقف وبياعين الكلام فهؤلاء ينافقون من أجل لقمة العيش ملوثين مجتمعنا بهذا النوع من العهر السياسي وهو موضوع آخر، لكن موضوعنا هو كبار الكتاب الذين لم يكتبوا طيلة عمرهم كلمة واحدة للإعتراض على رئيس وهو على قيد الحياة. معلوم أنه كانت هناك رقابة على الصحف وكذلك معتقلات وتعذيب ولكن بعد أن انتهى كل ذلك انتفى معه المبرر العقلاني للخوف من الحاكم . وعندما نقرأ قول الحق في القرآن الكريم عن فرعون الذي قال أنا ربكم الأعلى . نتأكد أنه كان هناك تأليه، قد يكون توارى واختبأ أو اختفى بعد دخول الإسلام مصر ولكن ظهر بعد ذلك شبه تأليه أو شبه تقديس وإلا كيف نفسر إقدام الألوف على التضحية بأرواحهم في سبيل الله والوطن غير عابئين لا بصليبيين ولا بمغول ثم يعودون خاضعين لحكم قراقوش أو لحاكم يحرم الملوخية وكيف نفسر مقاومة المصريين للإنجليز ثم خضوعهم لأسرة محمد علي . وكيف نفسر شجاعة الجيش المصري في حرب أكتوبر ثم خضوع الشعب لوجهة نظر السادات في السلام التي رفضها الأغلبية ولكنهم خافوا وقبلوا أن

يفرض عليهم صديقاً جديداً كان بالأمس أعدى الأعداء ،إن نفس المصريين الذين حطموا خط بارليف ولم يهابوا الأساطير الإسرائيلية عن الجيش الذي لا يقهر هم أنفسهم الذين كانوا يخافون من ذكر اسم السادات بصوت عالي ، وحتى عام ٢٠٠٤ كنا نرى ونقرأ هجوم على الحكومة بدون كلمة نقد واحدة عن الرئيس الذي اختار الحكومة وكنا نقرأ سخرية من الحزب الوطني بدون إشارة واحدة لرئيس هذا الحزب . حتى وقت قريب كان الرئيس مبارك هو الزعيم المفدي والقائد الملهم وإلى آخر هذه الصفات التي امتلأت بها مقالات بعض الكتاب . وحتى اليوم ما زال الرئيس ينسب له الفضل في حالة فوز أي فريق رياضي في أي بطولة ويتم إهداء هذا الفوز لسيادة الرئيس راعي الرياضة وما زال سيادته راعي الفنون والآداب وراعي العلم ونصير الغلابة المنحاز لمحدودي الدخل . كل هذه مسئوليات الرئيس لا مانع من ذكرها إذا كان الهدف تذكيره به ولكن الغريب أن تذكر هذه الأوصاف من باب تكريم الرئيس الذي يتفضل بهذه الأعمال رغم انشغاله . وسواء كانت هذه الصفات تكاليف أو تشريف فلا يصح ذكرها بعد أن وصلنا إلى : عدم الحصول على صوت واحد من لجنة مونديال ٢٠١٠ ، عدم الوصول إلى مجرد المشاركة في أي من المهرجانات السينمائية الكبرى باستثناء يوسف شاهين (خارج المسابقة في كان) ، عدم إدراج اسم جامعة مصربة واحدة ضمن ال ٥٠٠ جامعة المتميزة، ٣٠ مليون لا يعرفون القراءة والكتابة ، ٣٥ مليون تحت خط الفقر . وعلى الرغم من كل هذا وأكثر أسأل نفسي هل لو قام الرئيس مبارك بإعلان الملكية في مصر وتنصيب نفسه ملكاً ، ماذا يمكن أن يحدث؟ مقالات في الجرائد القومية وأغلب الجرائد المستقلة وكذا برامج حوارية في التليفزيون يجمع الجميع على عمق هذا القرار للرد على المعارضين للتمديد والتوريث فالرئيس بحنكته أراد أن يضعهم في خانة اليك ، ويبشرون بالخير والرخاء القادمين بعد القضاء على سلبيات النظام الجمهوري وقد يرجع أحدهم ظهور البترول في دول الخليج للنظام الملكي الذي بمجرد تطبيقه في مصر سنعوم فوق الآبار وآخرين يؤكدون أن النظام الملكي هو الأقرب لصحيح الدين . وستخرج مظاهرات بالمئات للاعتراض والصراخ سيتم حصارهم ويكتفي الأغلبية بالمتابعة باهتمام يفوق اهتمامهم بمباراة الأهلي والزمالك وستنطلق النكت على هذا الوضع في جميع أنحاء المعمورة ثم ..... ثم بعد

شهور سينسى الناس ويفرض الأمر الواقع نفسه على الجميع، والقلة المعارضين لن يجنوا إلا الاتهام بالعمالة، فمن يعترض على الملكية يصبح خائن في الصحف والتليفزيون ومجنون في عرف الناس ثم .... ثم بعد عمر طويل يجلس صاحب الجلالة الملك جمال المبارك على عرش مصر وسط احتفالات وهتافات لطويل العمر أمير المؤمنين جمال حبيب الملايين ثم فتاوى بتكفير من لا يدعو لأمير المؤمنين أو يشق عصا الطاعة ، ثم قناعة بأن الهدف هو هداية جمال مبارك للحكم بشرع الله وهذا لا يتحقق إلا بالدعاء إلى الله وكفى . طبعاً هذا السيناريو ناقض أهم شخصية (أمريكا) ، فدور أمريكا هو الذي سيغير الأحداث بالكامل حتى لو اعتبرناها الشيطان الأكبر أو ليس الشيطان هو الشخصية المحورية في جميع الأحداث في حياتنا منذ خروج أبينا آدم من الجنة أعود لمحاولة فهم هذا التناقض بين جيش لا يهاب أكبر الإمبراطوريات وأقوى الجيوش وشعب يستسلم لقدره في صورة حكامه.أو ليس الجيش أفراد من الشعب، أو ليس نسبة من الشعب كانوا مجندين في الجيش ... إذاً ماذا ؟ ماذا جعل الناس تخضع كل هذا الخضوع لمن يستولي على العرش بأي طريقة. تقفز من ذاكرتي مقولة الشيخ الشعراوي للرئيس مبارك (إنك لن تحكم في ملك الله إلا بمراد الله . إن كنت قدرنا فليوفقك الله ... وإن كنا قدرك فليعنك الله على أن تتحمل) إذن قد يكون هذا هو السر المستقر في وجدان الناس بأن الحاكم قدر أو أنه يحكم بالأمر الإلهي ، فما دام يظهر إيمانه بالله ويكفل للناس حرية العبادة فلا يهم أي ظلم أو فساد وقد أدرك نابليون بونابرت هذا الأمر فادعى احترامه للإسلام وقام بزيارة الأولياء لعله يحظى بتأييد الناس .

فالقضية إذا ليست مجرد خوف من الحاكم بل هو ميراثنا من أجدادنا الفراعنة ميراث التأليه والتقديس وهذا ما يفسر لنا إعلان بعض الناس اختيارهم لمبارك لأنه خبرة كبيرة ولا يوجد في البلد أحد يصلح لهذا المنصب الرفيع والحساس. حتى قبل أن يسمعوا برامج المرشحين الآخرين وحتى قبل أن يعرفوا من هم المرشحين الآخرين ليبدأوا بعد ذلك في الاختيار غافلين عن الحقيقة المرة أن مقولة لا أحد في مصر يصلح لهذا المنصب غير مبارك ، تعني إعلان بنهاية بلد ، تعني الموت الإكلينيكي لمصر ، فالدوام لله وحده ، الدايم هو الدايم ولا دايم غير الله . فالإعلان الكارثة بأنه لا أحد

يصلح غير مبارك يعني أنه لم يبقى لهذا البلد إلا سنوات محدودة وتصبح بلا حاكم أو حاكم لا يصلح لقيادة السفينة وسط الأمواج المتلاطمة وهو ما يعني الغرق والفناء فيا من تصرروا على فضحنا أمام العالم ، يا من تزرعوا اليأس في صدور الشباب والأجيال القادمة بإعلانكم عن الفناء القريب لمصر اعلموا أن عمر الشعوب أطول من عمر الحكام لعلكم تقفوا بجانب الأطول عمراً ثم إن الدوام لله وحده ، القادر المقتدر ، النافع الضار وحدوه لا إله إلا الله .

ومن هنا فقط يبدأ الإصلاح وليس عيب أن نستفيد من تجارب الآخرين وأتكلم عن ماليزيا واندونيسيا فليست عمالة ولا خيانة أن نستعين بتجارب هؤلاء أو غيرهم حتى لو كانت .. أمريكا ... نعم نتعلم من أمريكا لا إله إلا الله فكما نسعى لنقل التكنولوجيا الأمريكية والغربية وكما يهرول أي مريض طلباً للعلاج في أمريكا حتى لو كان هو نفسه من أكبر المعارضين للسياسة الأمريكية ، وكما يسعى الأغلبية للتعليم في الجامعة الأمريكية وكما ننقل منهم الأنظمة المصرفية والفكر الرأسمالي في الاقتصاد عموماً وكذلك في السينما والملابس والمطاعم و ....و ... فلا عيب أبداً أن نستفيد من نظام الحكم عندهم ، ففي تاريخنا الإسلامي لم يجد المسلمون حرجاً من نقل أنظمة الحكم والإدارة والعملة ووسائل الري وأساليب التعليم ، من الفرس والروم وغيرهم وحتى في العصر الحديث قام محمد علي ومن بعده إسماعيل بالاستعانة بالنموذج الأوروبي في كل شيء ، بل إن استفادة أوروبا من الحضارة الإسلامية العربية كانت هي مفتاح النهضة عندهم . فنظام الحكم المستورد لا يعني إطلاقاً حاكم مستورد ومع كل فإني لا أخشى أن أقول رأي إن حاكم مستورد محدد السلطات في دولة مؤسسات مسئول له مسئوليات تتوازن مع سلطاته ، معروف حدوده كبشر يخضع لسلطان القانون وإرادة الشعب ورقابة الأجهزة المعنية ، أفضل في رأي من حاكم شبه مقدس غير مسئول ولا يملك أحد أن يحاسبه، يقود البلد تبعاً لهواه الشخصي .

وعليه فكما نستورد مدربين وحكام للمباريات ، لا أجد نفسي عميلاً لو طالبت بحاكم مستورد يؤدي فترة رئاسة لمدة ٥ سنوات مثلاً و يمضي ، ينفذ ما تراه مؤسسات الدولة وما اتفقت عليه الأغلبية وليكن لمن يخاف التبعية ويخاف على الأمن القومي ؛ عربي أو فريقى أو آسيوي حتى يكون بعيداً عن محور الشر أوروبا وأمريكا . ثم في

النهاية هذا مجرد رأي لا يقدم ولا يؤخر فما زال النظام فرعوني هو السائد بدليل سكوت عمرو خالد الداعية المعروف على نفيه خارج البلد ، لماذا يتنازل عن حقه في الوجود داخل بلده ؟ هل يري مع الرائين والمرائين أن الرئيس رمز لا يجوز عتابه أولومه . هل من فكر صناع الحياة عدم الخروج على الحاكم ولا يجوز الاعتراض عليه إلا(بالوشوشة في أذنه ، أو بخطاب سري) هل يخشى على مصر من الحرب الأهلية لو ذكر الحقيقة ؟

نعود لما تذكره الصحف الأجنبية عن السيد الرئيس وعن تسمية سيادته بالفرعون(الأخير) ونتمنى أن يكون كذلك وأن تبدأ مصر مرحلة جديدة بلا خوف من أي إنسان مهما كان ولا ذل لبشر لا يملك أن ينفع أو يضر إلا بإذن الله الذي يعز من يشاء ويذل من يشاء ،وحدوه .... لا إله إلا الله .

الذل

قالت الصحة أنا لاحقة بالبادية وقال الشقاء وأنا معك، وقال الذكاء أنـا لا حـق بالشام وقالت الفتنة وأنا معك ، وقال الخصب أنا لا حق بمصر وقال الذل وأنا معـك. هذه المقولة العربية القديمة اختلف المفسرون في تفسيرها ولكنهم لم يختلفوا في صدقها . فقد فسر موضوع الذل عند المصريين فسره علماء غربيون أنه بسبب النيل ، فالري عن طريق النيل يستلزم وجود نظام يحكم العملية ويرتب الحصص للمـزارعين ممـا أوجد صاحب السلطان وخلق بداخل المصريين الزلفي للسلطان والتـذلل لمـن يملـك العطاء والمنع ،على عكس الشعوب التي تعتمد على المطر أو الشعوب التي تعتمد على الرعي ولا تعرف الزراعة . أما التفسير الثاني للذل فهو الاستعمار الـذي أذل رقـاب العباد على مدى قرون طويلة وأبرز أصحاب هذا الرأي جمال حمدان المفكـر وعـالم الجغرافيا . أي كان التفسير فما يعنينا هو حقيقة الذل كنقيصة من نقائصنا نـراه فـي ضحايا إمبراطور النخيلة الذي روع قرية بأكملها على مدى سنين عـاش أهلهـا فـي الألفية الثالثة تحت سطوة هذا الشخص حتى جاء الإصلاح من خـارج القريـة، مـن وزارة الداخلية في القاهرة التي هي نفسها أساس الإذلال وأبوه الروحي تماماً كما تفعل أمريكا في محاولة تحرير الشعوب من الاستبداد وهـي أم الاسـتبداد هـي وأطفالهـا المتحكمين في العالم الثالث أطفالها المدللين لا العاقين من أمثال صدام حسـين . فهـي تصبر على المدللين هؤلاء واثقة من إنهم أولاد مطيعين رغـم كـل شـيء فتمـنحهم المعونات ثم تهددهم بقطعها لعلهم ينصلح حـالهم. وعمومـاً هـذا موضـوع آخـر فموضوعنا عن الذل الذي نراه والخضوع لأصحاب النفوذ من أول أمين الشرطة حتى رئيس الجمهورية من أول مينا حتى مبارك.

وهذه هي العقبة الحقيقية أمام أي إصلاح فالمصري لم يستطع أن يحيـا بـدون الذل حتي بقيام ثورة يوليو ليرفع رأسه للحظات ثم يعود ليحنيها أمام ناصر فقد انتهـى عصر استبداد الملك والإنجليز ليبدأ استبداد ناصر ورجاله. والمصري بتركيبته يبحث عن من يذله لا ينتظر أن يأتيه من وراء المجهول ، ومخالفاً مقولـة العقـاد : تنتظـر الشعوب من يتأله عليها حتى تعبده أما المصري فإنه لا ينتظر بل يخلـق الأسـطورة ويصدقها . والذل عند المصريين لا يفرق بين مواطن بسيط وحـاكم باسـتثناء عبـد

الناصر كشخصية استثنائية حطمت كل القيود والأسقف. فكما يقول أحد علماء النفس أن في داخل النفس البشرية ذات خارقة شبيهة بالأنا الأعلى التي تعني الضمير ولكن الذات الخارقة لا تعني مجرد الضمير الذي يؤنبك على أي تصرف خارج عن الأخلاق المتعارف عليها فقط ، ولكنها تؤنبك أو تعوقك عن أي خروج على طبقتك الاجتماعية (فنجد أصحاب ملايين يسكنون أحياء شعبية فقيرة وآخرين يلبسون ملابس متواضعة) وإذا حدث خروج على الطبقة يصاحبه ثورة تعطي للفرد الطاقة اللازمة للنفوذ (وإن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان) إذن يحتاج الإنسان لسلطان حتى يستطيع النفوذ ويمكن بهذه النظرية تفسير بقاء دولة تملك الموارد التي تمكنها من منافسة الدول الكبرى لكن هناك شيء ما يمنعها يحجمها يشدها إلى أسفل، وإن صعدت دولة من هذه الدول لمصاف الدول الكبرى فلا بد أن يصاحب هذا الصعود ثورة كبرى . ونعود لعبد الناصر هذا الإنسان البسيط الذي شارك في صنع التاريخ وقليلون من المصريين من يقهر الذل في داخله فهو الأمر النادر شديد الندرة في الواقع المصري . فلننظر لما فعله السادات وهو رئيس الدولة عند ما سلم أوراق اللعبة لأمريكا بدون حتى مقابل يساوي هذا الخضوع لأمريكا في ظل وجود الإتحاد السوفيتي . ولننظر للرئيس مبارك في لقطة بعيدة عن المشاهد التي تم تناولها كثيراً : مشهد براءة سعد الدين إبراهيم ، والإفراج عن الجاسوس عزام والكويز (بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة) . المشهد الذي اهتم به لأن كل ما يفعله الرئيس أو يقوله يجب الاهتمام به ودراسته كما أن أبسط الأمور تساعدنا في كشف أشياء مهمة . فمثلاً جلوس الرئيس أمام الرئيس الأمريكي (أي رئيس أمريكي) هل يجلس حسني مبارك كما يجلس أمام ملوك ورؤساء العالم الثالث أو أمام الوزراء والإعلاميين يعني أي يضع ساق على ساق الملاحظ أن الرئيس لم يفعلها ولو مرة واحدة وهو أمر يحتاج لتحليل ، كيف يفكر رئيس الدولة في هذه اللحظة ولنأخذ أول زيارة له بعد تولي الرئاسة هل كان يقول لنفسه : لو حطيت رجل على رجل ممكن أتفهم غلط ، وممكن المحللين اللي عندهم يقولوا ده متمرد وحاسس بندية ، وممكن الرئيس الأمريكي نفسه يتضايق وده رئيس أكبر دولة في العالم ولو زعل اللقاء مش هينجح وأنا يهمني اللقاء ينجح وأحقق الأهداف اللي أنا جاي عشانها . ثم يستمر على

هذا الوضع حتى يأتي رئيس أمريكي جديد وتكون أول زيارة يقوم بها الرئيس فكيف يفكر الرئيس في هذه اللحظة هل يقول لنفسه : لو حطيت رجل على رجل قدام الراجل الجديد ده ممكن يفتكر إن أنا حاسس إنه أقل من اللي قبله ويؤثر على علاقتنا ، أنا يهمني أعمل صداقة معاه ، أنا أقعد وأمد رجليه على الآخر يبقى أنا مش هاممني حاجة وفي نفس الوقت أديته وضعه كرئيس أكبر دولة .

إذا كان هذا هو تفكير الرئيس في هذه اللحظات فهذا يدل على أن هناك شيء ما داخل كل مصري يجب علاجه ، لأن الأمريكي لا يعنيه طريقة الجلوس ووضع ساق على ساق فالوزراء والإعلاميين يجلسون أمام الرئيس الأمريكي واضعين ساق على ساق ولا يشغل باله بكل هذه الأمور نهائياً فهي مجرد طريقة جلوس .ويحضرني في ها السياق ما ذكره بطرس غالي عندما قابل الرئيس مبارك بعد انتهاء مهمته كسكرتير للأمم المتحدة . قال غالي :رأيت في عيني الرئيس نظرة تشفى وهو يقول لي لو كنت سمعت كلام مادلين أولبرايت كان ممكن يقعدوك فترة جديدة .هذه هي نظرة الرئيس مبارك لأمريكا . وتأكد هذا الكلام في لقاء الرئيس بالكتاب في افتتاح معرض الكتاب قبل الغزو الأمريكي للعراق فقال الشاعر جمال بخيت للرئيس : لماذا لا تقول لا (ويقصد لا للغزو ولا لمرور القوات الأمريكية من قناة السويس ولا للتعاون المخابراتي بين مصر وأمريكا في عملية الغزو) فقال له الرئيس (بنبرة تسليم للأمر الواقع) أدينا قلنا لا ... إيه إللى حصل (ويقصد ما فعله صدام عندما قال لا للأمريكان فأغضبهم حتى دمروا العراق) هذه هي نبرة الرئيس عندما يتحدث عن أمريكا ولا يعنينا هنا المقارنة بين قوتنا وقوة أمريكا ولكن ما يعنيني هو هذه النظرة وتلك النبرة. وأنا لا أطالب بشيء فقط أحاول الفهم ولست من هواة العنتريات أو الشعارات الجوفاء التي تضر بمصالح مصر بل بالعكس فإشعار الآخر بقوتك وعدم احتياجك له أضمن طريقة للحصول على ما تريد . إذن هذه هي نقطة البداية بداية الإصلاح من أول نظام الحكم وحتى أصغر مصلحة حكومية أو أصغر شركة، فهناك ناس كثير جداً ظلوا طول عمرهم يشكون من عدم القدرة على تملق رؤساؤهم وما سببه لهم هذا من مشاكل ومظالم وتفرقة في المعاملة لصالح آخرين قادرين على التقرب للكبار رغم عدم كفاءتهم .وهذه الشكوى تكاد تكون عامة في كل مصر . رغم

أن رئيس الشركة أو المصلحة فرد واحد أمام مئات أو آلاف من الموظفين الرافضين له ولكنه الخنوع والدعة. وما أشبه اليوم بالبارحة فكيف كان حفر قناة السويس هذا الإنجاز الرائع وكذلك بناء الأهرام التي وإن لم يكن المواطنين بنوها والكرباج على ظهورهم كما يقول بعض العلماء فإنها بنيت حبا في الفرعون واقتناعاً بالموت في سبيل بناء مقبرة تليق بعظمة الفرعون كما يقول هؤلاء العلماء، ولكنهم لم يفسروا معني هذا الحب المهين وهذا الاقتناع بالعبث هل له معنى آخر غير الذل ، غير السخرة عن طريق غسيل المخ ، وها نحن اليوم نسمع عن دعوة تحمل في طياتها نفس الفكرة وتحمل في باطنها نفس الرغبة في تسخير الناس من أجل استمرار الإنجازات التي لا تقارن نهائياً بالهرم والقناة . كما أن السخرة الحالية للأمانة لا تقارن أيضاً بالسخرة أيام بناء الهرم أو حفر القناة ولكنها في النهاية تظل سخرة إذن لا بد من الحل ، حل للمصري الذي يقبل إهانة رجل شرطة في الشارع حتى لا يذهب للقسم ، يتمني الإهانة فهي أرحم عنده من السجن ، هل هي مفاضلة بين الحرية والكرامة ! وإن كانت هكذا فهو وضع غريب . فكيف تكون الحرية بدون كرامة ، وكيف يستطيع المواطن أن يربى عياله بعد أن فقد كرامته ، أي نوع من التربية يمكن أن يربيه هذا المهان لأولاده وهل لقمة العيش المغموسة بالذل لها طعم ، لا بد من علاج للمصري الذي يطلب الحل الودي بديلاً عن القانون حتى لو كان الحل الودي الضرب المهين ، فهو أفضل عنده من تطبيق القانون ، هل هو عيب في القانون ؟ لا أعتقد ذلك ، ربما كانت أحوال السجون والأقسام وما فيها من سوء المعاملة ، ولكنها على أية حال أرحم من الإهانة في الشارع ، وقد يقول قائل إنني أتكلم عن فئة محددة من غير المتعلمين مثلاً ولكني أراها ظاهرة عامة في مختلف الفئات وحتى وإن كانت في فئة محدودة فهم جزء من مجتمعنا ، جزء من شعبنا الذي يظهر لنا الذل في أبشع صوره حتى الفئة التي تدعو للحرية من الكتاب والفنانين ، ما هو موقف الأغلبية منهم . كان موقفهم من الحاكم أما التأييد المطلق بلا قيد أو شرط أو الفرجة والسلبية بلا مبالاة أو رأي .حتى بانتهاء زمن المعتقلات وتكميم الأفواه ، ماذا وجدنا ؟ وجدنا مبايعات للرئيس مبارك الذي أصبح على أيديهم أب لكل مصريين ورمز و كبير العائلة ، والطبيعي أن رئيس الدولة ينتخب لفترة محددة لأداء مهمات محددة ثم يأتي غيره وتستمر الحياة وله سلطات

محددة أثناء فترة حكمه كما عليه مسئوليات وبالطبع هناك بروتوكولات وله احترامه ويخاطب بما يليق . لكن أن تحول المعارضة للرئيس لعدم وفاء، وأن يتحول النقد لتطاول على الرمز فهذا يعني أن هناك شيء داخل من يملئون الدنيا ضجيج عن الحرية والكرامة ، هناك شيء لا بد من علاجه ٠العلاج مطلوب للجميع، لكل فلاح أمام العمدة ، لكل عامل أمام الأسطي ، لكل موظف أمام المدير ، لكل من يقول (اللي يتجوز أمي أقوله يا عمي) .

٢٤ - صفر

٢٤+٦- تحت الصفر

ليس تجني على فترة حكم مبارك ، فالصفر ليس فيما يوصف بالإنجازات من أنفاق وكباري وأعمال روتينية . الصفر في الديمقراطية التي غابت فغاب معها الانتماء لنرى من أبناء مصر حضارة من ينتمون للحلم الأمريكي ، ومنهم من يرتمون في أحضان الوهابين السعوديين والطالبانيين الأفغان لنراهم بمظهرهم الباكستاني وجوهرهم الشيطاني . ويظهر الإرهاب ، نتيجة لظروف دولية ... نعم ، لكن هل لو كان كل مواطن يشعر أن البلد بلده ، مستقبله مرتبط بمقدار انتماءه ، كفاعته ، علمه وعمله لا واسطته وفهلوته . هل كنا وصلنا إلى ما نحن فيه . فالقيادة في سعيها لتحقيق الاستقرار (مشروعيا القومي) اضطرت لتحويل الأحزاب لديكور بعد عزلها عن الشعب وخاصة طلبة الجامعة (عن طريق لائحة ٧٩) فأصبح الشباب غرباء في بلدهم يشعرون أن حقوقهم منهوبة بالفساد وحريتهم مسلوبة بالاستبداد . وبذلك أصبحوا عناصر قابلة للاشتعال بسهولة ، مع وجود عوامل أخرى لا يمكن إغفالها ساعدت على الاشتعال . المهم أن القيادة بعد كل خسائر الإرهاب تبرر تأجيل الإصلاح بالخوف من الفوضى . فالقيادة المستبدة تلغي الشعب وتعاملهم كغوغاء بدلاً من أن ترتفع بهم إلى مستوى الشركاء ، تخصمهم من حساباتها بدلاً من معاملتهم كقيمة مضافة في عملية صنع القرار . القيادة التي نحلم بها تضيف لا تخصم ترتفع بالمواطنين لا تلغيهم . التغيير هو الحل قبل أن ندخل في مرحلة (تحت الصفر) مرحلة الجمود والتجمد .

مترو الأنفاق

تنبأ توفيق الحكيم في إحدى كتبه : إنه إذا دخل مترو الأنفاق مصر فسيكون مأوى للباعة الجائلين ومبيت للمتسولين ولكن خذلت مصر (قيادة وحكومة وشعب) نبوءة الحكيم . المترو بكل سلبياته (أعطال، ترويغ ، زحام) يمثل نموذج حضاري متكامل الأركان . وهذا ما نتمناه في مصر كلها . إطار منضبط نحاول أن نعالج سلبياته ونحاول تطويره ولكن لا يطالب أحد بإلغائه أو يتمنى أن يختفي من مجتمعنا كأغلب ما في مجتمعنا من عشوائيات نتمني اختفائها فتجربة المترو كان على القيادة في مصر دراستها والاستفادة منها بهدف تعميمها في جميع مؤسسات الدولة وأجهزتها. فها هو المواطن المصري ملتزم بجميع اللوائح حتى يخرج من المترو ليتحول للعشوائية تحول سريع ، أشبه بأفلام الخيال العلمي ، وها هي الحكومة حازمة ويقظة تراعي حقوق الإنسان ، وتحافظ على البيئة وتطبق القوانين بلا استثناءات ولا محسوبيات ، قد تكون هناك قلة من المخالفين (لا يمثلون ظاهرة ولا يشكلون خطراً) لكن الإطار سليم قانونياً وتنفيذياً إلى أن نخرج من المترو فنجد الزبالة على جوانبه ليفيق الحالمين بالحضارة على واقعنا المر . نموذج المترو هذا ليس الوحيد في بلد العجائب فهناك تجربة حزام الأمان والخوذة التي تم تطبيقها لفترة لم نرى فيها قائد مركبة بدون حزام ولا قائد موتوسيكل بدون خوذة ، وهذه التجربة رغم الاختلاف على أهميتها خاصة داخل المدن ورغم الشك في أن يكون هدفها المكسب المادي (من خلال تحصيل مخالفات) ولكن ما يخصنا في التجربة أنها أثبتت إنه ممكن ... ممكن أن يفعلها المصريون أن يكون هناك التزام ، صحيح إنه بقوة الشرطة ولكن مع الوقت و من خلال التدعيم الإيجابي والسلبي بالثواب والعقاب يصبح عادة ، وجزء من شخصية المواطن المصري من غير الحاجة للعساكر. ومن هذا المنطلق كان من الممكن تربية المواطن ليتحمل مسئوليته في مجتمع مدني بدون حكم عسكري . فما ينفق سنوياً على قمع الشعب وحصار المظاهرات كان من الممكن أن ينفق نصفه فقط من اجل تنمية الإنسان ،العنصر الأهم في التنمية الشاملة وخاصة في بلد كثيف السكان وهؤلاء السكان هم طاقة إنتاجية كبيرة ، تلك الطاقة التي أهدرتها قيادتنا في ما أهدرت من طاقات وموارد. بدون الاهتمام ببناء الإنسان سيظل أي مشروع مجرد مبني بلا معنى وبلا

ضمانات لاستمراره مما يزيد من مخاطره الرأسمالية واحتمالات خسائره . وبدون الوعي بأسباب النجاح يظل النجاح مجرد صدفة. وبدون دراسة النماذج الحضارية بهدف تعميمها تظل العشوائية هي السائدة ويظل أي نموذج حضاري مجرد نغمة شاردة ، مشهد جميل في فيلم رديء لمخرج فاشل .والمشهد الرئيسي (الماستر سين) في هذا الفيلم هو مكتب التنسيق الذي نرى فيه مصرع الأخطبوط الذي يفرد أذرعه الطويلة في كل مؤسسات الدولة وما هذا الأخطبوط إلا الواسطة التي تقضي على كل كفاءة وتجهض كل حلم، التي تحول الوطن لعزب خاصة، وتجعل من الشعب سادة وعبيد .

الواسطة التي لها ضحايا من المنتحرين ستظل لعناتهم تطاردنا حتى نفيق لأنفسنا أو نظل نعاني الشعور بالذنب حتى نحاسب على ما فعلناه بهم وبأنفسنا . ولكن هل الواسطة موجودة في مكتب التنسيق ؟ هل سمعنا عن ابن مسئول كبير دخل الطب بـ ٥٠ % ؟هل يدخل أبناء الكبار الكليات التي يريدونها بكروت توصية ؟ لا ولم يكن للجامعات أبواب خلفية يدخل منها المحظوظين ولم يستطع أصحاب السلطان أن ينفذوا من بين أسوار الجامعات .إن الدخول للجامعات الحكومية له باب واحد خاضع لنظام صارم بدون تجاوزات . إذن استطاعت الدولة أن تقضي على هذا الأخطبوط في هذا المشهد الجميل ولكنهم تركوه يعود، في كل مشهد آخر نرى ذراع من أذرعه يلتف حول أعناق أصحاب الكفاءة وأصحاب الحق . لنشاهد في النهاية فيلم شديد السوء نرى فيه البطل بعد أن ينتصر على قوى الشر بعد أن عرف مصدر قوته وموطن ضعف عدوه يرتمي في حضن الهزيمة باختياره ليرجع مكسوراً مطاطأ الرأس فاقداً رداء بطولته ومفقداً للفيلم منطقيته، وأما نحن فليتنا نجلس مفقوعين في مقاعد المتفرجين لكن للأسف فقدنا هذه المقاعد وتحولنا جميعاً لدوبلير للبطل المهزوم يتم التضحية بنا من أجل بطولة زائفة عاجزة أن تحقق لنا أي انتصار فهذا للبطل الذي اختار الفشل لا طاقة له على تحقيق آمالنا ، هذا النسر الجريح لا تستطيع أجنحته أن تحمله إلى سماوات الحلم والحرية ، فكيف ننتظر منه أن يحملنا نحن ، أو حتى أن يفتح لنا الباب لدخول فضاء لم يشأ أن يدخله هو . أو للتحليق في سماء لم يفكر يوماً التحليق فيها.

السلحفاة في عصر الفيمتو ثانية

الرئيس مبارك – إذا تم انتخابه – سيتم في نهاية فترة حكمه ٨٣ سنة . والقاعدة إن الإنسان كلما تقدم في العمر كلما قلت سرعة إيقاعه . صحيح لكل قاعدة استثناء وهناك فروق فردية لكن الرئيس مبارك كما عرفنا إيقاعه في الإصلاح وهو في الخمسينات من العمر ، فكيف به وهو في الثمانينات ، ربع قرن ولم يتحقق الإشراف القضائي الكامل المتكامل على العملية الانتخابية ، منع الأحزاب من التواصل مع الناس عن طريق التليفزيون أو التواجد في النقابات والجامعات ، ولا خطوة واحدة نحو دستور جديد ، أو حتى تعديل الدستور القديم باستثناء مادة واحدة تغير في الشكل لا المضمون ، كما يقول نزار قباني " خلاصة القضية توجز في عبارة ... لقد لبسنا قشرة الحضارة والروح جاهلية " ، ربع قرن والبلد في حالة (طوارئ) من أجل (الاستقرار) ، طوارئ وقوانين استثنائية لهدف (جذب الاستثمار) ربع قرن ولم يظهر قانون لمحاكمة الوزراء ، يبدو إن الغرض مكافحة الفساد بطريقة مبتكرة فالجاحدين من أمثالنا لا يرون أي تقدم رغم إن مصر تتقدم بقوة في قائمة الفساد حتى كدنا نحصل على المركز الأول .

إن العالم دخل عصر الفيمتو ثانية (اكتشاف زويل المصري المهاجر) وليس وحده المهاجر فالقائمة تضم ألوف العلماء ، كنوز ضيعناها واحتفظنا بالعاهات . إن القيادة التي نحلم بها تكتشف الكنوز وتداري العورات ، تختار أفضل العناصر ، فالقيادة مسئولة دائماً عن فشل الحكومات ، عن فشل الاختيارات ، عن الفشل في الاستخدام الأمثل للموارد وخاصة البشرية ، في عصر الفيمتو ثانية نحلم بقائد يواجه مشاكلنا لا يهرب منها بالتأجيل والتعتيم فالأغلبية في مصر نشأت وترعرعت في عصر مبارك ، نعلم إن المتغيرات الدولية مسئولة عن ظاهرة الإرهاب العالمية ولكن من المسئول عن جهل – فئة عريضة من أبناء مصر – بأمور الدين والدنيا ، من المسئول عن كراهيتهم لبلدهم ؟؟ (التقدم) في السن يعني قلة حماس ، قلة رغبة في تحقيق الذات لضعف الدافع بعد أن يصبح الإنسان في أمان نفسي ومادي و (استقرار) ، فتقل الرغبة في التغيير والقدرة على التطوير ٠ اللهم امنحنا القدرة على تغيير ما نستطع تغييره وامنحنا القوة على احتمال ما لا نستطع تغييره وامنحنا الحكمة لمعرفة الفارق بين هذا وذاك .

الحكم العسكري

التعامل مع شعب ككتيبة أو وحدة عسكرية هو أسوأ ما في الحاكم العسكري فبقاء الشخص في الجيش لسنوات طويلة يجعل عليه من الصعب التعامل مع المدنيين وقيادتهم فالعلاقة بين الجنود وقائدهم تفترض الطاعة العمياء ، تنفيذ الأوامر حتى لو كانت خطأ ، وفي حالات الحروب والطوارئ تصبح الطاعة العمياء ضرورة وعدم الاعتراض أو المناقشة أو حتى محاولة الفهم تصبح فضيلة .

أما تحويل المواطنين جميعاً لجنود يفعلون ما يؤمرون فكفيل وحده بتأخير الدولة ووقف نموها وتخلفها . لأن الجيوش تؤدي مهمة محددة في مدة محددة ولها غاية محددة غالباً ما تكون الاستيلاء على قطعة أرض من جيش آخر.أما الدول فلا سقف لطموحاتها والوقت ممتد والغاية النهائية تتسع لتشمل كل الأمنيات والتطلعات من: رفاهية المواطن لتكوين إمبراطورية لغزو الفضاء لبناء وإعادة تعمير ما تهدم في الحرب . وهناك أهداف صغيرة يسعى البلد لتحقيقها ثم يبدأ رحلة جديدة لأهداف أكبر . فمثلاً القضاء على البيروقراطية لهدف جذب الاستثمار الذي يؤدي لتوفير فرص عمل ورفع معدل النمو مما يحقق رفاهية للمواطنين ،وهذه السلسلة من الأهداف أحياناً تتداخل وأحياناً تتعارض وتتضارب فيما بينها . وانضباط الرجل العسكري لن يفيد هنا في شيء . فكما قلنا توفير فرص عمل يأتي بجذب الاستثمارات وهذا يتطلب القضاء على البيروقراطية عن طريق تقليل العمالة الزائدة وعدم تعيين أحد مما يعني زيادة البطالة والهدف من ذلك أصلاً حل مشكلة البطالة هذه واحدة، والثانية موضوع فوائد البنوك ، رفع الفائدة يؤدي لزيادة إيداع الأموال في البنوك أي تقليل الاتجاه للاستثمار وكذلك يقلل الاقتراض مما يقلل الاستثمارات مما يزيد من مشكلة البطالة، ولكن في نفس الوقت زيادة إيداع الأفراد يقلل الإنفاق على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وهذا يؤدي لرفاهية المواطنين وزيادة الادخار الذي يمكن توظيفه في الاستثمار الذي يؤدي لحل مشكلة البطالة كما أن خفض سعر الفائدة يؤدي لزيادة الاستثمار بفضل الاقتراض من البنوك وزيادة الاستثمار تعني زيادة فرص العمل لكن ذلك يؤدي لزيادة الإنفاق على السلع والخدمات وزيادة الطلب مع ثبات العرض تؤدي لزيادة الأسعار. وهذا العرض رغم ما فيه من اختصار مخل يوضح لنا التناقض في

النتيجة لقرار معين مما يعني أن الدورة الاقتصادية بتفاصيلها وتفاصيل ما حولها من ظروف ومتغيرات هي التي تحدد النتيجة المتوقعة .وحتي النتيجة المتوقعة لو كانت إيجابية اقتصادياً ربما يكون لها مخاطر اجتماعية أي أن اتخاذ قرار اقتصادي يحتاج لوعي كامل بكل الظروف الداخلية والخارجية وهذا قد توفره المؤسسات الاقتصادية لمتخذ القرار ليختار من بين البدائل المتاحة معتمداً على حساسيته لواقع بلده ومعرفته بطبائع أبناء بلده الذين انتخبوه، وهذا الانتخاب يعني أن القائد والشعب على نفس الموجه فتلقى قراراته تأييد الأغلبية مما يعني أن القائد والشعب على نفس الموجه فتلقى قراراته تأييد الأغلبية مما يعني قدرتهم ورغبتهم في تنفيذ تلك القرارات سواء متعلقة بالسياسة المالية أو السياسة النقدية أو أي قرار اقتصادي عموماً . وهذا الأمر مختلف عن الحياة العسكرية لأن فرد القوات المسلحة ما دام دخل الجيش فهو مؤمن بالاستراتيجية والغاية الكبرى فقط ومن منطلق هذا الإيمان عليه تنفيذ الأوامر بدون قيد أو شرط أو حتى فهم ، وإذا كنا بدأنا الاتجاه للاقتصاد الحر فعليه يكون الحكم العسكري محكوم عليه بالفشل وهذا لا يمنع من احتمال وجود قائد عسكري يستطيع فهم طبيعة إدارة الدولة واختلافها عن قيادة لواء أو وحدة أو كتيبة ولكنه حتى يحقق ذلك عليه أن ينسى ما تعلمه في الجيش ويتخلص من صفاته كرجل عسكري ليتمكن من إتاحة الفرص للمبادرات الفردية وإدارة الشئون الاقتصادية من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية لا عن طريق إصدار أوامر وقرارات لا تنفذ، مثال ذلك على الضرائب التي كانت تطبق بنظام الجباية وكان التهرب الضريبي هو الرد الشعبي على أسلوب الجباية المجحف وفشل الحكم العسكري في الاقتصاد يصاحبه فشل في الإعلام ، وخاصة بعد إلغاء الحدود والحواجز بين الدول بفضل الأقمار الصناعية . فالحكم العسكري كان يعتمد على جهاز إعلامي موجه لوضع هالة من القداسة حول الحاكم والتعتيم على ما قد يثير غضب الجماهير وهدفهم في ذلك الحفاظ على هيبة الدولة ومنع القلاقل لتحقيق التفاف حول قيادة واحدة لتحقيق إنجازات وهذه التركيبة تفككت في عصر السماوات المفتوحة والانترنت .

والحكم العسكري يختنق في هذه الأجواء حيث لا سلطة للدولة على الإعلام ، ورئيس الدولة معرض للانتقاد من أي مواطن بسيط ولا يعني رفض مواطن أو نسبة

من الشعب لهذا الحاكم عدم ولاؤهم للبلد أو إثارة القلاقل فهذا يتعارض مع طبيعتهم كأشخاص يبذلون الوقت والجهد والمال من أجل المشاركة السياسية، يعني ناس تضحي من أجل البلد فلا يستقيم أن يسعى هؤلاء لتخريب البلد كل ما يريدون عمله هو ترشيح شخص آخر لتولي منصب الرئاسة وهذا ما يصعب على العسكري فهمه فهو قد وصل لمنصبه عن طريق الترقي والترقي كان من نصيبه لأنه ملتزم ومطيع لقواده ومحترم لرؤسائه . أما أن يعارض لبترقي! وهناك نوع ثاني من الحكام العسكريين ، الحاكم الذي آتى عن طريق انقلاب أو ثورة معتمداً على قوته فارضاً سياسة الأمر الواقع ولا يتصور أن يأتي شخص ضعيف في وجهة نظره يريد خلعه من الكرسى الذى يعتبره غنيمة لا يصح أن يشاركه فيها احد فهو قائد الانقلاب والغنائم أى المناصب توزع حسب ترتيب من قاموا بالانقلاب , أما كرسى الحكم فللقائد وحده فكيف يأتى من يطالب بالكرسى ويطالبه بالاحتكام للشعب الذين هم جنوده فكيف يقرر الجنود ويختاروا من يكون قائدهم .وهذا هو سر فشل الحاكم العسكرى فى تحقيق الديمقراطية والحكم من خلال المؤسسات والخضوع للرقابة الشعبية عن طريق البرلمان كما يشمل الفشل النظام الإدارى للدولة . حيث يقوم فى ظل الحكم العسكرى على الخوف فالكل خائف ..خائف من اتخاذ القرارات ..خائف من تحمل المسئولية فكل ما يعنى الموظف إرضاء رئيسه المباشر لا إرضاء مرؤوسيه أو المواطنين مما يعطل مصالح الناس ويعرقل عجلة التنمية فالنظام الإدارى في ظل الحكم العسكرى يفتقد المرونة وتوزيع السلطات والتدرج فى المسؤوليات فهو نظام إدارى مركزى وشمولى يحاول ربط الخيوط كلها فى يد واحدة . نظام يفترض سوء الظن حيث لا ثقة فى القيادات الوسيطة والترقى لا يعتمد على الكفاءات بل المحسوبيات وبذلك تحبط الكفاءات وتضطر لفهم اللعبة وقواعدها لا تتغير فى كل الإدارات والشركات والدواوين. العمل فى ظل التوجيهات وانتظار أوامر الكبار , الترقى لمن ينال رضا الكبار . وعلى من يحاول التفكير الإبداعي والابتكار وطرح أفكار غير تقليدية عليه أن يبحث عن مكان آخر وعن عمل آخر وبالأحرى عن بلد آخر . وهذا ليس كل شيء فهناك الفشل في الثقافة .... فلقد أقحمت الدولة أنفها في الثقافة منذ قيام الثورة . فقامت بعمل المؤسسة العامة للسينما وهيئة المسرح وهيئة الكتاب ، ولجان وهيئات أخرى لفرض هيمنة كاملة على

ثقافة هذا الشعب والهيمنة طبعاً لخدمة الحكم العسكري والدعاية لناصر والثورة وربما يقال أن هذه الفترة شهدت نهضة ثقافية وهذا صحيح ولكن الفضل في هذه النهضة يعود لكتاب وفنانين نشأوا وترعرعوا قبل قيام الثورة بسنوات ومنهم من تعلم في أوروبا . وحتى إن أعمالهم قد تناولت الثورة وعبد الناصر شخصياً بالنقد ولكن باستخدام الرمز . وقد وصلت هذه الأعمال للمتلقي. وأما من نشأوا في ظل الحكم العسكري فبدأ إنتاجهم الثقافي في السبعينات والثمانينات وهي فترة توصف بقلة المبدعين كما توصم بضعف مستواهم . والسر في المناخ القاتل للإبداع الذي كان سائد ، فالحرية هي أوكسجين الإبداع الذي لا حياة له بدونه وحتى بعد أن هبت رياح الحرية على بلادنا استمرت السلطات في فرض رقابتها على أي عمل يقترب من السياسة . والرقابة وإن تغافلت بعض الشيء عن أعمال مسرحية . فإنها تصحو مكشرة عن أنيابها أمام السينما وأما التليفزيون فهو عرينها الذي تبتلع فيه أي عمل سياسي. ليخرج

هذا العمل على الفضائيات ويخرج لسانه لنظام لا يعرف إلا العمل في الجحور كالفئران في زمن يعمل فيه البشر في الفضاء للوصول للمريخ . وهكذا تظل الدولة محتفظة بما يسمى بمسرح الدولة في الوقت الذي نسعى فيه لخصخصة الشركات والبنوك العامة فعندما سئل الرئيس مبارك عن بيع الصحف القومية قال لا ..لن أقدم على عمل يقال فيه أننا نبيع البلد . أي أن بيع شركات الأسمنت أو بنك الإسكندرية لا يعتبر بيع للبلد ولكن بيع صحيفة يعتبر بيع البلد فهذا النوع من التفكير لا يناسب الحاضر ويصطدم مع المستقبل. احتكار السلطة على عدد من الجرائد والمجلات ثم الإدعاء بحرية الصحافة هذا التناقض كان من الممكن قبوله أو التغاضي عنه لولا أن جرائد السلطة ومجلاتها تستنزف ميزانية الدولة من أجل عمل صحف قوية بخدماتها الصحفية لتفرض نفسها على القاريء بإمكانيات مادية ضخمة ،ويكفي نظرة على مباني تلك الصحف وحجم الإنفاق على الأجور وعلى بنود كثيرة أخرى بهدف توفير صحف قوية يتم نشر دعايات للرئيس مبارك فيها وهو الهدف الأساسي من هذه الصحف التي يمكن اختزالها في صحيفة واحدة تمارس الدعاية لسيادة الحاكم والاستفادة من حصيلة بيع باقي الصحف في عمل إنجازات تكون هي الدعاية الحقيقية للحاكم في شعب الأغلبية العظمى منه لا تقرأ الصحف، ولا مانع من تسمية هذه المشاريع باسم مبارك

ووضع صورة سيادته على كل جدار من جدرانها . أعود للموضوع الأصلي وهو مسرح الدولة الذي بدأت بين المثقفين فكرة طرحه للخصخصة وللأسف لم تنتقل الفكرة من مكاتب المثقفين إلى مكاتب السياسيين ولا نعلم ماذا سيكون موقف الدولة هل سترفض أيضاً بحجة عدم بيع البلد . والمعروف أن مسرح الدولة لا يحقق عائد مادي كما لا يحقق عائد ثقافي فأغلب عروضه لا يشاهدها أحد من الجمهور ولا المثقفين إلا قليلاً والنتيجة إحباط لمبدعي المسرح وانعزالهم عن الجمهور ويكفي عدم ظهور كتاب جدد في الربع قرن الأخير إلا عدد قليل لا يشكل تيار ولا يحدث حركة. وبيع المسرح لن يؤدي إلا لوجود أعمال جماهيرية ولا يملك أحد اتهام الجمهور المصري بالتدني أو انحطاط الذوق بدون دليل على هذا الاتهام ويكفي أن نعرف أن أكثر المسرحيات إقبالاً كانت الملك لير لشكسبير فالعيب ليس في الجمهور ولا المبدعين وإنما الإدارة المثقلة بتراكمات العشوائية والعمالة الزائدة وغياب الدافع للإخلاص في العمل وغياب الحافز للتطوير في ظل حالة من سوء التخطيط وغياب الأهداف وعدم وجود معايير علمية عادلة للتقييم سواء للاختبارات أوالترقيات .والبيع يجب أن يكون مشروط بمراعاة البعد الاجتماعي عند التخلص من العمالة الزائدة . ويمكن بيع المسرح بطرح أسهم يمتلكها المسرحيون ويشكلون مجلس الإدارة ويكون مراقب من الجمعية العامة للمساهمين حتى لا تحدث سيطرة لرأس المال على الإدارة .المشكلة أن هناك فرق لمسرح الدولة لا تملك مسرح وهناك مسارح مؤجرة لا تملكها وزارة الثقافة وهناك أهمية كبيرة في الاحتفاظ المسرح القومي (أكبر المسارح) لتقديم الكلاسيكيات . ورغم ذلك فإن العائد من بيع المسارح القليلة وتوفير الميزانية المخصصة للمسرح سيوفر دخل للدولة يمكن الاستفادة به. كما أن الإدارة الجديدة التي من الممكن أن تكون في صيغة مؤسسة غير هادفة للربح أو شركة مساهمة أو حتى من خلال منتج فرد ستحقق حركة مسرحية تصحح نفسها مع الوقت وتخلق تيار مسرحي والأهم من ذلك خروج المسرح من تحت العباءة التي وضعها الحكم العسكري للسيطرة على هذا الرافد الثقافي وخاصة بعد أن جفت منابعه او أوشكت. والفشل في الثقافة ينقلنا إلى الفشل في العلم ، وهذا ما جناه التعليم المجاني على العلم ، التعليم المجاني كان جزء من نظام اشتراكي يحاول تدليل الجماهير بإعطائهم الغذاء والكساء والمساكن والتعليم والعلاج

وكل شيء بدون مقابل فيستوي الذين يعملون والذين لا يعملون، وهو نظام أثبتت التجربة فشله ويتم الآن إصلاحه ولكن بأسلوب الترقيع فيصلح جزء ويترك أجزاء وهذا بحكم العقلية العسكرية التي تعامل المواطنين كجنود يجب صرف التعيينات لهم . والتعامل معهم كعبء وهو تفكير يعود بنا للوراء ، ولا يهم القيادة على ما يبدو هذه المواضيع ، المهم هو إرضاء المواطنين ولو بما يضر ، والنتيجة استمرار الخطأ ثم سخط المواطنين. فالتجربة أظهرت مشكلة الدروس الخصوصية التي قضت على مجانية التعليم وجعلته مجرد شعار يتردد في خطاب الرئيس ورأينا المدرسين يحققون أرباح بالملايين كل سنة على حساب الحكومة والأهم على حساب العلم فالمدرس الخصوصي يعمل من أجل إنجاح الطالب وحصوله على مجموع والعلم لا مكان له في هذه المعادلة، وأولياء الأمور أيضاً ضد العلم أو هم بالأحرى لا يعرفونه فأغلبهم من جيل مدرسة المشاغبين (١٤ سنة خدمة في ثانوي) أي الذهاب للمدرسة على مضض والاستمرار في الرسوب بدون تحمل أي تكلفة والأهم هو عدم وجود أي حافز للتفوق في العلم إلا دخول الكلية المرغوبة ثم التخرج لأي عمل روتيني فطريق البحث العلمي مملوء بصخور الإحباط ومطبات الجوع وحفر اليأس .والسبب ليس قلة الفلوس ولكن لتبديد الميزانية على الكسالى والراسبين فمصروفات الدراسة للطالب حتى ١٩٩٦ كانت ٨ جنيه ثم زادت لـ ٤٠ جنيه الآن. يدفعها ابن الشحاذ كما يدفعها ابن المليادير ، وابن المليادير أحياناً لا يدخل الجامعة بحثاً عن العلم وإنما لتأجيل الجيش أو ربما لمعاكسة البنات ، حتى من يدخل بحثاً عن العلم فعليه أن يدفع ثمنه حتى يشعر بقيمته وأما المجتهد الذي لا يملك يمكن إعفاءه تشجيعاً له للاستمرار ورد ما انفقته عليه الحكومة لا تصدقاً عليه.

فرغم وجود جامعات خاصة ومدارس خاصة ، ما زال ابن المليادير يدخل جامعات أبو بلاش ، استنطاعاً للحكومة التي تبدد أموالها على الأثرياء . إن إلغاء مجانية التعليم سيوفر مبالغ رهيبة يمكن إنفاقها على البحث العلمي ،على شباب وأطفال هم مشاريع علماء أو فنانين ، وعلى من يحب العلم أن يدفع مهره الغالي ، وعلى الذين لا يطيقونه أن يتركوه ليذهبوا إلى ما يحبوه لينجحوا فيه . بدلاً من دخولهم في جحيم البطالة أو البطالة المقنعة. والقيادة الرشيدة لا تنتظر حتى تتغير ثقافة المجتمع بل عليها أن تبدأ

بطرح المبادرات ليتبناها النخب بالشرح للعامة حتى نصل لقرار توافق عليه الأغلبية.. الأغلبية التي تستنزفها الدروس الخصوصية بلا جدوى . فمن بداخله بذرة جيدة ستقضي عليها حتماً جرثومة الدروس الخصوصية . لا بد من توفير الدعم الذي يبدد على أكذوبة التعليم المجاني . والاستفادة من هذا الدعم في عمل بنية تحتية للبحث العلمي والتكنولوجيا وهذه ستقوم على أكتاف خريجي المدارس والجامعات الخاصة التي ستحل مكان مدارس المشاغبين وجامعات المتسكعين ومن الممكن الإبقاء على المدارس الابتدائية بمصاريف بسيطة مع مراعاة الشرط الأساسي إعفاء الطلبة المتفوقين ممن يحتاجون فعلاً لهذه الإعفاءات من أي مصاريف وهذا من الابتدائي وحتى الدكتوراه. أما من يتعلم من أجل الحصول على الشهادة والمنظرة الاجتماعية فعليه أن يدفع الثمن . وكفانا شعارات متخفية مثل التعليم كالماء والهواء . إذ أن صاحب الشعار نفسه لم يكن ليقيل أن تباع كتبه بالمجان ولم يحاضر في الجامعة بالمجان. أن تخريج ملايين من أشباه المتعلمين – يعرقل أي تقدم و يسيء للعلم – يراه الحاكم العسكري إنجاز قدمه للمواطنين الذي يعتبرهم جنود . حتى لو كانت النتيجة فشل في تحقيق نهضة علمية وجامعات لا يعترف بها دولياً . نحن نعيش عصر الاعتماد فيه على حاكم عسكري حالة استثنائية؛ الأغلبية العظمي من الحكام مدنيين ومنهم من يقوم بحروب ويقودها ببراعة أكثر من عسكريين كثيرين لأنها مسألة إدارية قيادية تحتاج لإلمام بالعلوم العسكرية وقدرة على اتخاذ القرار ولا يشترط في ذلك أن يقضي الشخص عمره كله في الثكنات حتى يلم بالعلوم العسكرية أو حتى يستطيع اتخاذ القرار، بل على العكس من عاش حياته بحرية يمتلك أفق أوسع ورؤية أكثر عمقاً واتساعاً وهذا ما يؤكده تاريخ الحروب في العصر الحديث .

قفص العصافير

عندما خرج صفوت الشريف من وزارة الإعلام شعرنا أن العصفور قـد خـرج مـن القفص وما العصفور إلا حلمنا بإعلام حر وقد حاول الشريف أن يحبس ذلك الحلم في قفص تصور أنه ذهبي فكانت كثرة القنوات ، قنوات محليـة وقنـوات متخصصـة ، وإطلاق قمر صناعي وإنشاء مدينة الإنتاج الإعلامي وكلها محاولات لتخـدير النـاس وإلهاءهم عن مطلبهم المبدئي واحتياجهم الأولى لإعلام حر ولم يكن هذا القفص ذهبـي بل يمكن القول انه كان نحاس مطلي بالذهب لأن الاهتمام بالكم جاء على حساب الكيف فلم تتحمل الميزانية هذا العدد الكبير من القنوات ومن ساعات الإرسال فكان الملل وقلة الإمكانيات هي السمة الأساسية للتليفزيون. ولا نتكلم عن الإذاعة وما حققته من فشـل ذريع ولا يصح مقارنة حالة التليفزيون في الألفية الثالثة بالحالة في الستينات ثم نقـول أن التليفزيون تطور بفضل فلان . ولن نقارن التليفزيون المصري بأي نظير أوروبـي أو أمريكي أو هندي أو .... أو ... ولكن فقط مقارنته بالقنوات العربية فمصـر بكـل تاريخها الإعلامي وكل ما فيها من مباني واستوديوهات وكل ما فيها مـن محـاورين ومذيعين ومعدين ورغم ذلك تفشل في عمل قناة تنافس الجزيرة أو العربيـة أو MBC أو LBC أوCNBCعربية أو دبي أو ART أو Orbit وهذا الفشل يدعونا للبحث عن السر في ذلك لتكتشف أنها كانت منظومة كاملة من الفشل قادها السيد صفوت شـريف بداية من اختيار المذيعات؛ فتختار المذيعة لحسبها وهذه هـي أصـول التعيـين فـي التليفزيون، أهم شيء عندهم المذيعة من عائلة مين، لاهتمام بكفاءة ولا لغة ولا مستوى ثقافي ولا جمال العقل أو الروح أو الشكل الخارجي حتى ولا أناقة ولا لباقة وخصوصاً في القنوات المحلية حيث تصبح الظاهرة مزعجة . هذا عن الاختيـار وهـو يشـمل المذيعين أيضاً والمعدين وغيرهم أما عن اقتصاديات العمل فحدث ولا حـرج لأن مـا يتقرر للإعلام في الموازنة مبلغ كبير كان من الممكن استغلاله لتحقيق مكاسب إعلامية مادية في نفس الوقت لو تم التركيز والتركيز يعني تجويد القنوات الموجودة وتطويرها وتدعيمها بدلاً من انشاء قنوات جديدة وعملية انشاء قنوات جديدة تكون تكلفتها ضخمة وهذه التكلفة لو تدفقت في قناة موجودة لتطويرها لحققنا فائض كبير ولتمكنا من تحقيق تفوق إعلامي عربي ولتمكنا من منافسة قنوات عالمية ولاستطعنا خلق نموذج يسـعى

الآخرون لتقليده كما كنا في السابق لأننا اليوم أصبحنا نقلد القنوات العربية من حولنا تقليد بليد جعل قنواتنا أشبه بالمسخ رغم أن نجاح كثير من تلك القنوات يعود للمصريين تغافل عنهم تليفزيون الشريف مثلما وافق على منح القنوات العربية حق إذاعة المسلسلات المصرية حصرياً قبل التليفزيون المصري بحجة أنها تشارك بنسبة كبيرة في إنتاج تلك المسلسلات مع مدينة (الإنتاج) الإعلامي التي عجزت عن الإنتاج وبذلك حققت تلك القنوات العربية تفوق للأمام وحققنا نحن تفوق للخلف حتى وصلنا إلى آخر القائمة رغم عدد القنوات الكثير بتكاليفها الضخمة.

وكذلك تكلفة مد ساعات إرسال القنوات المحلية حتى الفجر لتذيع برامج شديدة الملل في نفس وقت إذاعة أفلام ومسرحيات وبرامج متنوعة على القناة الأولى والثانية والمحصلة لا أحد يشاهد هذه القنوات في هذه الأوقات المتأخرة من الليل . وتلك التكلفة لو تم استغلالها في تدعيم البرامج التي تقدمها تلك القنوات وشراء أعمال درامية جديدة وإنتاج أفلام تسجيلية وأفلام تليفزيونية أو سهرات درامية لكان عندنا قنوات محلية أكثر جماهيرية مما يعني كثرة في الإعلانات فيتحقق النجاح المادي والجماهيري بدلاً من إرسال ممتد، طويل وأهبل ، فاشل تماماً بمعيار التكلفة والعائد وبهذا المعيار نستطيع أن نرى فشل مدينة الإنتاج الإعلامي التي حققت إرباح سنة ٢٠٠٤ ٥٢ مليون وسنة ٢٠٠٣ ٥١ مليون سنة ٢٠٠٢ ٢٣ مليون . في حين أن رأسمالها يتجاوز ١,٧ مليار أي أن العائد في ٢٠٠٢ كان ١,٣ % و ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ حوالي ٣ % والمعروف أن العائد على ودائع البنوك يزيد على ١٠% وحجتهم في تبرير هذا الفشل أن الشركة ما زالت جديدة وتحتاج لمصروفات وبعد سنوات قليلة سنبدأ في تحقيق أرباح هائلة وما زال مجلس إدارة الشركة يردد هذا الكلام على مدى كل هذه السنوات ! عموماً تقييم الفترة التي تولى فيها صفوت الشريف الإعلام تحتمل أن يكتب عنها الكثير ولكن ما أود أن أتوقف عنده هو لحظة الخروج وما بعدها، لحظة مجيء البلتاجي ولن أكرر ما قاله الكثيرون عن نوايا البلتاجي الطيبة للدراما التليفزيونية فقد طالب الرجل الطيب بعمل تمثيليات طيبة عن الناس الطيبين وعن البطل الذي ستقلده الناس فيجب أن يكون نموذج إيجابي ،الحقيقة أن طريق هلاك الدراما كان سيفرش بهذه النوايا الطيبة لو استمر البلتاجي في منصبه ليفعل ما يحلو له في الدراما وفي المشاهدين وهذه هي

النقطة الأهم في هذا الموضوع فعندما أراد الشريف زيـادة عـدد القنـوات أرضـية وفضائية ومد ساعات الإرسال كان له ما أراد وعندما جاء البلتاجي دمـج الفضـائية المصرية١ ، في المصرية٢ وقرر إلغاء قناة نفرتيتي وإنهاء إرسال القنوات المحلية عند الساعة ١٢ ورغم ما أظهرته تصريحات البلتاجي من عدم وعي بدور الفن والـدراما مما كان سيقضي على الدراما التليفزيونية في خلال سـنوات ،لكـن قراراتـه بـدمج الفضائيتين وإنهاء إرسال القنوات المحلية عند الساعة ١٢ قرارات تستحق الإشادة وهو ما يعني رفضنا لما كان يفعله الشريف فعقلنا لا يقبل أن يكون قراران متناقضان علـى صواب كما أن وقتنا لا يسمح للرد على المبرراتية والمسلكاتية في الصحف الحكوميـة والتابعة للحكومة ممن يقولون على قرار الشريف ضربة معلم وقرار البلتـاجي أيضـاً ضربة معلم وان كل وقت وله اذان وطبيعة المرحلة وغير ذلك مـن شـغل التبريـر والتسليك . إذن أحسن البلتاجي كما أحسن من بعده الفقي -رغم أخطاء الفقي التـي لا تعد ولا تحصى- وأشير هنا لقراره بإذاعة القنوات المتخصصة على التليفزيون العادي (أرضي) وذلك استمرار لإصلاح ما فعله الشريف الذي أوجد تلك القنوات ثم شفرها حتى لا يشاهدها أحد ولا تدر دخل حيث لم تكن فيها إعلانات واليوم جاء الفقي- رغم كل عيوبه -وأحياها بعد موتها وأزاح القنوات المحلية وأراح الناس منها ، ومن يريدها يشاهدها على الدش . وربما استرشد أو استلهم فكرته من أفكار الوليد بن طلال الذي لا يشفر قنواته ومع ذلك يحقق عائد أكبر من الذين يشـفرون ،وهكـذا أصـبح النـاس يشاهدون قنوات للدراما والمنوعات والرياضة وما تلك القنـوات إلا عصـافير كانـت محبوسة في قفص صفوت الشريف .والمعنى من وراء هذا كله إننا أي الدولة تحملنـا خطأ الشريف هذا على مدي سنوات و سنوات ونحن نتحمل خسـائر لا لشـيء إلا أن السيد رئيس الوزراء والسيد رئيس الجمهورية لا يعترضان على ما يفعلـه الشـريف ،اثنان فقط موافقان ولا أقوال في المقابل تجد الشعب كله رافض وذلك لأن الشـعب لا يعرف شيء عن تكاليف هذا الموضوع ولا نواب الشعب يعلمون شيء عـن ميزانيـة إتحاد الإذاعة والتليفزيون ، فهي مخفية عن المجلس (الموقر) ربمـا لأن تليفزيوننـا محافظ لا يقبل أن ميزانيتة تنكشف على رجالة . ولكن من قال أن أعضاء (المـوقر) رجالة . المهم أن أصل المشكلة هو غياب الشورى والديموقراطية فكل وزير لا يشارك

أحد أو يشاور أحد في قراراته إلا بالرجوع لمؤسسة الرئاسة وطبعاً لـيس المطلـوب إجراء استفتاء على كل قرار وزاري من مئات القرارات التي تصدر ولكن فقط تفعيـل دور المؤسسات الموجودة والاستفادة مما ينفق عليها من أموال طائلة فعنـدنا مجلـس الشورى ومجلس الشعب والمجالس القومية المتخصصة والصحافة التي هـي السـلطة الرابعة – افتراضياً – ولا يعقل أن تعتبر تكاليف هذه المؤسسات كلها ماكياج لتجميـل وجه الديكتاتورية القبيح فهذا أولاً سفه وثانياً (إيـش تعمـل الماشـطة فـي الـوش العكر)والغريب أن صفوت الشريف نفسه أجرى استفتاء على موضوع نشرة منتصـف الليل ، هل توافق على قطع السهرة وإذاعة الأخبار أم تأجيل النشرة لما بعـد انتهـاء السهرة وبعيداً عن مصداقية الاستفتاء لكن الموضوع نفسه يوضح ثقل العبء الملقـى على كاهل رجل واحد. رجل واحد بعقله المحدود مسئول عن عقل ووجـدان أمـة لأن الحكم الديكتاتوري لا يعترف بفكرة الشورى وعندما يأتي بوزير إعلام جديـد يقـرر تغيير ما فعله سابقه لأن رؤية الوزير الجديد تختلف عن رؤية القديم والجديد والقديم لا يمكن أن يعبر أي منهما عن احتياجات الناس إلا بالصدفة لأن كل واحد منهما يقرر ما يتراءى له في خياله حسب مزاجه الشخصي وهنا يلمع في أذهاننا سؤال ، لماذا لم يعبر البلتاجي عن رأيه في ما يحدث في تليفزيون بلده كأي مواطن في أي بلد ديمـوقراطي والمؤلم أنه ليس كأي مواطن أنه وزير المفروض أن لكلمته وزن وأن لرأيـه إعتبـاراً ولكنه آثر أن يكون في حاله حتى لا يتهم – بالتدخل – في مالا يعنيـه فيسـمع مـالا يرضيه، ثم بعد أن يصبح وزير الإعلام يفعل ما يحلو له وربما أصبح وزيراً للإعـلام لأنه لم يكن له علاقة بأي شأن من الشئون العامة ،كان موظف (وزيرسياحة) مجتهد في عمله ومن بيته لشغله وكذلك كان أنس الفقي ومن هنا نكتشف نتيجة مدهشة أن كل هؤلاء الوزراء وكل هؤلاء أعضاء الحزب الوطني لهم آراء ولهم وجهات نظر لكـن الظروف والزمن – زمن القهر هو الذي جعلهم هكذا فقد تربى أغلبهم علـى حكـاوي المعتقلات والتعذيب الذي كان يحدث لمن يجهر برأيه فأصبحوا هكذا يائسـين مـن أي إصلاح قانعين بالفتات، فليس عدلاً أن نعتبر كل واحد من هؤلاء (عباس العرسة) تلـك الشخصية التي أبتدعها أحمد رجب ،لأن المناخ الفاسد هو الذي أفسدهم فكل إنسان لـه إمكانيات لو وجد من يرشده إليه لو وجد المناخ المناسب لظهرت إمكانياته على خيـر

وجه ولما احتاج أن يكون(عباس العرسة) حتى يعيش . هذا ليس دفاعاً عن من صيغوا حياتنا بالسواد وزرعوا اليأس في الصدور ومنهم من هبر من لحمنا ودمنا ويمصمصون الآن العظام ولم يشبعوا بعد .ولا أخشى أن أقول أن هؤلاء بصمتهم وطاعتهم العمياء لرئيس الدولة وولده إنما يمثلون الأغلبية . الأغلبية التي ذاقت مرار القهر ، الأغلبية التي أحنى ظهرها كرباج الظلم على مدى قرون . الأغلبية التي افقدهم الطغاة أعز ما يملكون ، حريتهم أو بالأحرى استعدادهم للتضحية في سبيل الحرية .ولا يعني هذا أن نيأس فحركات التحرر دائماً تبدأ بجماعة صغيرة تملك شجاعة المبادرة ، قطرة صغيرة ثم ينغمر المطر . وما يجعلنا نصبر على هؤلاء النواب أن نعرف أنهم غلابة فكل ما يحققونه هو الفتات وحتى من يملك فيللا وسيارة و مبلغ من البنكنوت فلا يجب أن ننسى أنه يعيش ذليل محروم من التعبير عن رأيه ولا يمكن لإنسان كرمه الله وأمر الملائكة بالسجود لأبيه أن يعيش سعيداً وهو كالكلب يلعق نعال أسياده ولا يصلح تبرير ذلك بالقهر أيام ناصر والسادات فهذا ليس مبرراً أبداً لرجل أعمال يملك الثروة والسلطة كنائب عن الشعب أن يعيش مكسور العين مقطوع اللسان فيما يتعلق بالأوامر السيادية والتعليمات التي تأتي من (فوق) لماذا يتحمل هؤلاء أن يعيشوا (تحت) ولا يعالجون أنفسهم من ذلك المرض اللعين الذي حرمهم من الاستمتاع بثروتهم وسلطتهم ألا وهو مرض الذل ، ولا يعني ذلك أن المطلوب من النواب والوزراء أن يقولوا ما يعجب الناس عمال على بطال ولا أن يعارضوا الرئيس وولده بدون مبرر، أنا مثلاً لم أعترض على ما قاله نظيف من أن الشعب المصري غير ناضج سياسياً ، فمن حقه أن يعبر عن رأيه ومن حقه ألا يتملق الجماهير أما خطئه الأكبر أنه لم يفعل شيء منذ قال هذا الكلام ، لم يفعل شيء من أجل تحقيق النضج السياسي للشعب المصري بل العكس لقد عطل هذا النضج عندما عطل قانون منع الحبس في قضايا النشر ونحن نحمله مسئولية ذلك بما أنه أظهر نفسه كمسئول وكسياسي له رأي ويبدوا أنه لن يفعل شيء غير التصريح بآرائه وطموحاته . على مدى سنة ونحن نسمع منه عن ميكنة بطاقات التموين وتاكسي العاصمة ولم يفعل شيء إلا زيادة الدين المحلي ٤٠ ألف مليون جنيه أما عن ارتفاع الحصيلة الدولارية فهي سابقة لوجود نظيف وكذلك صفقات بيع الغاز لا يتصور أن لنظيف أي فضل فيها وكذلك ارتفاع قيمة الجنيه أمام الدولار لا يعرف أحد

في ظل غياب الشفافية لمن الفصل في ذلك لمجلس الوزراء أم لجنة السياسات والتي تخدمنا بدون ما تطلب ومن الممكن عمل فيلم كوميدي عن تلك الأسماء حسن وحسين فوازير أم العريف نتيللي . وأظن أن الأفضل لنظيف أن يعمل متحدث رسمي للحزب الوطني مثلاً ويحدثنا عن أهمية وصول الدعم لمستحقيه ويحدث ويحدثنا واهو كله (كلام ابن عم حديت) باستثناء ظهور بزيس ٩٢ ، ٩٥ وهي حركة أو خطوة تستحق التحية لأنه أجبر الأغنياء على دفع ثمن البنزين وساعد في وصول الدعم لمستحقيه .
أما ما عدا ذلك فكله كلام ابن عم حديت وهذا المثل ينطبق على تصريحات الحكومة الكاذبة فقط أما آراء الصحفيين فهي ليست مجرد كلام بل جرائم تستحق السجن وهكذا تتعامل السلطة التنفيذية مع الصحافة التي هي السلطة الرابعة – في أي بلد ديمقراطي – وهي سلطة لا تمكن الصحفي من محاكمة أحد ولا سحب ثقة من أي وزير ولا القبض على أي خارج على القانون، ولكنها تصنع الرأي العام الذي يحرك البرلمان والنيابة العامة والسلطة التنفيذية،إن الدور التنويري للإعلام يجعل من تلك السطور سلاسل من نور تسلط على الأوكار والجحور بما فيها من خفافيش وفئران حتى تعيد الحق وتعدل الميزان فبدون إنارة وإثارة للرأي العام ستظل الموازين في اختلال وسيظل القوادون والقرادون هم السادة ، وأصحاب الحق كالعبيد ينتظرون بقايا ما يلفظه السادة من فتات ليأكلون .

فالإثارة في هذه الحالة ليست عيب ، عندما تجد صاحب الحق أشبه بالأموات من شدة اللامبالاة فيجب أن يتحرك أن يفيق . وهذه الحركة وتلك الصحوة هي أكثر ما يخيف النظام الديكتاتوري فيصر على حبس الصحفيين لنجد أن العالم لا يوجد فيه دولة تحبس الصحفيين بسبب أرائهم إلا مصر و١٣ دولة أخرى يشاركونا في الهم .

أما حرية الصحافة في مصر فهي حرية النباح (اشتقاقاً من ديمقراطية النباح التي ذكرها القذافي في القمة العربية الأخيرة عندما تكلم عن الديمقراطية التي يريد الغرب فرضها – حسب قوله – فقال أنه وزملائه من الحكام العرب يمارسون الديمقراطية بأفضل صورها لأنه يكفي أن تحدث مظاهرة واحدة حتى تسقط الحكومة أما في الغرب فإنهم يتركون المتظاهرين ينبحون بلا استجابة !) وحرية النباح عندنا بمعنى ترك الصحفي يكتب وينشر وثائق ومستندات عن وقائع فساد ولا أحد يتحرك ، يعتبرونها

عيب أن يتحركوا بناء على كلام جرايد ولهم هذا السياق مبدأ لا يحيدون عنه (للرئيس الأمر من قبل ومن بعد) هذا عن وقائع الفساد أما عن الرأي فأنت حر في رأيك ما لم تقترب من أمور الكبار . ويذكر أن أول من اقترب كان حسنين هيكل عندما قال في ٩٣ أنها سلطة شاخت في مواقعها ثم ظهرت بعدها بسنوات مقالات تتكلم عن السلطة من بعيد لبعيد لعبد الرازق حسين ومقالات (ممنوعة) لفهمي هويدي وكانت تمنع في الأهرام لتنشر بعد ذلك في أكثر من جريدة، والمنع في الأهرام ليس بسبب تعليمات فالمسألة لا تحتاج لتعليمات لأن ولي النعم يختار أشخاص يسبغ عليهم من فضله وإحسانه ويجعلهم رؤساء تحرير، وهم بدون أن يطلب منهم شيء يعرفون ما هو المقابل ، ولأن صفة الوفاء متوفرة فيهم فهم يعرفون ما يريده سيدهم وينفذوه . وهناك أيضاً رسائل مصطفى بكري بكل ما فيها من رجاء و (شحتفة) للقيادة التاريخية أن تهتم بالشئون العربية ، وكذلك ما كان يلمح به أسامة أنور عكاشة وأغلبها مطالب بتصلب أو صلابة في التعامل مع الصهاينة (الملاعين) . لكن البداية كانت من جريدة العربي وجريدة الشعب ثم أغلقت الشعب فاستمرت العربي في رفع السقف حتى حدثت واقعة الاعتداء على عبد الحليم قنديل ،وتزامن ذلك مع بداية حركة كفاية وخروج حزب الغد للنور بعد صراع مع لجنة شئون الأحزاب ،والأهم هو اقتراب التمديد وظهور مخاوف من التوريث فكانت كلها عوامل لبداية انتزاع الصحافة لحريتها في التعبير عن الرأي وإقرار أن العصمة لا تكون إلا لنبي رغم تكرار بعض الكتاب لمقولة نحن أحسن من غيرنا ومساحة الحرية حالياً أفضل من ذي قبل ، وتكرار هذا الكلام بدون ملل في المقالات وعلى شاشة التليفزيون وهي أقوال يرددها أيضاً البسطاء في الشارع، ولكنها لم تمنع حلمنا بحياة أفضل فمهما حاولوا أن يدخلونا معهم في سجن الدعة والوداعة والقناعة بالفتات فإن تطلعاتنا ستحررنا. والمنطق يقول أن عدوي الحرية والتطلع لمستقبل مشرق ستنتقل للقانعين بالفتات ولكن بعد فترة لأن التحول من نمط حياة ومبدأ أساسه تقبيل اليد (وش وظهر) إلى مبدأ التطلع والمطالبة بالحقوق يحتاج لوقت . أما من اختار وأسس حياته على مبدأ (اربط الحمار مطرح ما يعوز صاحبه) فالأمل في تغييرهم ضعيف ولكن مع الوقت ومع خصخصة الصحف القومية ستتحقق أشياء كثيرة وقد اتضح الآن أن خصخصة الصحف القومية هي علاجها الوحيد

لأن تغير رؤساء التحرير الذي تمنيناه طويلاً لم يحقق شيئاً بل العكس ذهب رجـالات التمديد وأتى رجالات التوريث ،ورجل التوريث هو تابع لسيدين ، السيد حسني ومبارك والسيد جمال مبارك وهي مهمة صعبة لذلك كان التأخير في القرار حتـى لـو كـان بالمخالفة للقانون فاستمرار رؤساء التحرير السابقين بعد بلوغهم سن التقاعد لـيس أول ولا آخر مخالفات الحكم للقانون، والتغيير لم يكن التزام بالقانون أكثر منه إنقاذ موقـف بعد أن زاد السخط وزاد الملل من بقاء تلك القيادات في مواقعها حتى صورها البعض بالدبة التي ستقتل صاحبها وهذا ما يقال الآن عن سـرور والشـاذلي الـذي يسـتطيع الرئيس بسهولة استبدالهم برجلين صالحين للمرحلة الحالية، ولكني أتصور أن الإبقـاء عليهم أفضل حتى يتحرك الشعب في اتجاه الرفض أكثر لأن بقـاء الـرئيس مبـارك ووجود رئيس مجلس شعب ووزير لشئون مجلس الشعب غير سرور والشاذلي لن يفيد في شيء، لأن رئيس ووزير المجلس الجديدين سيكونان أكثر ولاء لمن اختارهم وأكثر وفاء لمن تفضل عليهم بالترقية وتسبب في النعمة التي سيكونان فيها ·لذلك فنحن نقول للرئيس مبارك كفاية وهي لا تقال إلا لك فالحكم كله لك حتى يقضـي الله أمـراً كـان مفعولا وندعوا الله أن يكون التغير بإرادتنا حتى تتحرر العصافير من القفص .

٧٠ مليون خارج حزب مبارك

عدد أعضاء الحزب الوطني حسب بيانات الحزب (الكاذبة) أقل مـــن ٢مليـــون وعدد سكان مصر ٧٢ مليون، وطبيعي أن عدد أعضاء الأحزاب حتى الحزب الحـــاكم في أي دولة يكون قليل ولكن أن تكون نسبة المشاركين في الحزب الحاكم ٢,٧% أقـــل من ٣% فهي نسبة مزعجة تعني أن هناك رفض شعبي لهذا الحزب، تأكد هذا الرفض بسقوط الحزب في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة (سنة ٢٠٠٠) وتم التحايـــل علـــى ذلك باستقطاب أعضاء المجلس المستقلين وإدخالهم الحزب الوطني لتكون له الأغلبيـــة رغم مخالفة ذلك للقانون والأهم لإرادة الجماهير التي رفضت إعطاء أصواتها لأعضاء الحزب الوطني ،والغريب أن نسبة كبيرة من هؤلاء المستقلين كانوا أعضاء في الحزب الوطني رفض الحزب ترشيحهم ليرشح بدلاً منهم شخصيات مرفوضة شعبياً وهذا هـــو مربط الفرس فهذا الحزب يمتاز عن جميع الأحزاب فـــي العـــالم بإختيـــاره للفاشـــلين وتصعيدهم وتلميعهم ثم فرضهم على الناس ويبدو أن هذا هو منهج رئـــيس الحـــزب (الرئيس مبارك) منذ ٨١ وحتى الآن فالأغلبية العظمى من اختياراته لرؤساء الوزارات والوزراء والمحافظين تقابل برفض وسخط جماهيري باستثناء قلة تعد على أصابع اليد الواحدة وطبعاً باستثناء حكومة نظيف التي تقبلها النـــاس بارتيـــاح وتفـــاؤل. وفشـــل الاختيارات ليست إلا نغمة واحدة من سيمفونية كاملة من الفشل يعرفها الحزب الوطني منذ إنشاؤه، فهناك فشله في التواجد في الشارع كحزب سياسي له برامج وله أهـــداف تتلاقى مع أهداف بعض الناس فيتحمسون للمشاركة وممارسة العمل التطـــوعي عـــن قناعة إن في ذلك مجالاً للتعبير عن أنفسهم و حتى يداري الحزب فشله في ذلـــك لجـــأ لاستقطاب الناس بأن يقدم هو لهم الخدمات و الامتيازات بداية من رحـــلات الشـــباب ومروراً بدعم المرشحين في مجلس الشعب ووصولاً بتزوير الانتخابات لصالحهم، وهو في كل هذه الخدمات يكون أو هكذا يتصور أنه الـــرابح الأول فهـــؤلاء الشـــباب يـــتم تجنيدهم للدعاية للمرشحين و الدعاية للرئيس مبارك وكذلك المرشحين يـــتم تجنيـــدهم لتمرير القوانين وتعطيل الرقابة البرلمانية التي تحاول المعارضة القيام بها ولكن حتـــى استقطاب الناس بهذه الطريقة فشل فيه أيضاً وربما السبب في الفشل هو الطريقة نفسها طريقة (نفعني وأنفعك) فعلى الرغم من وجود النفعية والميكافيلية في أي مجتمع لكن

الحزب يحاول أن يتذاكى مع النفعيين يريد أن يستغلهم ويستنزفهم بأقل سعر والمعروف أن (مبروم على مبروم ميبلفش) لذلك فشل الحزب في استقطاب النفعيين مثلما فشل في استقطاب المثاليين (ممن يعشقون تراب الوطن) وذلك لأنه اختزل الوطن في شخص مبارك حتى حمّل أعضاءه صور الرئيس مبارك بدلاً من علم مصر وجعلهم يهتفون لمبارك لا لمصر في ظروف مناقضة لفترة عبد الناصر, التي لم يكن بها بطالة كما شهدت توزيع أراضي على الفلاحين وانحياز للأغلبية الكادحة بالإضافة لتغييب الوعي عن طريق الرقابة على الصحف والتشويش على الإذاعات الأجنبية فكان الهتاف لناصر والغناء له يلاقي قبول, ولكن ماذا عن القلة التي استقطبها الحزب نسألهم لنعرف منهم سبب انضمامهم فتكون إجابتهم : أنا عملت كارنيه الحزب عشان لو ظابط وقفني في الشارع أطلعهوله, أنا راجل أعمال ودخلت الحزب عشان أعمل علاقات تنفعني في شغلي, أنا شغال سياسة طول عمري من أيام هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي وأول ما السادات عمل حكاية الأحزاب وقال الحزب الوطني هو الحزب الحاكم دخلته, أنا عايز أخش مجلس الشعب عشان أخدم أهل دايرتي والحزب الوطني حاينجحني في الانتخابات, نلاحظ أن السمة المشتركة في هؤلاء عدم معرفتهم ببرنامج الحزب وعدم وجود رؤية شاملة عندهم للبلد ككل, وطبعاً هؤلاء لا يمثلون كل من في الحزب فهناك لصوص البنوك وسماسرة التأشيرات وفاسدون على كل شكل ولون كما أن هناك اليائسون من حدوث تغيير حقيقي فيحاولون المشاركة في حدود الممكن والمتاح لأنهم يرون أن أي من الأحزاب الأخرى لن يكون له دور في صنع القرار وهناك الطامحون للوصول لمناصب يسعون إليها بإثبات ولائهم لرجال الحكم و إظهار كفاءتهم لأولي الأمر. وإذا كانت هذه هي تركيبة الشارع السياسي فالحزب الوطني ليس مسئول عن إيجادها ولكنه مسئول عن تدعيمها واستمرارها. كيف؟ ولماذا؟ باستخدام آلية برغوثة التمساح فالمعروف أن التمساح يترك فمه مفتوح للحشرات والطفيليات لتأكل بقايا الطعام من على أسنانه فيستفيد هو بتنظيف أسنانه وتستفيد الحشرات بالطعام وهكذا فتح الحزب أماناته ولجانه لبراغيث الفساد وطفيليات التربح والمصالح الضيقة . أما لماذا لجأ الحزب لأسلوب تبادل المنافع ،هذا لأن الحزب الوطني ليس حزب بالمعنى المفهوم في العالم لكلمة حزب فهو وأخوه حزب البعث السوري وأخوهم الراحل حزب البعث

العراقي يعيشون على ذكرى عمهم الكبير الإتحاد الاشتراكي وهي كلها كيانات تهدف لقولبة المجتمع بوضع أفراده في قوالب مجمدة حتى تساق كالقطيع خلف رجل واحد يملك وحده الثروة والسلطة ويمنح لمن يراه يستحق بعض السلطات والثروات المحدودة، وبذلك تتكون مراكز قوى يمنح كل واحد منهم بدوره السلطات والثروات المحدودة لمن يراه يستحق وهكذا نجد سلم يسعى كثيرون للتدرج عليه لتحقيق مكاسب شخصية واستمرار الحزب الوطني حتى يومنا هذا على نفس المنهج – رغم السماح بوجود أحزاب أخرى ومستقلين يدخلون البرلمان بنسبة ضئيلة جداً – يجعل الحزب الوطني مسئول عن تدعيم هذه التركيبة في الشارع السياسي (نفعيون – فاسدون – طامحون – يائسون).

وهذه التركيبة هي المسئول الأول عن ضعف الأحزاب في مصر ويأتي الحصار الأمني والحظر الإعلامي كسبب ثاني لضعف الأحزاب فالأحزاب المعارضة لا تملك أي منفعة تقدمها للنفعيين فهي لا تملك أموال أو نفوذ ولا تملك أي قدرة على حماية الفاسدين والأهم أن أي ناشط سياسي أو أكاديمي لديه الطموح في الوصول لأي منصب كبير يقضي على طموحه بمجرد انضمامه لأي حزب معارض، فالرئيس مبارك عند اختياره للوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات العامة والجامعات يبحث عن الشخص المناسب في أي مكان باستثناء أحزاب المعارضة فيهرب الكثيرون من أحزاب المعارضة ولا لوم على هؤلاء، فأي شخص ناجح في تخصصه ومخلص لعمله ويسعى للترقي بدون تنازلات وبدون نفاق أو موالسة فله كل الاحترام. وأخيراً تأتي للشريحة الأكبر من هذه التركيبة وهم اليائسون من أي إصلاح ومن أي دور ممكن أن تلعبه الأحزاب وهؤلاء لا نملك إلا التعاطف معهم باعتبارهم مجني عليهم، ثم أن هؤلاء هم أكبر قوة سياسة في البلد وقد أطلق أحد الصحفيين مصطلح (حزب التكبير والهجرة) لوصف حالة الأغلبية في مصر والتكبير تعني تكبير الدماغ واللامبالاة والهجرة تعني هجر أمور السياسة والاكتفاء بالمتابعة من بعيد لبعيد من باب العلم بالشيء لا أكثر. وهذا الحزب يشمل الملتزمين بالشعائر وغير الملتزمين والمنقبات وغير المنقبات والملتحين والمحلقين فليس صحيحاً أن التيار الإسلامي قوة كبيرة في المجتمع وطبعاً هناك فرق بين جماعة الإخوان المسلمين ومن يسمون أنفسهم بأنصار السنة فالأخران

المسلمين تنظيم سياسي يسعى للحكم بخلاف (أنصار السنة)فأغلبهم لا تعنيهم السياسة وإذا انشغلوا بالأمر تكون كل مطالبهم (اللهم ولي من يصلح) فهم مجموعة من المشايخ تخطب وتعطي دروس في العبادات والعقيدة والأخلاق والمعاملات. هم مجموعة كبيرة من المواطنين تريد أن تعرف دينها في ظل ضعف البرامج الدينية في التليفزيون وغياب دور الأزهر وفشل التربية الدينية في المدارس، وهم شيوخاً يقفون على محطات ما بين التطرف والاعتدال. فمنهم ما يحرم استخراج بطاقة أو جواز سفر لأنها تحمل صورة ومنهم من يجيز الغناء الهادف -على حسب تعبيرهم-٠ إذن هم ليسوا جماعة محددة الأشخاص والأفكار والمرجعيات والأهداف. أنهم جزء من القاعدة العريضة اليائسة جزء من الأغلبية المغلوبة على أمرها.

الأغلبية التي لو عرفت الديموقراطية لاقتنعت بها و لخرجت تفرضها على من يرفضها أو على الأقل تطالب بها. أما الأخوان فهم حزب موجود رغم أنف السلطة ولهم أعضاء في مجلس الشعب أكثر من أي حزب شرعي معارض وربما تكون الملاحقة الأمينة هي سر قوة هذا الكيان فالملاحقة الأمنية تشعر الأخوان أنهم يناضلون من أجل إعلاء كلمة الله فيزيدهم ذلك صلابة وتماسك وإقبال من عناصر تؤمن بالنضال، وهي العناصر التي ربما تخرج من تنظيم الأخوان إذا أصبح حزب يصارع الأحزاب الأخرى التي ستكشف سلبياته كما ستظهر غياب برامجه لحل المشاكل من أول عجز الموازنة حتى انسداد بالوعات المجاري٠ ويكفينا أن نعرف عدد المشاركين في الانتخابات الأخيرة لنعرف حالة الرفض الشعبي للمشاركة في أكذوبة البرلمان. ٦ مليون ذهبوا للانتخابات من بين حوالي ٣٦ مليون لهم الحق في التصويت أي واحد من كل ٦ صوتوا وخمسة كبروا دماغهم. الناس ملت من مجالس التصفيق فالسبب في عزوف الناس عن المشاركة ليس غياب التثقيف السياسي ولكن التسقيف السياسي الذي نراه داخل مجلس الشعب والتصفيق والموافقة ليس مسئولية سرور والشاذلي وحدهم بل أن كل عضو مسئول عما يفعله في نفسه وفينا ولكن مسئول أمام من؟ أبناء دائرته٠٠٠٠ ولكنهم لا يستطيعون مقابلته فلماذا إذن تذهب الناس لتعطى صوتها لواحد يصفق للفاسدين ويوافق على سرقة مال الشعب ، ولكننا أيضاً لم نذهب لإعطاء أصواتنا للمعارضين والمستقلين والأخوان . ربما تكون قلة المشاركة موجودة في دول

كثيرة ولكنها لا تصل إلى هذه النسبة الضعينة خاصة وأن الناس في بلدنا تعاني كثيراً وتشكو أكثر فلماذا لا تفوض الناس من يقدم شكاويها, لماذا لا يحرص المواطن على انتخاب من يطالب بحقوقه من الحكومة لا أعتقد أن السبب انشغال الناس بمشاكلها، مشاكل في الشغل وفي البيت، وهي ليست في الشغل بمعنى المؤسسة أو المصلحة ككل ولكن الأغلبية العظمى تنشغل بما يحدث في المكتب أو في الإدارة ·وكذلك بالنسبة لمشاكل البيت فهي بالأساس مشاكل الشقة لا البيت أو العمارة. فنحن هنا أمام ظاهرة ضيق دائرة الانتماء بصورة خطيرة . فنجد ربات البيوت يعملن ٥ ساعات في الاهتمام بالمنزل وحول المنزل برك ومستنقعات من الصرف الصحي ومقالب زبالة . وتجد شاب يفتح دماغ زميله على القهوة لأنه رفع صوته عليه وهو نفسه يضطر للف حول طريق رأس الرجاء الصالح للوصول لبيته تفادياً للدخول في الطريق المختصر المليء بالكلاب الضالة وقطاع الطرق بسبب انقطاع النورعنه. وتجد موظف يرفع قضية على رئيسه في العمل أو يرفع كرسي على مديره بسبب مكافأة ٢٠ جنية في حين يظل ساكن في بيته الأيل للسقوط حتى يقع على دماغه.

حتى النواب تجد كل همهم مشاكل الدائرة وطلبات أبناء الدائرة وطبعاً الاهتمام بالطلبات تكون حسب أهمية صاحب الطلب, وربما تكون نظرة النواب الضيقة وعدم اهتمامهم أو حتى استيعابهم لمشاكل البلد ككل هو السبب الأكبر في ضعف مجلس الشعب ومن ثم عدم اهتمام الناس به· فكل المطلوب من المواطن هو خمس دقائق للإدلاء بصوته كل خمس سنوات وإذا أراد معرفة برامج المرشحين كل ما سيبذله من وقت خمس ساعات كل خمس سنوات. إذا هي ليست مشكلة وقت أو انشغال بلقمة العيش ولكنها إدراك حقيقى لواقع مرير, أدركه المواطن بحكمته بدون علم أو فلسفة.أدرك الناس أنه لا يوجد برلمان حقيقي من مصر. وهذه هي إرادة الرئيس مبارك وقناعته التي فرضها علينا ٢٤ سنة وندرك ذلك من تصريحاته عن تغيير الحكومات قبل الثورة عن طريق اللعب في البرلمان حسب وصفه فكانت رؤيته بالسيطرة الكاملة على البرلمان, من أجل حدوث استقرا ر و لكنه استقرار على آتون من نار، استقرار مفروض بتزوير الانتخابات وتزييف إرادة المواطنين وليس استقرار حقيقي ناتج عن تفاعل التيارات السياسية من أجل الوصول لرأي عام معبر بصدق عن

احتياجات الناس وطموحاتها وأولوياتها وهذا الاستقرار يجب ألا يغفل المرونة والمراجعة، بمعنى القدرة على التجدد وتغيير المسار مع تغيير الظروف فكل شيء في الطبيعة وفي الكون متغير والتغيير سنة وناموس من نواميس الكون وأي إنسان مهما بلغت عبقريته هو جزء من هذا الكون، أي محاولة منه للتصادم مع سنة الكون في التغير ستؤدي إلى سحقه لتعارضه مع حركة الحياة المتجية إلى الأمام وأيضاً لتجاوزه حدوده كمخلوق من مخلوقات الله الذي له وحده الدوام والثبات ومنهج الله هو الشيء الوحيد الذي لا يجوز تغييره أو تبديله أما أي فكرة انسانية فقدرتها على التطور والتغير هي سر بقاءها أما جمودها فيعني فنائها ،مثل إصرار الرئيس مبارك على عدم تداول السلطة بين الأحزاب نكتشف أنه عاش طول عمره أسير هذه الفكرة، وماذا كانت النتيجة ؟ انقسام البلد لشقين حكومة وشعب وتضاربت المصالح بين الاثنين وأصبحت الحكومة في وادي والشعب في وادي الحكومة تفرض (قوانين وضرائب وخطط تنمية) والشعب يرفض، الحكومة تدعو للمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات والشعب يرفض، وكأن لسان حال الحكومة يقول لا تتدخلوا في أعمالنا أتركونا نعمل. فتركهم الشعب يعملون وحدهم فيفشلون ولا يعني الكلام عن تداول السلطة أنها أمر سهل التحقيق، فهناك تحديات تواجهنا عند التطبيق مثلاً ماذا سيكون موقف رئيس الدولة إذا حصل حزب آخر غير الحزب الوطني على الأغلبية في البرلمان وترتب ذلك أحقيته في تشكيل الحكومة ؟ سيقوم الرئيس بتكليف رئيس الحزب بتشكيل الحكومة وسيظل الرئيس مسيطر على الحكومة بحكم صلاحياته في الدستور الحالي والذي يعطيه أيضاً إمكانية حل البرلمان، والمشكلة الحقيقية أن تأتي الحكومة من الحزب الناصري أو التجمع وعندها ستحدث اختلافات بين الرئيس مبارك ورئيس الحكومة. وهذه المشكلة احتمالات حدوثها ضعيف جدا، ذلك لأن الشعب الذي ينتخب رئيس الدولة هو نفسه الذى ينتخب الحزب الحاكم. ولا يمكن أن يكون للأغلبية اتجاهان معاكسان بمعنى أن يختار الشعب رئيس دولة يؤمن بالاقتصاد الحر وفي نفس الوقت يختار حزب حاكم يؤمن بالاشتراكية. إذن من يعتقد بأن تداول سلطة خطر فهو واهم يعيش في سجن من الأفكار القديمة أو كما يقول نزار قباني (الكلام المثقوب كالأحذية القديمة والفكر الذي

قاد إلى الهزيمة) فالانتخاب الحر وتداول السلطة هي الحل الوحيد لرأب الصـــدع فـــي العلاقة بين الحكومة والشعب هي العلاج الوحيد لالتئام الجرح.

بدلاً من التعامي عن هذا الجرح وتعمد إخفائه رغبة في استقرار وهمي يداري الجرح حتى يتحول إلي غرغرينة في جسد الوطن لا يصلح لها علاج إلا الكي بالنار.

تجربتي مع الغد

أول مرة ذهبت إلى جريدة الغد قابلني سكرتير التحرير بمودة واحترام فاندهشت لأني لم أدخل إليه بكارت توصية أو بصحبة أحد من الهيئة العليا للحزب, كما أنني لست من عواجيز الصحافة ولا أملك تاريخ ولا ماضي، فقد دخلت بصدري كما يقال ولكن صدري هذا به قلب امتلأ بحب البلد والناس, ودخلت بدماغي وما به من أفكار لا واسطة لي إلا كفاءتي ولا أصطحب معي إلا مقالاتي ولا أملك إلا طموحات وأحلام وأمل في مستقبل أفضل, وفي بلدنا شخص هذه مؤهلاته لا يجد أمامه إلا الطرد والإهانة أو ربما السجن. أما أن أقابل باحترام ومودة كما حدث فأمر مدهش ومفرح أن أجد في بلدي ما يبشر بالخير، ثم نشروا لي في بريد القراء ليفسحوا المجال لأعضاء الهيئة العليا للحزب وبدأت شموع الفرح تنطفئ، فها هي العورات تتكشف وها هو اليأس يخرج لسانه للتفاؤل والأمل وكل الأحلام الساذجة. فهاهم أعضاء الهيئة العليا لحزب الغد أراهم كأني أرى الشاذلي وسرور ووالي وعزمي والشريف والباز، صحيح القضية بسيطة قضية نشر في الجريدة ولكنها مؤشر لما يمكن أن يحدث كما أنها كاشف لما في عقول قيادات الحزب, فإذا كان حزب الغد متميز على جميع الأحزاب بمنعه التجديد لرئيس الحزب لأكثر من مدتين متتاليتين, لكنه مازال كالآخرين يعشق الكوسة وبعضها في جميع طبخاته أقصد قرارات، يكفي اختيار أيمن نور لأيمن بركات وتعيينه في الهيئة العليا مع احترامي لبركات الذي لم يرشح نفسه للهيئة العليا ربما لأنه يعلم أنه لا يصلح ولن ينتخب بدليل عدم تعيينه إلا بعد قضية التزوير ودخول بركات السجن. الم يجد أيمن نور وسيلة لتكريم بركات غير التعيين, ألا يوجد وسيلة لشكر أصحاب المواقف المحترمة إلا بوضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب ألا يوجد في الغد آليات لرد الجميل غير الردة إلى الماضي إلى أساليب الحزب الوطني المتخلفة. وبما أنني أتحدث عن الموضوعية. فيجب الإشادة بقرار أيمن نور بالاستغناء عن رئيس التحرير رغم أن القرار ناقص أولا عقاب من أختار هذا الشخص مع احترامي له كشخص ورفضي له كرئيس التحرير، وثانياً سؤال من أضاع إبراهيم عيسى من أيدينا. المهم أن نستمر مهما كانت الأخطاء لذلك ذهبت لجريدة الغد لأعترض على نشر مقالي في بريد القراء حيث أني من الكتاب لا القراء فوجدت

صحفي أعرفه كمرشد لأمن الدولة فتذكرت قضية التزوير وكيف تم اختراق أيمن نور ولكن لم أشأ أن آخذ الناس بالشبهات فربما تغير هذا الشخص ولو تكلمت لانقطع رزقه, وحتى لو تم استبعاده فسيستعين الأمن بغيره. المهم قابلت مستشار التحرير وسكرتير التحرير معترضاً على النشر في بريد القراء وكانت أبوابهم مفتوحة وعقولهم أيضاً في صورة حضارية تدعو للتفاؤل ثم عدت بعد أسبوعين ولم ينشر لي شيء, عدت لا لأطالب بالنشر فقد لأجلس في الجريدة وأكتب حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً, تماماً كما يفعل أيمن نور الذي صاغ دستور جديد, وقدم مشاريع قوانين وكذا استجوابات ولم يعره أحد اهتماماً ولكنه أصر على العمل, فماذا قابلت في الجريدة, شخص يبدو أنه ساعي سألته – الأستاذ فادي (سكرتير التحرير) – موجود؟

فأجاب (وهو ينفخ): مشي.

– طب الأستاذ محمد الباز (مستشار التحرير): موجود؟

– رد بغضب غير مبرر: (لا اله إلا الله) بقولك مشي مشي.

– حييجوا أمتى.

– يكاد يشق هدومه: مشيوا خلاص.

وتركني فجلست أكتب فظهر شخص إداري (كما يقول لي) فرفض جلوسي وقابلني بأحد الصحفيين فوافق على جلوسي ثم عاد ورفض وكانت الجريدة شبة خالية إلا من ٤ أو ٥ أفراد فقام الإداري بإطفاء الأنوار ثم جلس على كرسيه سعيد بالظلام. وخرجت مطروداً وسعيدً لا بالطرد ولكن لإحساسي بالأمان أني في مصر- بكل ما فيها من تخلف –فهذا الإداري (العسكري الأخضر) الذي يرفض جلوسي في المكان المخصص للضيوف يظن بذلك انه يحمي أسرار الجريدة وهذه الفكاكة هي التي سهلت للمرشدين التواجد, وهذا الإهدار للأموال في شراء أثاث لجريدة ولا يسمح لأي عضو في الحزب بالجلوس ولو في مكان الضيوف، واختيار هذا (العسكري الأخضر) ليتولى أمور لا يصلح لها و قبول صحفي يبدو وأن له شأن قبوله لتعليمات (العسكري الاخضر) رغم إقتناعه في البداية بعدم وجود مشكلة في وجودي، وأخيراً هذا الساعي الذي لو عدت أليه مرتدياً بذلة لتحول لشخص آخر في الذوق والاحترام: فها هي واقعة شديدة البساطة لو تأملناها كما يجب أن نتأمل أي حدث بسيط يمر في حياتنا لاكتشفنا

الكثير . وخرجت من الجريدة وأنا شاعر بالأمان أني في مصر لا كما يقول الشعراء مصر عبد الناصر وأم كلثوم والعقاد ومحمد عبده و.....و...ولكني في مصر عبد الحميد شتا , ونفسية المراكبي وهما نموذج لضحايا التخلف والجيل .ولكني مازلت خائف على الغد ومؤمن أن كل خطأ بسيط إن لم نتداركه سيكبر وإن لم نتدارسه سيصبح عادة تتحول مع التكرار إلى جزء منا لا نستطيع التخلي عنه .وما اكتبه في نقد الحزب يأتي عن قناعة بضرورة استمرار الحزب والاستمرار يعني السير إلى الأمام لا للخلف ولا الوقوف محلك سر، وهذا لا يتحقق إلا بنقد كل كبيرة وصغيرة ودراسة أصغر التفاصيل والمراجعة المستمرة لكل قرار ولكل اختيار ومن هذه القرارات عقد اجتماع للهيئة العليا لاختيار مرشح للرئاسة بدون عرض الأمر على أعضاء الحزب الذي أصبح رئيس الحزب يعاملهم كرقم يستغله في الدعاية لنفسه، وأذكر أيضاً اللائحة الداخلية للحزب وبها المادة (٧٣) التي تقرر أن الهيئة العليا تتكون من ٩٠ عضو،٤٦ بالانتخاب و٤٤ بالتعيين. ويجب تعديل هذه المادة ليصبح التعيين في حدود ١٠ أو ٢٠ عضو على أقصى تقدير وذلك حتى تسترد الجمعية العمومية حقها ويستعيد الأعضاء سلطتهم في اختيار الهيئة العليا بدلاً من فرض ٤٤ شخص على الحزب،لا يعرف أحد لمن يكون ولاء هؤلاء،للأعضاء أم لرئيس الحزب والهيئة العليا.عموماً هذا المادة تحدث انقسام ما بين الأعضاء و الهيئة العليا (أم ٤٤)مع مراعاة أننا في فترة انتقالية و لكن اليقظة واجبة في جميع الأحوال.

ملحوظة: عبد الحميد شتا شاب انتحر بعد رفض تعيينه ملحق إداري في وزارة الاقتصاد لأنه ابن رجل فقير ونفيسة المراكبي قتلتها الشرطة كما يقول الرأي العام (رغم تكذيب ذلك في الأوراق الرسمية) اثناء مظاهرات للفلاحين المستبعدين من أرضهم .

٧٠ مليون سائح

الأغلبية من شعبنا لا يخرج برنامجهم اليومي عن خمسة أشياء

١- الوقوف على الناصية.

٢- الجلوس على المقاهي أو أمام الكمبيوتر.

٣- المشي على الكورنيش أو في الأسواق.

٤- النوم أمام التليفزيون .

٥- الفرجة على الكورة والسينما.

وبعيداً عن ما فعله الوقوف على الناصية للشباب من توهان في دوامة البانجو والبرشام وما فعلته بنا الكرة من نكد يفوق نكد مسلسلات تخريط البصل(بمعنى استجداء دموعنا بالمواقف المصطنعة تأليفاً أو توليفا ، تمثيلاً أو تهبيلاً)أو بمعني عرضها لربات البيوت أثناء تخريط البصل في الطبيخ من خلال (حلقات)من الرغي (بمعنى المط والتطويل وبطء الإيقاع والمواضيع المكررة كالشراب المقلوب). أو بمعنى المشاهدة أثناء الغسيل .وبعيداً عن كل ذلك يظل للترفيه دور عظيم في بناء الشخصية كما للفن دور عظيم في تشكيل الوجدان وإثراءه, وكذلك دور الرياضة في تفريغ الكبت وايقاظ روح الانتماء. ولكن هذا يتحقق إذا كان الترفيه بعد العمل أما وأن الأغلبية من شعبنا أعضاء مؤسسون في حزب البطالة بجناحيه (البطالة المقنعة, والبطالة السافرة السافلة التي لا تجد من يحكمها أو يشكمها) فإن هذا البرنامج اليومي يجعلنا أشبة بالسياح داخل بلدنا. وأما من يسمون أنفسهم بالمتدينين أو الملتزمين برنامجهم حافل بمجالس العلم وسماع الدروس، لا فارق عندهم بين بلدهم والأراضي الحجازية ولا يمكن إعتبار هذا الكلام رفضاً للعلم أو الشعائر حاشا لله ولكنى فقط أدعو مع الداعيين (اللهم إنا نعوذ بك من علم لا ينفع) فالمكتفون بالشعائر والدروس يمارسون السياحة الدينية، ويكفيهم لتحقيق الولاء مجرد الدعاء وهذه الحالة ربما يكون مرجعها لأيام المماليك أو العثمانيين حيث كان أكبر مظاهر التدين هو بناء المساجد وكان كل ما يفعله الحكام في ذلك الوقت هو بناء مساجد يضعون عليها أسمائهم, ونحن اليوم نلاحظ إقبال الناس على بناء المساجد وطبعاً كثرة عدد الجوامع تسهل على المصليين بدلاً من المشي لمسافة حتى لو كانت قصيرة , فالأسهل أن تجد جامع ملاصق للبيت. إذن نحن

نبحث عل الأسهل فبناء جامع أسهل من أن تقيم مشروع يفيد الناس ويوفر فرص عمل . وأسهل من أن تتنازل عن جزء من أرباحك الكبيرة فتنخفض الأسعار وأسهل من أن تدفع الضرائب، ونحن لا نتكلم عن من يبني جامع ليعفى من دفع العوائد. نحن نتكلم عن الاهتمام بالسنة على حساب الفروض كم من رجال أعمال يقولون نحن نرعى الله والمحيطون به يقولون لك (بيعمل حاجات كتير لله) فإذا بحثت في الأمر وجدت هذا الملياردير أو المليونير يتهرب من الضرائب والجمارك بكل الوسائل وهذا عن الأغلبية منهم، فهناك من يبيع بضائع مغشوشة أو مسروقة أو .... أو ... بالإضافة لذلك فإن الأغلبية لا تدفع الزكاة ولكنه يقومون برعاية عدد قليل من الأسر ويقيمون بعمل موائد الرحمن كل رمضان، وكم من الناس من يقوم بعمرة أو حج كل عام ولا يدفع الزكاة.وكم من الناس من يذبح الأضحية كل عام ولا يصلي حتى الجمعة وكم امرأة محجبة ترفع لك الضغط والسكر من إهمالها وتعطيلها لمصالح المواطنين وكم من الناس من يتحمل مشاق السفر لحضور مولد من موالد أولياء الله الصالحين ولا يحاول أن يزيح حجر من الطريق أو يسد حفرة أو يزرع شجرة أو يغيث ملهوف أو يفرج كربة عن أخيه. وكم من الناس من يطلق لحيته ويطلق معها لسانه بالغيبة والنميمة والكذب، ومن يربي لحيته ولا يربي نفسه على إتقان العمل والتدبر في الكون وإعمال العقل ومنع السفهاء من العبث بأموال الشعب. وكم من الناس من يدرس للناس كتاب الله وسنة رسوله ولا يقول قوله حق في وجه سلطان جائر. ولا يعلم الناس أن الساكت عن الحق شيطان أخرس. و كم من الناس من حول القرآن إلى زينة أو زنة (والتعبير للدكتور يحيى الرخاوي) فالقرآن ليس زينة توضع في السيارة والبيوت أو يجعل منه سلاسل تتزين بها النساء ،وليس صوت للونس يخرج من الراديو أو الكاسيت ليكون في الخلفية أثناء تعمن والأهم من هذا أن بعض المحلات تستخدمه تجلب الرزق أو للتظاهر أمام العملاء بالتدين أو لطرد الأرواح الشريرة ،ولا علاقة لهم بفهم القرآن أو تطبيق ما جاء فيه من أوامر ونواهي ولا يريدون حتى سماعه ولقد قال الله تعالى (إذا قُرء القرآن فاستمعوا إليه وأنصتوا) إذاً نحن نبحث عن الأسهل، وحتى الإرهابي الذي يروع الآمنين فأنه يبحث عن الأسهل لأن الجهاد (وهذا الإرهاب لا علاقة له بالجهاد) ولكني أود أن أقول ما قاله الرسول (ص) عندما عاد من الحرب " لقد عدنا من الجهاد

الأصغر إلى الجهاد الأكبر".ويقصد بالجهاد الأصغر الحرب والجهاد الأكبر جهاد النفس، إذا هنا توجد قمة التدين ٠إذاً فالأصعب من الوضوء والاغتسال هو طهارة النفس والروح من الحسد والحقد والتعصب والكبر والغرور. والأصعب من الصلاة دوام الاتصال بالله في السراء قبل الضراء. أما المكتفين بالشعائر والدروس فأنهم يمارسون السياحة الدينية وزيادة عدد السياح سواء سياحة دينية أو عادية شيء لا يزعج الحكومة في شيء بل بالعكس (فالحكم الرشيد) عندنا يساعد على بقاء هذه الحالة وأن يعيش المواطنين وكأنهم سياح في بلدهم لا يطلبون شيء ولا يتدخلون في أي شيء وكأنهم ضيوف وأنا هنا لا أعترف على هذا الوضع " لا سمح الله " ولكن فقط أعرض لكم البرنامج والخدمات السياحية التي تقدمها الحكومة. فهي خدمات ٥ نجوم لا توجد في أي مكان في العالم.

١- أشهى المأكولات المطعمة بالسرطان من صنع الشيف العالمي (أدون يوسف والي)
٢- كوب ماء أثبتت التجارب المعملية فاعليته المؤكدة في الإصابة بالفشل الكلوي (٩٠ ألف يصابون كل سنة بالسرطان والفشل الكلوي بسبب المياه)
٣- سحابة سوداء لا يوجد مثيل لها في العالم
٤- وسائل مواصلات تُكفر الذنوب بإذن الله
٥- رجال شرطة يتبرعون بتعليمنا قواميس الشتائم ودواوين الأباحة
٦- إذاعة فقرات فكاهية تحت مسمى صورة حية من جلسات مجلس الشعب
٧- وأخيراً الراحة الأبدية لما يؤدي الخدمة الوطنية برصاص إسرائيلي – كما حدث لثلاثة من جنودنا مؤخراً– هذا جزء يسير من مسيرة عسيرة , منتظرين أن نرى الجديد الذي سيقدمه قائد المسيرة العسيرة إذا تم إنتخابه ل ٦ سنوات قادمة، وفي النهاية يظل الحلم بقائد ننطلق معه إلى آفاق نهضتنا التي نستحقها , ونبل ريقنا برحيق الحرية حتى ننسى مرارة الصبر في زمن الهوان.

جبلاية القرود

أي لقطة واسعة لشوارع وميادين القاهرة في وقت الذروة لا أستطيع ان أضع ليا عنوان إلا جبلاية القرود وخصوصاً في المناطق الشعبية البعيدة عن وسط القاهرة، وسط القاهرة الذي هو واجهة البلد أمام السياح والتي تحرص الحكومة كل فترة على عمل تطوير في مناطقها (رمسيس والتحرير وشارع الجلاء) فمثلاً يقرروا نقل الميكروباصات من هنا لهناك ثم بعد سنتين ثلاثة يعيدهم مرة أخرى من هناك لهنا ثم تعاد الكرة من جديد أو تقوم للحكومة بعمل حاجز لمنع مرور المشاة فيقوم المشاة بخرق الحاجز وعمل فتحه، والغريب أن المواطنين يسمون المنطقة بالفتحة فأي راكب ميكروباص يطلب أن ينزل عند (الفتحة) وكأن المواطن يفخر بما أنجزه هو (أي الفتحة) ولا يذكر على لسانه ما أنجزته الحكومة (أي السور أو الحاجز الحديدي) والأغرب أنه بعد مرور السنوات يتضح أن (الفتحة) لا يستطيع أي مسئول أن يسدها لأنها تخطيطياً وم.رورياً لا يمكن الاستغناء عنها وتظل (الفتحة) رمز للفوضى الخلاقة ، هذا التعبير الذي يتردد كثيرا هذه الأيام، (فالفتحة) فعلاً دليل على الفوضى ولكنها في نفس الوقت دليل على قدره المصري علىإدارة أموره بنفسه في أصعب الظروف ومع اغبى وأفشل الحكومات والتعامل مع هذا الغباء الحكومي بحلول عبقرية يذعن لها بعد ذلك من خططوا من داخل الغرف المكيفة ومن مظاهر الضعف الحكومي وترك الأمور تدار بالفهلوة مواقف الميكروباصات التي فشلت كل محاولات تغيير أماكنها لدرجة أن المتابع من بعيد يتصور أن تلك الميكروباصات قد أصبحت أقوى من إدارة المرور ولكن الاستماع لأي واحد منهم يجعلك تشعر أنك تستمتع لسندريلا أو فاتن حمامة في فيلم (ظلموني الناس) فكل واحد من هؤلاء عليه مخالفات بشيء وشويات يا سبحان الله هل الحكومة قوية أم ضعيفة هل سائقو الميكروباص غلابة أم بلطجية ٠الواقع أنه لا أحد في هذا البلد يعرف الجاني من المجني عليه فعندما نقول أنها جبلاية قرود لا نقصد من الناحية الشكلية فقط في الميكروباصات التي تشبه (الصباع المدوحس) أو (الكالو) فأحياناً تجد أربعة أو خمسة خارجين من باب الميكروباص غير المتشعلقين في الخلفية وطبعاً قد يبادرنا أحد الذين اختاروه وبايعوه ومن أول عهد فهموه بأننا يجب أن نبوس أيدينا وش وظهر لأننا أفضل من غيرنا بكثير

ففي باكستان والهند نجد ظاهرة (التسطيح) على الأتوبيسات . عندنا والحمد لله التسطيح على القطارات فقط ، يا سيدي المبايع.... في الهند يوجد صناعة على أعلى مستوى من أول صناعة السينما وحتى صناعة أسلحة الدمار الشامل فلو كنا مثلهم لما اعترضنا على التسطيح ولا الشعبطة ولطالبنا بالاستمرار من أجل الازدهار. نعود (للكالو) وتقول أن شوارعنا وميادينا جبلاية قرود شكلاً وموضوعاً فلا قانون ولا حتى قانون الغاب فلا يوجد قوى يأكل الضعيف أو ضعيف يؤكل، فكل ما يفعله رجال المرور هو كتابة مخالفات ويقوم المواطن برشوة أمين الشرطة حتى لا يكتب مخالفة و المواطن مضطر لذلك وهو مضطر أيضاً عند تجديد الرخصة للبحث عن واسطة لتخفيض المخالفات أو الدخول لوكيل النيابة واستجدائه ووكيل النيابة يعلم تماماً أنها مخالفات غير حقيقية فيخفض جزء من المبلغ حسب الحالة الإنسانية التي أمامه أو حسب كارت التوصية الذي بين يديه ورغم أن المواطن يدفع فانه لا يرتدع.وينسى بعد فترة انه دفع فيعود للمخالفة في ظل عشوائية رجال المرور فهناك شوارع وأوقات يطبق فيها القانون وشوارع وأوقات متروكة للفوضى ثم هناك الحل السحري في حالة ضبطه بالمخالفة هو إخراج الكارنيه أو دفع الجنيه ومؤخراً أتضح أن الجنيه غلب الكارنيه، و على كل من لا يعمل في الشرطة أو النيابة أن يقول هيه .وكثيرون اقترحوا على الحكومة أن نوظف الملايين التي تحصلها من المخالفات في حل مشاكل المرور وحل مشكلة المرتشين من رجال المرور ولكن الحكومة ترى أن العملية ماشية .فما نراه نحن فوضى تراه الحكومة وضع طبيعي لذلك نراها تنفق على إنشاء كباري للمشاة يكاد لا يستخدمها احد بدلاً من توفير تلك النفقات لحل مشكلة المرور حل جزري والحل ممكن بدليل مترو الأنفاق فبوجود حكم رشيد نستطيع أن نرى المواطن المصري يستخدم كباري المشاة ويجبر على عبور المشاة عندما تكون الإشارة خضراء وبالنظام ستحقق انسيابية في المرور بشكل كبير لأن المشكلة الأساسية في شوارعنا ليست الزحام بل التزاحم والتسابق وهي في المفهوم العشوائي تعتبر شطارة وخصوصاً في التقاطعات، والعشوائية والفهلوة موروث عند المصريين منذ قرون ولكن الحكم الرشيد يستطيع أن يخطو بنا خطوات كبيرة نحو إصلاح ما أفسده الدهر فمثلاً لو كان في البلد ديموقراطية لاقترحنا توظيف عدد من الشباب للعمل في تنظيم المرور على أن

تتحمل مرتباتهم شركة كبرى في مقابل وضع أسم الشركة على ملابس هؤلاء الشبان على سبيل الدعاية هذا في حالة إصرار الحكومة على عدم الإتفاق على حل مشكلة المرور • والذي يجب دراسته هو جدوى الاقتراح و جدوى السيولة المرورية على الأنشطة الاقتصادية عموماً وعلى الحالة العامة للمواطنين واستعدادهم للإنتاج والإبداع فأتصور أن الجدوى ستكون أكبر من حصيلة المخالفات وإذا كان كذلك فالحكومة يكون لها مصلحة في تقليل الفوضى، فلماذا لا ترعى مصالحها ومصالح الشعب رعاية كاملة• نذهب للقطة أخرى من لقطات الفوضى وهي استيلاء شركة أو هيئة أو وزارة أو بنك أو محل على الرصيف ومنع أي سيارة أن تركن بجوار هذا الرصيف وهو وضع غير قانوني بالمرة وإن كان هناك قانون يسمح بذلك فهو غير دستوري لأنه يلغي تكافؤ الفرص. فالشركات والبنوك تحصل على تراخيص بالاستيلاء على الرصيف وهناك من يضع حواجز مانعة للسيارات وهناك من يكتفي بوجود الأمن الذي يمنع قائد السيارة وطبعاً حسب شخصية صاحب السيارة. وهكذا فتحت الحكومة باب الفوضى حتى قرر بعض أصحاب المحلات منع أي حد يركن أمامهم وحتى لا يظلوا طول اليوم في شد وجذب مع أصحاب السيارات يضع صاحب المحل كرسي أو جردل أو قالب طوب حتى إذا جاءه مسئول الحي يسأله أو يتهمه بإشغال الطريق قال (الكرسي مش بتاعي) (أو الجردل مش تبعي) وهكذا تسير الأمور وأصحاب السيارات إما متفهمون لظروف صاحب المحل وظروف أكل عيشه وإما خائفون من الشجار أو تعرض السيارة لأذى. وهكذا تسير الأمور بدون قانون إلا البقاء للأقوى ولا أحد ممكن أن يتصور حدوث ذلك في مدينة كبيرة في الألفية الثالثة فالناس أصبحت تضع قوانين تلتزم بها بعيداً عن السلطة التشريعية والسلطة القضائية أنها سلطة العشوائيات فهي قوانين لا علاقة لها بأخلاق أو قيم أو منطق.فما معنى أن يدوخ مواطن بسيارته باحثاً عن مكان يركن فيه والمكان موجود لأن صاحب محل قرر الاستيلاء على الشارع أو يضطر مواطن أخر للسير وسط الشارع والتعرض للأخطار لأن واحد قرر الاستحواذ على الرصيف ومن يمنعه عن ذلك يعتبره معتدياً على أكل عيشه والشاعر يقول: إذا كان رب البيت بالدف ضارباً فشيمة أهل البيت كلهم الرقص. فإذا كانت الدولة تصدر ما يحلو لها من قرارات بالمخالفة للقانون والدستور فطبيعي أن يقرر المواطن وأن

يقدر طريقته في كسب العيش وأيضاً بدون أي اعتبار للقانون والدولة فشلت على مدى ٢٤ سنة في حل مشكلة الباعة الجائلين وطبعاً الباعة الجائلون موجودون في بلدان كثيرة ولكن ليست بهذه الدرجة من الفوضى ومن التجبر أمام القانون والمواطنين وتجدهم في نفس الوقت كالفئران إذا حضرت سيارة البلدية وهذه هي الفوضى في أبهى صورها. و هى تعني أننا في ظل حكم غير معروف له وصف فلو كنا دولة ليبرالية تلغي فكرة الحكومة ويقتصر دور الدولة على (الشرطة والجيش والقضاء) لما جرؤ أحد على منع الناس أن تركن سيارتها ولو كنا في دولة ديكتاتورية بوليسية لكانت النتيجة هي نفسها إذن لا يمكن وصف الدولة إلا أنها دولة بركة, تريد أن تركن فيقول لك صاحب المحل (أكل عيشى) فتقول له (الله يباركلك) وتركن في مكان آخر صف تاني فيأتي أمين الشرطة (اللي مرتبه لا يكفيه عيش حاف) فيبتزك فتدفع له وتمشي وتقابل مقهى محتل الرصيف فتنزل الشارع حيث يهدي قائد السيارة حتى تمر ثم تطلع على الرصيف مرة أخرى، فتجد سيارة راكنة فوق الرصيف وهذه الحكاية اختراع مصري لم نصدره بعد لأي بلد حسب علمي ولا أتصور أن يفعلها أي شخص في أي بلد ولكننا نراها في مصر ولا نندهش حتى من المنظر فسير المشاة في وسط الشارع أصبح أمر عادي لكن انتظار السيارات فوق الرصيف! وأمور الفوضى في بلدنا لا حصر لها .. هل نتكلم عن الكراكيب على الأسطح وفي البلكونات وهي عادة أشياء لا قيمة لها وتكلفة الاحتفاظ بها أعلى بكثير من تكلفة شراءها في حالة الاحتياج لشيء من هذه الأشياء. تكلفة الاحتفاظ بها تتمثل في وجود حشرات وخطر الحرائق والأهم المظهر العشوائي, نقول ذلك والدولة بجلاله قدرها فشلت في تخليص الأراضي الفضاء المملوكة للحكومة والهيئات التابعة لها من الزبالة حتى تحولت تلك الأراضي لخرابات شاهدة على عظمة أبناء الفراعنة بناة الأهرامات وطبعا تلك الخرابات يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة كبيرة فالفوضى كالقفة تحمل الحكومة أذن والشعب الأذن الأخرى. وهل نتكلم عن الفوضى في تجارة الأدوية حيث تقوم الشركات بتسريب جزء من إنتاجها لمخازن تابعة لأفراد والتسريب يكون للتهرب الضريبي ولتحقيق سيولة حيث البيع لتلك المخازن بالدفع الفوري لا الآجل كالصيدليات ولذلك تقوم الشركة بعمل خصم لتلك المخازن تفوق ما تعمله من خصم للصيدلية عن طريق مندوبين من

المخازن وتحدد لهم عمولة أو عن طريق مندوب مستقل يقوم بعرض الأسعار على الصيدليات و الاتفاق على الطلبية ثم يشتريها من المخازن ويسلمها للصيدلية ويحصل على الثمن زائد العمولة بمعنى إذا كانت علبة دواء ثمنها ١٠جنيه فأن الوضع الطبيعي أن الشركة توردها للصيدلية بسعر خصم ٢٠% أي ٨ جنية والسداد يكون بالتقسيط أما في حالة التعامل مع المخازن فيكون بسعر محروق أي يتسلم المخزن الدواء بسعر ٦ جنية للعلبة (مثلاً) وتصل للصيدلية بسعر ٦,٥ جنية والمشكلة في هذا الموضع لا علاقة له بصلاحية الأدوية أو تاريخ إنتاجها رغم أن استمرار هذا الوضع ممكن أن يؤدي إلى جرائم من هذا النوع حيث لا رقابة على تلك المخازن التي يقوم بعضها بالحصول على عينات مجانية مهداة من الشركات لهيئات حكومية معينة ويحصل عليها المخزن ويقوم بمسح كلمة (عينة مجانية) ويبيعها. الفوضى في هذه الحكاية هي في وجود هذه المخازن ودخولها في الدورة التجارية لبيع الأدوية وبدون أن نعرف إذا كانت غير مرخصة فلماذا تركوها وإذا كانت مرخصة فلماذا رخصوا لها ولماذا تقوم الشركات بالتوريد لها وحرق أسعار. هذه حالة من حالات الفوضى في قطاع واحد هو قطاع الدواء ٠والواقع أن كل قطاع في بلدنا يشهد صورة من صور الفوضى ففي قطاع الغذاء مثلاً تجد العجب وما عودتنا عليه الحكومة كل سنة ربنا يقطعها ويقطع لها أي عادة الرنجة الفاسدة أو المسمومة التي أصبحت جزء من طقوس شم النسيم. وحتى الآن لم يصدر في مصر قانون لحماية المستهلك ولم ينشأ جهاز لحماية المستهلك رغم كل ما نأكل من سرطان وسم وغذاء فاسد وربما يكون هو الغذاء الطبيعي في مجتمع فاسد ٠والفساد موجود في العالم كله لكن الحكم الرشيد في أي بلد تكون له خطة واضحة للقضاء على الفساد وتقليل آثاره أما عندنا فإن النظام الحاكم يمثل تربة خصبة لنمو الفساد وانتشار العشوائية فالنظام على سبيل المثال يصر على إخفاء ميزانيات الهيئات المستقلة هيئة قناة السويس وهيئة البترول وإتحاد الإذاعة والتليفزيون واخفاء تلك الميزانيات عن البرلمان هو قمة الفوضى أو هو اللقطة الرئيسية في كل اللقطات التي ذكرناها عن الفوضى إذن النظام الحاكم هو الذي قرر مبدأ الفوضى حتى أصبحت سمة في المجتمع والغريب أن يأتي اليوم نفس هذا النظام ويدعي أن ممارسة القهر وضرب المعارضين هي وسائل لحماية المجتمع من الفوضى

رغم أن المنطق يقول إن التخلص من الوضع القائم هو الحل الوحيد لمشكلة الفوضى لأنه عندما يأتي حكم رشيد سيعمل على قيادة المجتمع من العشوائية إلى النظام أما الكلام عن أن اعتقال الآلاف وحصار الأحزاب و تطويق المظاهرات هو إجراء وقائي حتى لا تحدث فوضى في الشارع فهذا دليل آخر على أن التحرر من الحكم الحالي هو الضمان الوحيد لعدم حدوث فوضى أو انفلات في الشارع، وذلك لأن النظام الحالي في إصراره على استفزاز القوى السياسية لا يمكن أبداً أن يحدث معه أي استقرار أو أمان فما معنى أن يصل العند مع الإخوان المسلمين لدرجة اعتقال بعض قياداتهم كل هذه المدة. طبيعي أن يخلق هذا التعسف في استخدام السلطة كراهية وغضب داخل أعضاء جماعة الإخوان وهي الجماعة السياسية الأكبر تأثيراً حتى الآن والتي يصر النظام بفوضوية عجيبة على عدم الاعتراف بها هذا النظام بلغت به الفوضوية إلى حد أن ينكر وجود الشمس وهي ساطعة في وسط السماء تكاد تحرق رأس هذا النظام بما فيها من وساوس ومخاوف لا معنى لها. وفي نهاية الكلام عن الفوضى نقول أن حكم الحديد والنار هو الذي يخلق الإرهاب وهو الذي سيؤدي إلى الفوضى فوجود نظام حكم مستفز لقطاعات عريضة من الشعب هو الذي سيؤدي لنفاذ صبر الشعب الذي صبر بما فيه الكفاية وللخائفين من الفوضى نقول أن الحرية هي الحل والانتخابات الحرة هي الحل وتغيير هذا الحكم هو الحل. فلك أن تتخيل ماذا سيكون عليه الوضع لو تم تحرير الأحزاب من الحصار الأمني والمنع الإعلامي وماذا سيكون عليه الوضع لو تم الاعتراف بجماعة الإخوان المسلمين وتركهم يعبرون عن أنفسهم بكل الوسائل , وهذا طبعاً لن يتحقق إلا في وجود دولة قوية وحزب حاكم له قناعات وحجج يستطيع أن يقارع به حجج الآخرين لا أن يعتقلهم ويضربهم في الشوارع كما يفعل الحكم الحالي ذلك الحكم المصاب بهشاشة المبادئ وتصلب الأفكار وفشل معظم وظائفه الحيوية وسفه في معظم قراراته الجوهرية مما يعني ضرورة رفع دعوى حجر عليه.

معنى الوطن

هذا الموضوع لا ينصح بقراءته للمتشنجين وأصحاب الفكر المنغلق. والفكر المنغلق ليس حكراً على من يعتبرون أنفسهم متدينين أو حماة للفضيلة فهناك أيضاً من يعتبرون أنفسهم وطنين أو أوصياء على ثوابت الوطن، هؤلاء لا ترتفع أصواتهم إلا في الأمكنة والأزمنة التي تعاني انحداراً وضعفاً فيتصورون إن في تشنجهم دفاع عن وجودهم المهدد ويصبح الصراخ هو الوسيلة الوحيدة للتعبير عن أنفسهم بعد انعدام الوسائل الأخرى وغياب أسباب القوة. لكن هذه الظاهرة يجب الاتمنعنا عن التفكير الحر وعن التجريب لأن في ذلك البداية للانطلاق على عكس الخوف من البلبلة الذي يدخلنا شرنقة لا تصلح لأكثر الكائنات رقياً على هذه الأرض وهو الإنسان. الإنسان الذي زينه الله بالعقل مثلما كرمه عز وجل بالحرية, حرية الاختيار بين أن يؤمن بخالقه أويكفر, بين الطاعة والمعصية ولكن هل الإنسان مخير في الانتماء لوطن من الأوطان. اليوم نسمع عن تغيير النوع من ذكر إلى أنثى والعكس وهناك من يغير أسمه وسمعنا عن عملية تغيير اللون الذي قام به المطرب مايكل جاكسون. مبدئياً لا يوجد مانع شرعي أو قانوني من تغيير الجنسية. فهناك بلاد جاذبة للسكان وتعطي الجنسية لمن يقيم فيها فترة أو يتزوج منها وهناك بلاد مثل مصر طاردة لسكان وتشجع مواطنيها على الهجرة والعمل في الخارج. وهناك ناس مزدوجي الجنسية , ويوجد من يتخلص من جنسيته القديمة, ما تفسير هؤلاء لكلمة انتماء, ربما لا تعنيهم هذه الكلمة في شيء فهم يأكلون ويعملون ويتزوجون وينامون مرتاحين البال أو غير مرتاحين ولكن لماذا ما الذي يمكن أن يقلقهم. أعتقد أنها المشاكل الحياتية اليومية, ووضعهم في المجتمع و هو نفسه ما كان يقلقهم في بلادهم الأصلية. لا شيء تغير في تفكيرهم ولا في سلوكهم إلا تغيرات معينة بسبب تغيير المجتمع وهي ليست تغيير في السلوك بالمعنى الشامل وإنما أشبه بمن يغير ملابسه مع تغيير الفصول إضافة بلوفر أو جاكيت على ملابسك لا تعني أنك غيرت أسلوبك (ستايلك) في اللبس. إذن ما الذي تغير في هؤلاء المغتربين. الشعور؟ ربما يشعرون في داخلهم بحنين للقديم والخوف من الجديد ولكن هذا الشعور تخف حدته مع الوقت, كما أن الدش والنت مكنهم من التواصل مع بلادهم الأصلية، أما المصري الذي يولد في الخارج فأنه يشعر بالحنين للبلد الذي ولد فيه ويشعر بالغربة إذا

أتى إلى مصر ماذا أريد أن أقول؟ حتى الآن لا أعرف فموضوعي هذا لا يهدف لشيء ألا طرح ما يدور في رأسي على الملأ فأنا أفكر مثلاً في الأمريكان من هم الأمريكان ومن هم المصريون. يقال أن الأمريكان خليط من أجناس مختلفة. والمصريون هل هم سلالة نقية منذ آلاف السنين لا أنهم خليطاً أيضا ولكن رغم ذلك نجد لكل شعب صفاته المميزة وقسماته المحددة. رغم التداخل بين الشعوب يظل المصري مصري، والأمريكي أمريكي. والأمريكي من أصل مصري أمريكي من أصل مصري أما الأفضلية فهي شخصية أي لا يمكن اعتبار المصريين أفضل من الأمريكان ولا العكس أيضاً ،إنما ننظر للأشخاص ،وهذا ما أدركه أبسط الناس بدون تفكير فالمقارنة بين جماهيرية شارلي شابلن وجماهيرية شرفنطح تدل على ما نقول وكذلك المقارنة بين الإقبال على الجامعات الأمريكية والمستشفيات الأمريكية وجميع المنتجات الأمريكية وبين الإقبال على النظير المصري في كل الفروع رغم شعارات (اشتري المصري) التي أُطلقت في ظل الحكم العسكري أذن الناس تختار الأفضل ولا تعتبر ذلك خيانة والناس أيضاً تحافظ على هويتها ولكن بمزاجها أي لأن هذه ميولها وهذا هو ذوقها لا استجابة لدعوة أحد ،والأغلبية العظمى من الناس لا تذكر في مفرداتها كلمة الانتماء ولكن نسبة كبيرة من المصريين تتشاجر مع أي أجنبي يذكر كلمة سيئة عن مصر. وهذا الشجار وإن لم يكن مفيداً ولكنه يدل على استعداد عند المصري للدفاع عن بلده مثل ما يتشاجر مشجع أي نادي من الأندية للدفاع عن ناديه رغم أن الشجار لا يفيد النادي ولا يفيد المشجع في شيء بعكس التشجيع في الملعب الذي يشعل حماس اللاعبين ويدفعهم للفوز فيستفيد النادي ويفرح المشجع بالفوز. هذا بين الأندية أما بين الدول فالعلاقات متباينة ما بين صراع عسكري مؤقت بطبيعة الحال ينتهي إلى سلام بعد الوصول لحل المشكلة سبب الصراع، وهناك دول صديقة ودول شقيقة ودول تتحد فيما بينها ودول تسيطر على دول أخرى ليصبحوا دولة واحدة ودول تنقسم إلى دولتان أو أكثر، فحدود أغلب لدول تحددت بعد حروب وصراعات أو باتفاق بين الدول الاستعمارية فالسودان مثلاً كانت جزء من الدولة المصرية أي اعتداء عليها كان سيعتبر اعتداء على بلدنا وعلينا جميعاً الاستشهاد في سبيل صد هذا العدوان أما بعد الانفصال لو نشب صراع بيننا وبين السودان فعلينا جميعاً قتال السودانيين والاستشهاد

في سبيل الدفاع عن بلدنا ضد العدو السوداني؛ في يوم وليلة تم الانفصال وأصبح البلد الواحد بلدين والشعب الواحد شعبين وهذا الأمر حدث مع سوريا أيضاً وكتاب التاريخ ملئ بالأمثلة وكتاب الجغرافيا أيضاً ٠فالأوطان تتغير تتمدد وتتكمش تتحد وتنفصل. والواحد مننا يفكر ماذا لو لم يوحد مينا القطرين لظل الوجه البحري دولة والوجه القبلي دولة أخرى، لكل بلد عاداته وتقاليده. إذن الوطن هو محصلة صراعات عبر الأزمنة. وهو محصلة أفكار وأراء أجيال المختلفة. محصلة قوى الشعب عبر العصور. من خلال المنحنى البياني لقوة الشعب وضعفه على امتداد التاريخ يتحدد شكل الوطن ومضمونه أيضاً فإمكانياتنا وقدراتنا هي ما ورثناه عن أجدادنا وحدودنا السياسية كذلك ميراث يمكن أن نحافظ عليه ويمكن أن نفرط فيه كما يمكن أن ننميه وأي اختيار من الثلاثة له تبعاته وله عواقبه وله مكاسبه وله خسائره ،حتى التفريط له مكاسب كالتنازل عن قطعة أرض في مقابل رخاء اقتصادي أو التنازل عن موروث ثقافي عقيم في مقابل منتوج ثقافي أكثر حداثة وأكثر إفادة ٠إذن في المسألة الوطنية هناك اختيارات للشعوب واختيارات للأفراد والأفراد تملك الخيار ما بين الأكل والملبس والثقافة واللغة الوطنية وما بين المقابل من وطن آخر وكذلك يملك الفرد أن يختار البقاء في وطنه أو الهجرة إلى وطن آخر وهذه الحرية هي التي تعطي للأوطان قوة أكبر من قوة الأمر الواقع. فيصبح هذا الشعب الموجود داخل هذه الحدود هو الذي اختار وجوده في هذا المكان أما حدوده فهي ميراثه عن أجداده ولكن هل نحن أحفاد من كان يعيشون في مصر عبر القرون؟ نعم فمصر لم تكن طارده للسكان في الماضي بل كانت جاذبة للغزاة وتفاعلوا مع المصريين تفاعل أحدث نوع من التنوع في الشكل والطباع عند المصريين ولكن يجمع الجميع تحت إطار الهوية الواحدة كما أن الأسبان تفاعل معهم العرب ولكنهم ظلوا لهم خصوصيتهم التي تميزهم عن العرب ،فالشعوب تتفاعل فيما بينها كما يتفاعل الأفراد فالإنسان يتأثر بأبيه وأمه وأصدقاءه وكل المحيطين به ولكنه يظل في النهاية شخص محدد الصفات له هويته واستقلاليته. إذن الوطن اختيار كما فعل أهل النوبة عندما اختاروا أن يكونوا مصريين والنوبيين كانت لهم محاولات في إقامة وطن مستقل لهم ولكنهم أو جزء منهم الآن مصريين وجزء آخر سودانيين وأنا لا أتكلم عن موقفهم القانونى ولكنى أتكلم عن معنى الوطن عندهم ،عن انتمائهم وعن

علاقتي بهم هل هم أهل بلدي أم ناس غرب ونفس الموقف ينطبق على القبائل الموجودة بين مصر وليبيا. وقد كان لي صديق مولود في السعودية من أبوين مصريين وعاش معهم طفولته وصباه في الإمارات ثم أتى لمصر ليدخل الجامعة فسألته عن انتمائه فقال انه يحسبها ويضع لكل بلد نقاط مرجحة, فذكرياته يضع لها نقاط وأصدقائه نقاط وكذلك دراسته وأهله واختار أن يكون انتماؤه الأول لمصر. هكذا بالحساب بعيداً عن مفهوم الثوابت الوطنية. وهناك آخرين يختاروا الانتماء للبلد الذي قضوا فيه صباهم لأن حنينهم يكون إليه أكبر. وآخرين يختاروا البلد الذين يعيشون فيه فمن تتاح له فرصة هجرة إلى بلد ينتمي لهذا البلد وهناك أسر تسافر الأم أمريكا لتلد طفلها حتى يأخذ الجنسية الأمريكية ثم يعود لمصر ويعيش فيها معزز مكرم بهذه الجنسية الأمريكية والمرء يتساءل هل من يُتاح له الاختيار فيختار أن يعيش في مصر ليسرق أو يسرق, ليهين أو يهان هل هذه أصالة, هل هو شخص عنده قيم ومبادئ طبعاً لا ولو كان هناك بلد أسمه شرفستان أو أخلاقستان لكان الواجب أن نهاجر إلى تلك البلاد إذن الإختلاف بين الدول في المساحات , مساحات الفساد والأخلاق. والطيبة والأمان والمستقبل والمعرفة بطبيعة البلد. وربما لو حسبناها لكان مجموع مصر يجعلها الأولى بالنسبة لأغلب المصريين ولو لغينا الحساب ستربح كافة مصر أيضاً عند أغلبنا بحكم الارتباط. العاطفي أو بأمر الحب ستكون مصر هي الأولى أو هي الوحيدة. ولكن هناك أقلية لهم أمين, أم ولدت وأم ربت بلد ولدوا فيه وبلد عاشوا فيها ومشكلة الأقلية هذه لا تلغي الانتماء عند الأغلبية. إذن مصر هي وطننا بحكم الاختيار والمصير, مصر هي بلدنا بمعطيات الحرية وبفروض الأمر الواقع الذي ليس سهلاً على أحد أن يعصاه. وشعب مصر هم أهلي بحكم صلة الرحم أي أنني مسئول منهم وعنهم بأمر الدين وهم أهلي بحكم روابط الدم أي أنني جزء منهم وهم جزء مني بالدليل العلمي وكذلك من عاشوا في هذه الأرض من آلاف السنين هم جدودي بحكم وثائق التاريخ. وهؤلاء الجدود هم الذين صنعوا عادات وتقاليد هذا البلد وعلينا أن نطور هذا الميراث وننميه وننقيه مما يتعارض مع معطيات العصر مثل ما نطور ونستحدث قوانين جديدة. ومثل ما نبني مواني ومطارات و... , و...., و.... ولكن هذه القوانين والمشاريع يجب أن تكون نابعة من قناعات الشعب واحتياجاته مثلها مثل العادات والتقاليد وحتى تكون نابعة من

قناعات الشعب واحتياجاته يجب أن تتقرر من خلال تشاور ممثلي الشعب لا من بنات أفكار الرئيس مبارك وولده ،وذلك حتى يلتزم بها الناس كما يلتزمون بعاداتهم وتقاليدهم وعرفهم وسلوهم. كما يجب ألا تتعارض هذه المشاريع وتلك القوانين مع الحداثة ويجب أن تساعدنا على التواصل مع العالم. فالاستعانة بالقانون الفرنسي في وضع القانون المصري لم يعتبر أحد ذلك خيانة ولكنها مثل ركوب السيارات الفرنسية واليابانية تعتبر نوع من مواكبة الحضارة تماماً كما نطور عاداتنا وتقاليدنا بالإطلاع على عادات الآخرين وليس المقصود بعادات الآخرين الشذوذ الجنسي كما يتصور المتشنجين ممن يعتبرون أنفسهم حماة الثوابت الوطنية ولكنها عادات احترام المواعيد , الحفاظ على النظافة ،قبول الآخر , الإخلاص في العمل , الدقة ..... الخ. والغريب أن هذه المبادئ هي ما يدعو إليه من يعتبرون أنفسهم حماة الدين والفضيلة ثم يعودون ويهاجمون الغرب. أو تحديداً أوروبا وأمريكا ويتصورونه ويصورونه للناس هجوماً من أجل الدين وإذا كان كذلك فلماذا لا يهاجمون الصين واليابان وأغلب الآسيويين والأفارقة ممن لا يعبدون الله إذا الهجوم على أمريكا نتيجة سياساتها الخارجية التي يتضرر منها العرب الذين يتضررون أيضاً من الإرهاب فبمعيار الضرر نجد أن بوش مثل بن لادن مع الفارق طبعاً ما بين مجموعة إرهابية ودولة كبيرة تمارس الإرهاب من خلال جيوش وعن طريق فتح سجون ومعتقلات، ولكن أين الهجوم على بن لادن ولماذا لا تحرق صوره بجانب حرق العلم الأمريكي في المظاهرات لماذا الصمت على جرائم بن لادن ما حجة الصامتين هل ايمانهم بالمثل القائل(أنا وأخويا على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب) ولكن القاعدة وأبو مصعب الزرقاوي وغيرهم يقتلون الأبرياء من العرب ويضرون مصالحنا أكثر من أمريكا . والأغرب أنه مازال هناك من يؤيدون بن لادن ويدعون له بالنصر على الكفار الأمريكان. أين هؤلاء من قول الحق سبحانه (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) بين الناس ولم يقل بين المؤمنين أوبين المسلمين. فالعدل للناس كافة والرحمة للناس كافة. هذه هي مرجعيتنا في التعامل مع الأمريكان والأوربيين وشعوب العالم أجمع. فإذا جاء بوش وطالب مبارك باحترام المعارضة وعدم ضربهم في الشوارع وإذا أتصل به وطالبه بالتحقيق في حوادث التحرش الجنسي التي تعرض لها المصريات على يد أعوان الحزب الحاكم. وإذا كنا

في نفس الوقت لم نسمع مسئول مصري واحد يبدي أسفه (مجرد إبداء أسفه) على انتهاك شرف المصريات. فإن العدل الذي أمرنا به الله يجعلنا نصفق لبوش ونشكره رغم جرائمه في فلسطين ووحشيته في العراق وحيوانيته في سجن أبو غريب. العدل يضطرنا أن ننظر إلى ايجابيات الأمريكان كما ننظر لسلبياتهم. فكما نحرق علمهم عند عدوانهم على أشقائنا العرب فيجب أن نفرح بحمايتهم لشرفنا وحرياتنا ولو من باب المصلحة والمنفعة لا بحكم العدل والتسامح. كل ما علينا أن نفعله أن نعرف الأمريكان, أن نعرف أكبر دولة في العالم فنسبة كبيرة منهم شرقيون الأصل ومنهم عرب ومسلمون ومصريون. وقبل ذلك هم بني آدم وكما قال الرسول (ص): كلكم لآدم وآدم من تراب. والمعروف انه لم يعادي أحد أمريكا بدون سبب فهي التي بدأت وهي التي تسعى للسيطرة على العالم واحتلال موقع السيد في هذا العالم وبعيداً عن هذا التسلط والتسيد كانت أمريكا كأي دولة كالدنمارك أو غانا أو الأرجنتين. إذن القضية بيننا وبينهم خلاف سياسي يمكن حله بالتفاهم والحوار لا بالانعزال أو الخوف, الخوف منهم على أنفسنا وهذا الخوف يعني تعلية من شأنهم وتقليل من قيمتنا في نفس الوقت ثم أن الخلاف بيننا وبينهم ليس تاريخي فنحن لا نطالب بحقوق الهنود الحمر مثلاً . فنحن لا نأخذ أحد بذنب أجداده " ولا تزر وازرة وزر أخرى " ومن هذا المنطلق نتعامل مع الجيل الجديد من الاسرائيلين فكل من هو تحت الخمسين سنة في اسرائيل لم يشارك في أي حرب ضدنا حتى نكرهم بسبب حروب الماضي وأيضا موضوع انشاء وطن لهم فالشعب الفلسطيني هو وحده هو الذي يملك أن يفصل في هذا الموضوع, ومن الفلسطينين من باع اراضي لليهود قبل إعلان دولة اسرائيل وبعد إعلان الدولة.أما الاصرار على أن اسرائيل كيان سرطاني داخل الجسد العربي يجب استئصاله فهو أمر غير مفهوم لأن هذا الكيان الصهيوني أصبح دولة من ٥٧ سنة ولد فيها مئات الالوف وكبروا وهو لا يعرفون لهم بلد آخر ولا يمكن عندما يصبح العرب القطب الأوحد في هذا العالم أن يقيموا دولة فلسطينية على كل الأرض ويعيش فيها من كان أسمهم الاسرائيلين ليصبحوا فلسطينيين بالتجنس، وطبيعي سيكونون مضطهدين وبالتالي سينخرون أعمدة الدولة الفلسطينية وخاصة أن عددهم كبير ومنهم العلماء والخبراء في جميع المجالات إذن الأسلم أن تكون لهم دولة مستقلة حماية لفلسطين تلك الدولة التي

ستكون عظمى, اما الآن وفي الظروف الحالية فلا مجال لأي استئصال ولا جدوى من أي تهديد بل على العكس إن التهديدات هي التي دفعت بهؤلاء الجبناء المضطهدين على مر العصور, دفعتهم للعنف والعدوان. أما رفض الدولة العبرية لأنها قائمة على أساس ديني فأظنه تدخل في شئون الآخرين وأراه عدم قبول للآخر فهم أحرار في أنفسهم, إن خلافنا مع هؤلاء الناس هو خلاف سياسي أساسه عدوانهم على أشقائنا الفلسطينيين واحتلالهم لأراضيهم وبنائهم للمستوطنات والجدار العازل وهذا الخلاف على عمقه واتساعه لا يجب أن ينسينا أنهم أخوة لنا في الإنسانية. و كما قال سقراط " أنا لست يونانياً ولا أفريقيا أنا وطني الحقيقي هو العالم كله وكل إنسان هو مواطني " ماذا كان يمكن أن يحدث لو بيننا سقراط وقال أن الاسرائيليين هم مواطنيه ...... كنا سنقتله؟ أظن أن العقلاء كانوا سيرفضون قتله خاصة إن الرسول (ص) قد علمنا أن العدالة للجميع عندما جاء يهودي يطالب بحقه وأمسك بقميص رسول الله (ص) فرفع أبن الخطاب السيف فقال النبي (ص) دعه يا عمر فإن صاحب الحق لا يصبر". وأنا أعتقد أن الأغلبية من أبناء مصر مستعدون للتعاون مع اسرائيل إذا التزم الاسرائيلون بالشرعية والقانون والإنسانية (وأقول إذا التزموا بالإنسانية لأن منهم من قتل طفل وهو في حضن أبي) وأما إذا لم يلتزموا فإن المقاومة ستجعلهم يترحمون على أيام الاضطهاد في أوروبا التي كانت أكثر أماناً من وطنهم الحالي.

الإصلاح والأخطار الخارجية

كلما قرأت أو سمعت عن التمويل الخارجي تذكرت الريان وشركات توظيف الأمــوال فحدوتة التمويل الخارجي تمثل أكبر عملية استغلال لسذاجة المصريين منذ أيام توظيف الأموال مع الفارق أن الحكومة قامت بدور الشريك أو صديق البطل في حكاية توظيف الأموال, قامت بالدعاية والإعلان في مقابل الحصول على البركة والدخول في كشوف البركة أما في حدوتة التمويل الخارجي فقامت الحكومة بـدور البطولـة ولكـن دون الظهور الصريح مكتفية بالظهور بظهرها ودخان السيجارة يعبئ المكـان كنـوع مـن التشويق والغموض, على أن يظهر في الصورة بعض الكتاب والأتبـاع والمـأجورين وأيضاً بعض المخدوعين ليرددوا تلك الحدوتة عن العمل المعمول على ظهر جمل ولن ينفك إلا بزار على ظهر حمار ،حكومة الشعوذة أو حكومة البيضة والحجـر التـي لا تظهر في الصورة . الحكومة المخفية التي تركت أعوانها يملئون البلد حكايـات عـن الجنيه الأمريكية اللي حتدمر بلدنا وأخلاقنا وتتلف عقول شبابنا وعن أيمن نـور اللـي ندهته النداهة وعام على عوم الأمريكان أعدائنا ، طبعاً من الممكن أن يكون الامريكان كارهين لنا ولكنهم يكرهون فينا تخلفنا, لا يكرهونا بسـبب عرقـي أو دينـي, فعـدد المسلمين في أمريكا ٦ مليون ،ثم هل يعقل أن تفكر الإدارة أو حتى تحلم بتـدمير ١,٢ مليار إنسان وكيف نفسر تلك الأعداد الكبيرة من الأمريكان التي تدخل الإسلام وكـذلك في أوروبا أمريكا وأمريكا الجنوبية وأستراليا وأسيا وأفريقيا. هل مسـلمو أفغانسـتان والعراق وفلسطين مسلمون من نوع خاص تستهدفهم أمريكا في حربها الصليبية (كما قال بوش) وهل استطاعت الحكومات غير المواليـة لأمريكـا , الحكومـة الإيرانيـة والسورية والعراقية (حكومة صدام) وكذلك حركات المقاومـة الشـريفة حـزب الله وحماس وفتح والجهاد هل استطاع كل هؤلاء المناضلين تغييـر سـطر واحـد فـي السيناريو الأمريكي في المنطقة. على المرء أن يعمل وليس عليه إدراك النجاح. أوافق على هذا الرأي وأضيف أنه حتى الحكومات الصديقة لأمريكا لم تستطع أن تغير سطر واحد في السيناريو الأمريكي في المنطقة ولكن هذا الفشل يجعلنا نعود لـنفس الـرأي، على المرء أن يعمل...... إذا هناك من يقاوم بالسلاح وهناك من يفاوض و هناك مـن يهادن والكل يحاول (وإنما الأعمال بالنيات) ولله وحده أعلم بالنوايا والعبرة بـالخواتيم

فمازال السيناريو لم يكتمل ولم يتم تغييره سواء بالموالاة أو بالمقاومة. وقد تزيدهم المقاومة شراسة وهذا لا يعني رفض المقاومة فهي حق وواجب. لكن لا يجوز ربطها بجنونة نظرية المؤامرة وعقدة الاضطهاد والتي تسيطر على البعض. أن تقاوم من أجل ارضك والحفاظ على استقلال بلدك وحريتك بشكل عام وخصوصاً في ممارسة الشعائر الدينية ،فهذه المقاومة حق لكل مواطن في أي بلد بل هي واجب على كل وطني غيور على مصالحه الخاصة والعامة. أما الشعور بالاضطهاد والتوجس من المؤامرات فهذه حالة مرضية يجب علاجها قبل أن تستفحل ، فمن يخاف من أمريكا وأوروبا اليوم, غداً إذا تم الانعزال عنهم سيبدأ في الخوف من أفريقيا والعرب ثم يبدأ يخاف من مواطنيه ثم يبدأ الخوف من أهله ومن أولاده فكون بوش يعلن أن حربه حرب صليبيه ثم يعتذر عن الكلام, وكونهم يؤلفوا كتاب أسمه الفرقان محاولين استبداله بالقرآن الكريم فكل ذلك لا يستدعي الانعزال عن العالم ، لأن أولاً الانعزال لن يفيدنا في شيء ولن يضر أمريكا في شيء وثانياً المبالغة في قوة أمريكا وقدرتها على الاستمرار والانتشار والتوغل يعتبر دعاية لأمريكا أكثر منه رفضاً لها, فالرفض الحقيقي لأمريكا يتطلب أولاً ثقة بالنفس ولا يمكن اعتبار التقوقع والدخول في الشرنقة وطنية. ببساطة الرفض لأمريكا يكون بالسماح بنشر الفرقان هذا لأن في ذلك أكبر دليل على أننا مؤمنون بقوله سبحانه " إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " ولأن هذا الفرقان ليس جديداً علينا فنحن نضحك كل هذه الكتابات من أيام مسيلمة الكذاب الذي ألف شيء وأراد تشبيهه بالقرآن ، إذن ليس في الفكر الأمريكي أي خطورة على شعبنا أو أي شعب مهما بلغ جهله وتخلفه. فدفاع الإنسان عن نفسه وعن بقاءه وعن حياته شيء غريزي داخل الإنسان لا يمكن تغييره لا بالكتب ولا بالأفكار ولا بالفرقان. وكذلك في أي بلد زراعي يرتبط الإنسان بأرضه برباط مقدس لا يمكن قطعه بكلمة أو بفكرة أو بكتاب فهي قضية وجودية مصيرية بالنسبة للمصري تحديداً ويكفي أن المؤمنين بالقران (كلام الله عز وجل) ٢٠% من سكان العالم, وإذا أردنا أن نعرف من منهم ملتزم بالقرآن في سلوكياته ستجدها نسبة ضئيلة جداً من استجابوا لما يحييهم وسلكوا طريق السعادة في الدنيا والآخرة فما بالك بالأفكار الاستعمارية الأمريكية التي تقتل النخوة وتغير الفطرة ،كيف يتوقع أصحاب نظرية المؤامرة ازدهار هذه الأفكار

وانتشارها وإيمان الناس وتسليمهم بها واستعدادهم لمحاربة أهلهم من اجل هذه الأفكار, ومن ثم تحدث الفرقة والتشرنم وأخيراً الفوضى وربما الحرب الأهلية. نعلم أننا مجتمع نصفه أمي والتعليم فيه متواضع المستوى ونعاني من مشاكل اقتصادية وفقر لكن لا يعني هذا الانبهار بالفكر الأمريكي والخوف منه لهذه الدرجة. لنبدأ أولاً بإصلاح أنفسنا فهذا هو الطريق الوحيد لمواجهة الأخطار الخارجية وإصلاح أنفسنا يعني إصلاح أنظمة الحكم والتعليم والإعلام وإصلاح الاقتصاد. والدور الأمريكي في إصلاح الاقتصاد لا يمكن إنكاره كما لا يمكن على الأقل حالياً الاستغناء عنه صحيح مساعدتهم لنا لمصلحتهم وليست لوجه الله ولكن هذا أكرم لنا فنحن أمام ثلاثة احتمالات الأول الاستغناء عن مساعدتهم وهذا أمل كبير بل ونتمنى أن يأتي اليوم الذي نساعدهم نحن ونعطف عليهم.

ثانياً: أن يساعدونا بدون مقابل وبدون مصلحة مشتركة وبدون هدف من ناحيتهم وهذا لن يحدث وإن حدث فلا يصح أن نقبل هذا الواقع, حفاظاً على كرامتنا.

الثالث: ما يحدث الآن وهو أفضل الممكن والسياسة فمن الممكن إما الاعتماد على أنفسنا فقط حالياً سيزيد مشاكلنا الاقتصادية و يزيد بالتبعية أمراضنا الاجتماعية وتنتشر الجرائم أكثر. هذا عن الاقتصاد, أما إصلاح أنظمة الحكم والتعليم فهي الطامة الكبرى عند أصحاب نظرية المؤامرة فهم أو بعضهم قد يقبلون المساعدات الأمريكية الاقتصادية ولو على مضض لكن عند سماعهم حصول بعض العناصر على ٧٠ مليون دولار لأجل الانتخابات كما قال مبارك, بدأت أمراض البارانويا (عقدة الاضطهاد) وبدأ الخوف من أمريكا والخوف من اختراقها لنا وتزامن هذا مع توزيع مليون دولار على بعض الجمعيات الأهلية وموضوع المليون دولار كان معلن أما السبعين مليون دولار فلم يعلن من دفعوها عن أنفسهم فما السبب؟ قيل إن السبب تجنب إثارة الرأي العام ضدهم وضد من حصل على التمويل الأمريكي حتى يستطيع تحقيق أهدافهم في السيطرة على الناس ,إذن لماذا أعلنوا عن المليون دولار وبهذا الإعلان أثاروا الرأي العام ضد الجمعيات التي تخدم مصالحهم. لا تفسير لذلك إلا أنه أرادوا الحصول على ثواب الإنفاق سراً وعلانية. ثم نقرأ في صحيفة صينية عن التمويل الأمريكي في أكثر من دولة لنشر الديموقراطية فمثلاً في إيران بكل ما تمثله من تهديد لأمريكا ما تم إنفاقه

٣ مليون دولار وتصدت الحكومة الإيرانية لهذا الأمر وهذا ما يؤكد الشكوك في حكاية الـ ٧٠ مليون دولار. وثم إنه حسابياً لو تم إنفاق ٧٠ مليون دولار في حوالي ١٤ دولة مثلاً من الدول التي ترغب أمريكا في نشر الديموقراطية فيها يكون الإجمالي أكثر من مليار دولار فكيف بالله عليكم تستطيع جمعية أهلية غير حكومية صرف هذا المبلغ. فكلنا نعلم المناقشات التي تستمر بالساعات داخل الكونجرس من أجل المعونة الأمريكية لمصر وهي ١,٢ مليار فلا يمكن أذن أن تستطيع الحكومة الأمريكية تمويل جمعيات أو أحزاب مصرية بشكل مباشر أو حتى عن طريق جمعيات أمريكية أهلية فالمعارضة عندهم لن تسكت لو حدث هذا الأمر. إذن هذه الجمعيات مثل المؤسسة التي ترأسها مادلين أولبرايت استطاعت الحصول على مليار دولار عن طريق تبرعات رجال الأعمال كيف نتصور أن أولبرايت استطاعت إقناع أكبر رجال أعمال في العالم بهذه المغامرة فإلقاء ٧٠ مليون دولار على أرض مصر بهدف نشر الديموقراطية لحماية المصالح الأمريكية أمر احتمالات نجاحه تكاد تكون معدومة ولا يعقل أبداً أن يضحي من يعبد الدولار بملايين من أمواله من اجل الوصول لهدف مقدس مثل بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى ويكفي أن نعلم أن أثرى أثرياء العالم لا تتجاوز ثروتهم ٥٠ أو ٦٠ مليار إذاً من أين أتت أولبرايت بمليار دولار لإنفاقه على سراب وهو سراب لأن ٧٠ مليون دولار لو حصل عليها شخص أو حزب لا يملك للتأثير في النفس أكثر من إصدار صحيفة. فلا هو يستطيع الظهور في التليفزيون أو التواصل مع الناس. فكل ما في مصر ضد الرأي الآخر، القانون والشرطة والعرف وطبائع الناس ولو أراد صرف هذا المبلغ(بالمصري ٤٠٠ مليون جنية) ستكثر من حوله الشكوك وتنتشر الأسئلة وفي النهاية يدخل قفص الاتهام بدلاً من أن يقف على منصة الدفاع. إذن هذا التمويل غير مجدي ولو أننا نتمنى أن يكون الأمريكان بهذه السذاجة لعلنا نكون من الحاصلين على تمويل منهم ولكن هيهات فالحداية لا ترمي كتاكيت. وهذا لا يمنع استعداد أمريكا للصرف من أجل تحقيق الديموقراطية في مصر رغم أن الديموقراطية ستمنع التبعية لأمريكا وحل هذا اللغز عند أصحاب نظرية المؤامرة أن الديموقراطية التي تحاول أمريكا تحقيقها في مصر هي إحداث فوضى وهذا لغز آخر فكيف تصنع الفوضى من أجل حماية مصالحها.ثم نجد البعض يطالب بالالتفاف حول

القيادة الحالية رغم ما تمثل من تبعية. وحل اللغز في تصوري أن أمريكا لا تريد أتباع فهي كقوة عظمى لن يضيف لها الأتباع إضافة مهمة كالإضافة التي تحققها مجتمعات ديموقراطية خاصة إذا كانت هذه البلاد ضعيفة اقتصادية وعسكرية بالمقارنة بأمريكا الواضح أنه بعد أحداث ١١/٩ أصبح الأمن الأمريكي أهم من أمن إسرائيل مما دفع أمريكا إلى محاربة الإرهاب, والقضاء عليه في وجهة نظرهم يتحقق بالديموقراطية.وهذا صحيح فالديكتاتورية تخلق مواطن غير منتمي لبلده والكبت يولد الانفجار.

نعود لمخاوف أصحاب نظرية المؤامرة من التدخل الأمريكي في التعليم غافلين عن مظاهرات طلبة الجامعة الأمريكية التي تكون أحيانا أكثر قوة من مظاهرات طلبة الجامعات المصرية أي أن الدراسة في الجامعة الأمريكية لم تغير في هؤلاء الشباب شيء ولم تجعلهم يرون الحق باطل والباطل حق فالكتاب المدرسي أو الجامعي مهما أحتوى من موضوعات يظل تأثيره محدود ثم أن الاختراق الأمريكي للمناهج إذا حدث في الكيمياء والفيزياء والأحياء والرياضيات وفي أغلب المواد أمر مفيد وأظن أن لا خلاف على ذلك وكذلك في طرق التدريس والامتحانات ولمختلف عناصر العملية التعليمية. أما الخلاف فهو في منهج التربية الدينية وربما التاريخ وهذان المنهجان هم أكثر المناهج ارتباطا بالتوجه السياسي في ظل الحكم الأوحد وهذا العبث لن ينتهي إلا في ظل الديموقراطية والشفافية كما أنه من المعلوم أن تأثير الكتاب المدرسي على الطلبة ضعيف جداً فكل ما تم مذاكرته يتبخر بعد الامتحان إلا إذا كانت أمريكا ستصدر لنا دروس ممتدة المفعول لا يمكن إزالتها ونحن نقول كانت انجلترا أشطر فكلنا نعلم أن الفدائيين جميعاً وثوار يوليو كذلك تعلموا في ظل الاحتلال الإنجليزي ونفس الوضع في الجزائر وفي جميع البلاد التي قاومت الاستعمار. فالمسألة كلها نوع من القلق المبالغ فيها ويكفي أن نتذكر قلق البعض عند بدء إرسال قناة الحرة وإذاعة سوا اللتين لم يغيرا في أي عربي أي شيء, وهذا لا يعني أن التعليم والإعلام لا تأثير لهما على أفكار الناس ولكن في حالتنا نحن يكون التأثير كإلقاء نقطة حبر في بحر ثم أنه لا يوجد أبداً دروس تقضي على الفضائل والقيم النبيلة وعلينا أن نثق في أنفسنا وفي قيمنا الدينية ونتأكد أننا واقفين على أرض صلبة ونتعلم أن البقاء دائماً للأصلح وأن أمريكا أو

غيرها لن تستطع أن تخدع كل الناس كل الوقت, فكما تساعدنا أمريكا عسكرياً واقتصاديا وعلمياً وتكنولوجياً وطبياً علينا ألا نرفض مساعدتها لنا في إصلاح أنظمة الحكم والتعليم كما استعانت هي نفسها باليابان لتطوير نظم التعليم ويمكن أن نستعين نحن باليابان أو أي دولة أوروبية فالعبرة بالأفضل لا بالسياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك فكما نهرول طلباً للعلاج في مستشفياتهم فلا يجب أن نحرم الملايين من مستوى تعليمي جيد. والكل يعلم وضع من يحصل على درجة علمية من جامعة امريكية سواء في أمريكا أو في القاهرة فلماذا لا تتاح الفرصة لأكبر عدد ليستفاد من هذا الأمر. وخاصة أن أي محاولة اختراق كما يزعم البعض سيتم التصدي لها بحكم الديموقراطية ثم ما معني الاختراق؟

أن يتم نشر أفكار ومبادئ تخدم المصالح الأمريكية وتهدم قيمنا وقناعتنا بشكل غير مباشر عن طريق دس السم في العسل رويداً رويدا يتحول كل واحد منا إلى مسخ يمجد أمريكا ويفرح من قلبه لقتل الأبرياء في العراق وفلسطين وأنا لا أصادر على خيال أحد فمن حق أي أحد أن يتخيل الأمريكي الذي يسحر الناس بكلامه أو بقدراته على التنويم المغناطيسي, ولكن أي سحر وأي تنويم له مدة محددة وينتهي. وللخائفين من الاختراق والغزو الثقافي أقول أن وجود السينما الأمريكية والملابس الأمريكية (من ناحية التصميم حتى لو كانت صناعة مصرية) والأغنية الأمريكية وكل مفردات الثقافة الأمريكية المتوغلة في مجتمعنا ليست هي المسئولة عن مرور الأساطيل الأمريكية من قناة السويس لغزو العراق وأفغانستان, بل المسئول هو غياب الديموقراطية فكوني ألبس جينز لا يجعلني أفرح بمقتل الشيخ ياسين, وارتدائي للجلباب لن يحولنيَ من السلبية للإيجابية. بل أن سماعي لأغنية أو مشاهدة لفيلم عن الشذوذ الجنسي لن يغير في هرموناتي ولن يجعلني مخنث وعموماً في عصر الدش والانترنت أصبح الكلام عن الغزو الثقافي نوع من الندب أو البكاء على اللبن المسكوب ولم يعد هناك مجال للهروب أو الانعزال, ولم يعد هناك داعي عند الغرب لغزونا ثقافياً فنحن الذين نلهث وراء قنواتهم التليفزيونية ومواقعهم على النت ويكفي استجداء نجوم السينما الأمريكيين لحضور مهرجان القاهرة دليلاً على احتياجنا لهم واستغنائهم عنا, نأتي لأهم وأكثر ما يثير المخاوف هو الاختراق السياسي. وفي هذا السياق يقال أنه في مصر الآن خير

اللهم أجعله خير مركز يقال له ابن خلدون يجتمع فيه شرذمة من القوم ومعهم كبيرهم سعد الدين إبراهيم في المقطم- بعيداً عن ما يحدث في السيارات على صخرة المقطم- ويحضر تلك الاجتماعات أحياناً أنجاس من بني صهيون يدنسون شوارعنا ويقال أن دنسهم أكثر ضرراً من مياه المجاري والزبالة الموجودة في الشوارع وأخطر من عواميد النور المطفئة ومطالبون جميعاً أن نقف في وجه هؤلاء العشرين أو الثلاثين عميل لنقول لهم افرنقعوا عن ديارنا فلو تركناهم لغسلوا مخنا وجعلونا نهدم الأقصى بأيدينا وربما نبني الهيكل أيضاً , اوعلى الأقل نساعد في بنائه بالأسمنت المصري (مثلاً). وأعتقد أن وجود ١٠٠ سعد الدين إبراهيم وألف فريد حسنين وغيرهم من أنصار التطبيع مع إسرائيل كل هؤلاء لا يملكون تغيير شيء من قناعات المواطن المصري فلا يعني اجتماعهم مع بعضهم أن هناك خطر على مصر, ولا يمكن أن يكون أمن مصر القومي يتطلب أن يجتمعوا سراً, أو يشطح بنا الخيال ونحلم ألا يجتمعوا أصلاً, أو لا يفكروا في هذه الأمور من أساسه. وهذه شطحات خيال فالله سبحانه وتعالى يقول " ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك". فعلينا أن نقبل أمر الله بأن يكون بيننا من يؤيد الاسرائيليين بل قد يكون بيننا للأسف من يتمنى هدم الأقصى وربما الكعبة المشرفة والعياذ بالله. وأمننا القومي يفرض علينا أن نسمع هؤلاء حتى نعرفهم, وثقتنا في عدالة قضايانا وإيماننا بصدق قيمنا يوجب علينا أن نتركهم يعملون أو كما يقول المثل الفرنسي (دعه يعمل دعه يمر). أما أن نتصورهم ونصورهم جواسيس فالجواسيس لا تعلن عن أنفسها, وجناية التخابر مسئولية المخابرات. لكن الخوف الأكبر عند الخائفين أن يكون هؤلاء حصان طروادة أرسلته أمريكا التي قد تقوم بحرب على مصر من أجل تنصيب واحد من هؤلاء على عرش مصر للسيطرة عليها,ولكن كيف يحدث هذا , ماذا ستقول الإدارة الأمريكية للكونجرس وللشعب الأمريكي ولمجلس الأمن, فلا يوجد علاقات للنظام المصري مع القاعدة ولا يوجد أسلحة دمار شامل في مصر والأهم أنه لا يوجد بترول يحفز الرئيس الأمريكي على القيام بعمل عسكري ضد مصر. إذن لا يوجد أي خطر على الأمن القومي من هذه الجمعيات وإذا كانت تحصل على تمويل أجنبي بل وإذا كان أعضاءها أو رؤسائها أجانب فما داموا لا يملكون أي سلطة تنفيذية ولا يشكلون أي

خطر ومادمنا نقول أن مصر مقبرة الغزاة الذين كانوا يحكمون ويتحكمون فـي الـبلاد والعباد ليذوبوا في النهاية في الشخصية المصرية ذات المعدة القوية التي تهضم كل تلك العناصر لتستخرج ما فيها من فائدة وتستبعد الضرر فعلينا ألا نقيم الدنيا ونقعدها خوفاً من أشباح وعفاريت ونطالب بالالتفات حول قيادتنا أم سر باتع التي ستصرف الأسياد. وللعلم لمجرد العلم تم تعيين أمريكي محافظ للبنك المركزي الإسرائيلي وأقول لمجـرد العلم ولا أطالب بنقل التجربة عن إسرائيل لا لأنه كيان سرطاني لا يجوز أن ننقل منه أي شيء ولكن لأن أكبر خبير في العالم لو جاء ليتولى منصب معين هنا سيستقيل بعد أقل من شهر إن لم ينتحر من الإحباط الذي سيعانيه وأضيف أن عملية تـولي البنـك المركزي أو أي وزارة أو مؤسسة أشبه بتدريب المنتخب عمليـة فنيـة لهـا علاقـة بالسياسة ولكنها ليست هي السياسة. فالوزير في بلدنا لا يعتبر منصب سياسي فهو أشبه بسكرتير، وإذا جاء أمريكي مثلا لتولي هذا المنصب قد يكون أكثر التزام بالحفاظ على أسرار البلد من نظيره المصري فالمبادئ والأخلاق لا وطن لها ولا يجوز أن نعتبر كل إنسان أمريكي أو حتى اسرائيلي خائن ولا يحافظ على ما أخذه على نفسه مـن عهـود أو إن كل إنسان مصري أو عربي يحافظ على أسرار بلده وعنده ولاء كامل لشعبه فما بالنا بأشخاص لا يتولون مناصب فقط يتحركون في دوائر ضيقة بين النخبة والمثقفـين في بلد كل المناصب فيها بالتعيين لا بالانتخابات وكل الأمور تدار بأسلوب أمني يحافظ على استمرار الأوضاع أسلوب قمعي لن يسمح لأي دعوة أو مبادرة سواء كانت سلبية أو ايجابية أن تؤدي ثمارها. ثم أن تلقي جمعيات أو أشخاص تمويل أجنبي أمر قانوني يجب دراسته من هذه الزاوية، إذا كان مجرم قانوناً يعاقب صاحبه فإن لم يكن لا يجوز للإعلاميين أن يعينوا أنفسهم قضاة يحاكمون الناس بدون قانون فقـط بالأريحيـة مـا يشعرون معه بعدم الراحة إذن هو جريمة ولو بدون أدلة فالشـائعات أصـبحت هـي الدليل، وحتى تكتمل الصورة العبثية تخيلوا أن أيمن نور سيقبل وجود قواعد عسـكرية أمريكية على ارض مصر وهذا سيكون بداية السيطرة على القرار المصري، أي قرار طرد السفير الإسرائيلي، أم قرار إعلان الحرب على إسرائيل أم ربما هـي القـرارات الداخلية فتتدخل أمريكا في هذه القرارات بهدف السيطرة على مواردنا أو سيوافق أيمن نور وسيقبل وظيفة طرطور خاصة أنها بمرتب مغري، ولكن هذا الوضع سيزيد الفقر

والمعاناة فما الذي يجبر الشعب المصري على قبول حياة المجاعة ويرضخ لمحاولات تدنيس مسجد الأقصى, سيحاصرهم أيمن نور بالأمن المركزي ويخدرهم بالإعلام الموجه لماذا كل هذا ؟ من أجل السلطة والمنصب, لا يمكن طبعاً فمنصب طرطور لا يوجد فيه أي متعة. إذن من أجل المرتب... ربما. ولكن ما موقف الشعب الأمريكي إذا قبل أن يكون شعب من اللصوص وقبل أن يستنزف موارد مصر فلن يتحمل الإرهاب الذي سيحدث وخاصة أن موارد مصر ليست مطمع ليستحق كل هذه التضحيات وربما الوضع ليس بهذه الدرجة فهي ليست سيطرة كاملة أو استنزاف للموارد وإنما مطلوب حاكم في المنطقة يكون أكثر تعاوناً من مبارك وهل أيمن نور يصلح لتلك المهمة, فلو كان يحب التبعية والموالاة لكان انضم للحزب الحاكم ولكنه اختار الوفد ربما خاف ألا يقدر الحزب الوطني قدراته ولكنه بعد خروجه من الوفد ظل يعارض وهو مستقل فلماذا لم يدخل الحزب الوطني ولو فعل لوجد له مكانة مهمة بعد أن أثبت وجوده في البرلمان. ربما خاف من أبناء دائرته, وهذا هو بيت القصيد فالرجل ينتمي للناس لا للحاكم يستقوي بهم لا يستقوي عليهم, يكافح الحكم المستبد من اجل الحرية لأبناء مصر. فالرجل من بدايته على علاقة جيدة بقيادات الحزب الوطني هل معنى ذلك أنهم يمولوه والمدهش أنه نعم فحكومة الحزب الوطني تمول أحزاب المعارضة. وهناك أحزاب ترفض التمويل ولكنها تظل تعارض بل أن هناك أعضاء برلمان من الحزب الوطني يعارضون الحكومة لكنهم بالطبع ملتزمين حزبياً فيما تراه قيادتهم ،أما عدا ذلك فيجوز لهم إبداء وجهات نظرهم أما الأحزاب التي تمول من الحكومة فلا علاقة للتمويل بمعارضة الحكومة أو تأييدها. لكن حزب الغد رفض التمويل من الحكومة وهذا ليس كره للمال ولكن لأن العمل السياسي ليس مشروع تجاري فأيمن نور لم يقرر العمل بالسياسة من أجل المال وإنما لتحقيق الذات والشعور بحب الناس واحترامهم وربما هتافاهم. وهذا لن تحققه له أمريكا فأمريكا لا تستطيع أن تعطيه أكثر من سيارة أكبر من سيارته أو قصر بدلاً من شقة في الزمالك وهي أشياء لن يكون في حاجة إليها لو أصبح رئيس لمصر خاصة وأنه سيحكم بديكتاتوريه بوليسية تحميه من سخط الجماهير على تبعيته لأمريكا حسب السيناريو الذي يردده البعض إذاً كل ما يمكن أن تقدمه أمريكا لأيمن نور هو تعريضه للاغتيال, ففكرة تبعية

ايمن نور لأمريكا لا يمكن أن تستقيم ونحن نراه وهو رئيس حزب يعاني من البهدلـة ودخول السجن وهو يملك أن يهادن ويعيش مرتاح البال, هل تدفع لـه أمريكـا ثمـن بهدلته, هذا المليونير كم يحتاج كتعويض عن ٤٠ يوم في السجن , ملايين..... ويـدفع الأمريكان من اجل احتمالات ضعيفة في سيطرة على "كنوز الشرق" التي لـن تكـون أكثر من شوية قطن طويل التيلة وشوية غاز , لن ينام بعده الأمريكان من الرعب مـن عمليات العنف التي ستحدث لهم في كل مكان. هل تحول أيمن نور فجأة وهو عنده ٤٠ سنة لتأجير نفسه وحريته وتأجير كرامته للأمريكان, من أجل ماذا؟ رحلة إلـى سـطح القمر (لأن وضعة المالي يسمح له بالقيام برحلة لأي مكان في العالم). وإذا لم يكـن من اجل المادة فمـن اجـل مـاذا....... وظيفـة الطرطـور......... ليـه؟ عقـدة الخواجة...... فهو يملك أن يعمل طرطور للحكومة و بالمرتب الذي يحدده. المعارض يا سادة يظل معارض ومن سمع تصفيق الناس وهتافهم لـه وهـو يطالـب بالحريـة وبالحياة الأفضل ونهاية الاستبداد لن ينقلب فجأة لتأييد الاسـتبداد الأمريكـي والكيـل بمكيالين حتى لو كان يعشق أمريكا ويدين لها بالولاء لأنهـا سـاعدته -كمـا يـدعي البعض- للوصول للحكم.وأنا لا أقوم بالدعاية لأيمن ولن يؤلمني بقاء الرئيس مبـارك بقدر ما يؤلمني ويدميني استغلال سذاجة الناس من اجل بقاء الرئيس مبـارك متمتعـا بالسلطة, وهذا الفعل لن ينساه التاريخ للرئيس لأن هذا الفعل تم تحت سمعه وبصـره, نعم كل واحد حر فيما يقول, لكن أنت حر ما لم تضر وإذا كان الضرر وقع على أيمن وحده فليست كارثة, فقد تعرض لأضرار كثيرة وأنا أتضامن معه لكن لا أصل لدرجـة التأثر التي وصلت لها وأنا أشاهد عملية الضحك على الناس التـي تحـدث. فالشـعب المصرى لم و لن يتوانى فى صد أي أخطار خارجية , فكثرة الكـلام عـن الأخطـار الخارجية ومحاولة الاختراق كلها حواديت وأساطير تلهينا عن مشاكلنا الحقيقية وهـي الذل للحاكم أي حاكم سواء كان جندي ألباني كمحمد على أو بطل من أبطـال أكتـوبر كحسني مبارك. كفاية حكايات عن أمريكا الغولة وبوش أبو رجـل مسـلوخة, دعونـا نحكي عن مشاكلنا, ومعاناتنا , كفاية حكايات عن الشاطر حسني الذي عمل ما لا يعمل , دعونا ننظر للمستقبل ونعالج أنفسنا من عقدة الخواجة , عقدة أمريكا التـي لا تـرحم

التي ستغزونا عسكرياً قريباً جدا (العرض القادم) بعد أن دمـــرت شـــبابنا بـــالأفلام الإباحية, وأريد ان أعرف :-

١- كيف يتدمر الشاب بالفيلم الإباحي؟ ٢- واحد مثل شارون (وهو ليس شاب) كم فيلم نحتاجه لتدميره؟

٣- لماذا لا تقوم حركات المقاومة الفلسطينية بتوزيع البانجو على الشباب الاســـرائيلي لتدميره؟

دعونا ننسب العمل لأصحابه فروبي لم تهز إلا من دماغها والمعلم وهدان لـــم يـــزرع البانجو إلا لمصلحته, والجنس والمخدرات والمسكرات موجودة قبل اكتشـــاف أمريكـــا بمئات السنين. وأخيراً أريد أن أفهم ما معنى تغيير الإرادة الوطنية؟ كيف يـــتم تغييـــر إرادتنا, أي جعلنا نريد ما لا نريد؟ أرحمونا من الكلام الغريب (إللـــي لا يـــودي ولا يجيب) دعونا نبدأ بإصلاح أنفسنا وهو الطريـــق الوحيـــد للقضـــاء علـــى الأخطـــار الخارجية.

ولتسألوا عن أحوال الشعب الأوكراني وتخبرونا إذا كان الشـــعب يعـــاني مـــن شيء, أي شيء.وأقول إذا أشتكى مواطن أوكراني واحد أن هناك تـــدخل أمريكيـــاً أو اختراق أمريكي أو أتضح وجود نية لبقاء قاعدة عسكرية أمريكية في أوكرانيا أو أتضح حتى أن الأفلام الأمريكية تحقق نجاح أكثر من الأفلام الأوكرانية, إذا حدث شيء مـــن هذا سأكون أول المؤيدين للرئيس مبارك ليكمل ٣٠ عام في حكم مصر حماية لاستقلال إرادتنا الوطنية في مواجهة الأعداء المتربصين والرابطين والمقتـــربين والمحاصـــرين بجيوش عرمرم زاحفة نحونا طمعاً في أمجادنا وكنوزنا وثرواتنـــا مـــن أول التلـــوث للمجاري للزبالة في الشوارع, للفقر للجهل للمرض للعشوائية. فإذا كانت لازمة قديمـــة لأحمد بدير : هراس جاي. فهنا من يقول بنفس السذاجة : بوش جاي.

بوش الخليل

لو كانت فى مصر ديمقراطية فى الستينيات لكنا تجنبنا النكسة ، ولو كانت فـــى مصر ديمقراطية فى السبعينيات ما كان السلام سيتحقق ، ولكنه كان سيتحقق بعد ذلك ، وإذا لم يتحقق فالشعب حر ، ولو كانت هنا الآن ديمقراطية لرفض الناس " الكـــويز " ، ولكنهم كانوا سيوافقون عليها فى وقت لاحق ، وإن لم يوافقوا فمرة أخرى الشعب حـــر الناس أحرار ، هذا ما وصلت إليه البشرية بعد قرون من تصـــارع القـــوى ، وتـــدافع الأفكار ، وتلاحم النظريات ؛ لنصل إلى قيمة عظمى لا يختلف عليها أحد – ولو نظرياً – إنه مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها حتى وإن اغتصبت أمريكا وإسرائيل حقوق بعض الشعوب لفترة ، يظل المبدأ متفقاً عليه ، ويظل هدفاً نسعى إليه فى بلادنا التـــى حرمت من هذا الحق بالاستعمار ، ثم حرمت منه بعد ذلـــك بـــالحكم الـــديكتاتورى ، والغريب أن هؤلاء الحكام اكتسبوا شرعيتهم كمخلصين من الاستعمار ، وكثوار ضـــد المستبد الأجنبى ليتحولوا بعد ذلك إلى مستبدين صناعة محلية رديئة يحيطون أنفســـهم بشبكة من المنتفعين تتعقد مع الوقت حتى يصعب الفكاك منهـــا ، ويســـتعينون علـــى الجانب الآخر بالأساليب البوليسية والمخابراتية للسيطرة على من يحاول التفكيـــر مـــن مواطنيهم وتستمر المأساة حتى النهاية إما بانقلاب عسكرى جديد ، أو بأن يصل للحكم زعيم مؤمن بالحرية والديمقراطية إيمان قوى ينصره على شهوة الحكم المنفرد ، وهـــو ما لم يحدث حتى الآن ليظل الحاكم الأوحد متصوراً نفسه الوحيد العالم بمصلحة البلد ، وأقرب مثال على ذلك بروتوكول " الكويز " الذى تم فرضه على الشعب ، وبصـــراحة أنا أوافق على " الكويز " ، وهذا رأى حرمنى الرئيس مبارك من التعبير عنه ، حيـــث إنه قد اتخذ القرار منفرداً ، فأى رأى لى أو تأييد لن يقدم أو يؤخر أما إذا كنا نعـــيش فى مناخ ديمقراطى حقيقى لكان لكل رأى قيمته فى خلق الرأى العـــام ، ولكـــان لكـــل وجهة نظر وزن فى عملية اتخاذ القرار ، هل الديمقراطية تفـــتح أبـــواب الفوضـــى ؟

اسمحوا لى أن أجيب على السؤال بأسئلة :

١- ما هى الفوضى ؟ ما حجمها ؟ ما هدفها ؟ أليس لها من نهاية ؟ وما أضرارها؟

٢- بوضوح أكثر ، هل ستحدث حرب أهلية لو تم أخذ رأى الناس فى الكويز بـــين من ومن ستكون الحرب ؟

٣- هل الانفراد بالقرار سيغلق باب الفوضى ؟ وإذا أغلقه ألن يفتح أبواب السلبية واللامبالاة والأنامالية ، أوليس هذا هو باب الخراب مفجر الإرهاب ؟

أعود وأقول إننى مؤيد " للكويز " ، ولكنى مؤيد للأغلبية أكثر ، وللشورى أكثر وللعصف الذهنى فى صنع القرار أكثر ، منحاز لذلك الجانب الأكثر خلوداً جانب القيمة قيمة حق الشعب فى تقرير مصيره الذى اتفق عليه الجميع فوق المنابر ، لكن فى الواقع العملى وجدنا أحياناً إهداراً لحقوق الشعوب ، وأحياناً إبادة للشعوب نفسها كما فعلت أمريكا تحت شعار الحرية ، فلا عجب أن يفعل حلفاؤها الإستراتيجين ما يفعلونه تحت شعار أزهى عصور الديمقراطية ، فالمرء على دين خليله ، ولينظر كل حاكم عربى منكم من يخالل .

إجمالى الناتج القومى ٦٣٥ مليار ، وإذا اعتبرنا أن الضرائب فى المتوسط ٢٠% ، فإن المفروض تحصيله ١٢٧ مليار ، لكن الموازنة العامة للدولة للعام القادم تستهدف تحصيل ٨١ مليار كضرائب ، إذن الحكومة نفسها لا تحلم بتحصيل أكثر من ٦٤% من الضرائب ، أو بمعنى آخر الحكومة موافقة وهى بكامل قواها العقلية عن التنازل عن ٤٦ مليار جنيه للسادة اللصوص ، وهذا الوضع تكرر فى كل موازنة ، فتتنازل الحكومة عن قرابة نصف حقها لمن لا يدفع الضرائب ، وكما قال أحمد رجب: " إذا سرقونى مرة فالله يسامحهم ، وإذا سرقونى مرة أخرى فالله يسامحنى " ، الحكومات المتعاقبة فى عهد الرئيس مبارك فشلت فى إدارة أهم مورد من موارد الدولة وهو الضرائب ، وطبعاً قانون الضرائب الجديد خطوة فى طريق الحل ، وبالطبع لا نطالب بعمل موازنة خيالية وافتراض أرقام لن تتحقق ، ولكننا يجب أن ندرس الظاهرة التى هى من أخطر الظواهر فى حياتنا وهى التهرب الضريبى ، كيف ولماذا وصلنا إلى هذه القطيعة بين المواطن وحكومة ، ربما لأنها ليست حكومته ، فهو لا يملك حق اختيارها ولا إقالتها ولا مراقبتها ، بدليل أنه لم يحدث سحب ثقة ولا مرة واحدة ، فمن الطبيعى أن تحدث القطيعة وأن تقل حصيلة الضرائب إلى هذا الحد ، ولأن الأساس فى إصلاح النظام الضريبى هو الشعور بالانتماء فإننى أرى أنه مهما وضعنا من قوانين ، ومهما أنفق وزير المالية من ملايين على إعلانات عن القانون الجديد (يقدر الإنفاق على الإعلانات بـ ٥ مليون جنيه شهرياً) فإن فلسفة التهرب لن تتغير ؛ لأنها نابعة من عقيدة مترسخة بفعل الاستبداد والفساد ، عقيدة أننى لن أترك أموالى وأموال عيالى للحكومة ، ومكمن الخطر أن المجتمع كله لا يدين التهرب الضريبى الإدانة الرادعة والزاجرة لهذا الفعل الشائن ، فنظرة المجتمع لأى لص من لصوص المال العام سواء بالتهرب الضريبى أو الجمركى ، أو بأى شكل من أشكال التحايل على الحكومة تختلف عن نظرة المجتمع لأى انحراف جنسى ، فتعتبر مثلاً القبض على فنانة فى شبكة دعارة جريمة أخلاقية ، وهى كذلك بالطبع ، ونؤمن جميعاً أن إشاعة الفاحشة فى أى مجتمع من أخطر الأمور على سلامة هذا المجتمع ، ولكن سرقة المال العام جريمة أخلاقية أكبر ؛ لأنها أم الجرائم ، فتلك الجريمة تحدث سوء توزيع للدخل بين الأفراد ،

ويحصل أفراد على ثروات بدون استحقاق ، ويحرم آخرون من حقوقهم بدون ذنب ، مما يؤدى إلى انحرافات فى الطبقات المحرومة تشيع على أثرها الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، أما لماذا هذه النظرة للصوص ، هل لأننا كلنا لصوص ؟ فمن منا يذهب طواعية لموظف الجمرك ويخرج ما فى حقائبه من أشياء تستحق الجمارك ليسدد حق الدولة ، النسبة الأكبر تحاول التهرب أو تتمنى أن يحدث مثلما نتمنى أن يغفل عنا محصل الأتوبيس ، أو نتمنى الحصول على (أبونيه) ؛ لنحصل على امتيازات بدون وجه حق ، ومن منا نظر لواحد من المزوغين فى مترو الأنفاق نظرة عتاب – مجرد عتاب – إننا نتعاطف بشدة مع من يسرقون الحكومة ، سواء سرقوها عن طريق سرقة خط كهرباء من الشارع ، أو عن طريق سرقة خط تليفون ، أو عن طريق سرقة مساحة من الرصيف لوضع كراسى وترابيزات خاصة بالكافتيريات ، ما المعنى من وراء كل هذا ؟ المعنى أننا نشارك سياسياً بطريقتنا أننا نعترض على قرارات ظالمة وقوانين عفا عليها الزمن ، وفرمانات مجحفة ، وبيروقراطية متعفنة بالتعقيدات، ومتهرئة من كثرة الاستثناءات ، إذن صنع كل واحد فى هذا البلد قوانينه وتصوراته عن العدل والمساواة ، وبدون مطالبة بدراسة اقتراحاته قرر أن يطبقها مع نفسه ، فمثلاً الموظف الذى يحصل على ٣٠٠ جنيه أو أقل ماذا فعل ؟ لم يؤيد حزباً آخر غير الحزب الحاكم لعله يحل مشاكله ، ولم يتظاهر من أجل إصلاح الأوضاع ، ولم يسافر لبلد آخر يحصل فيه على أجر عادل ، إنما فعل ما هو ممكن ، والسياسة هى فن الممكن ، فهو قد عرف أنه لا يمكن له السفر (لانعدام المؤهلات واليأس من السعى)، ولا يمكن للمظاهرات أن تغير شيئاً (لليأس بفعل القهر والاستبداد) ، ولا يمكن لأى حزب أن يصل للسلطة (ولو حدث فلن يحدث إلا بعد سنوات طويلة) إذا الممكن أن يعمل بعد الظهر ، وهذا صعب فى ظل البطالة ؛ لذا لم يجد له حلاً إلا الرشوة ، أو احتراف الجريمة ، و الأخيرة لم تحدث إلا لنسبة ضئيلة أما الرشوة وأى شكل من أشكال التحايل على القانون من أجل التربح ، فهى تشكل نسبة كبيرة ولا أقول خطيرة ؛ لأن الخطير هنا هو الراشى وليس المرتشى ، فإذا كان المرتشى موظفاً صغيراً فإنك لن تجد مواطناً واحداً يدينه على فعلته ، فكيف إذن نطالبه بالإبلاغ عنه وهذه الرشاوى يدفعها المواطن فى أغلب الحالات لتسهيل الإجراءات واختصار الوقت ، وليست

لمخالفة صريحة للقانون ، وتنتشر فى حالات الحصول على تراخيص أو تصاريح ، وإذا كنا نسكت على الموظف المرتشى فى هذه الحالات فإننا بالتالى نسكت على مهندس الحى أو رئيسه إذا طلب رشوة للترخيص ببناء عمارة تباع بالملايين ، ومن ثم نسكت على مدير بنك يمنح قرضاً بملايين فى مقابل (هدية بسيطة) ، وعندما أقول إننا نسكت أقصد بذلك الراشى الذى يدفع الرشوة أولاً ، ثم يظل يشتكى فى السر ويدعى أنه مضطر للرشوة ، لماذا لا يعلن تلك الشكوى فى جريدة أو مذكرة لأحد المسئولين ؟ السبب أنه متعاطف مع المرتشى ، وخاصة أن المرتشى يوفر على الراشى مبالغ كبيرة كانت ستحصل عليها الحكومة (أى كانت ستضيع عليه بالتعبير الشعبى) ، وإذا كنا نفسر سرقة المال العام بأنها قطيعة بين الشعب والحكومة ، وأن الكل يعمل لمصلحته الشخصية ضد الحكومة ، فبماذا نفسر سرقة الناس لبعضها البعض ، فالغش فى الميزان أصبح ظاهرة بدون أى مبالغة ، وطبعاً مازال هناك أمناء كثيرون ، ولكن الغش للأسف أصبح هو الغالب ، وكثير من الناس لا تراقب الميزان عند الشراء وحتى لو راقبته ، فأحياناً يكون الميزان نفسه ملعوب فيه ، بالإضافة للسرقة فى قطع الغيار والسرقة فى (المونة) ، وطبعاً هناك تجار وصناع أمناء كثيرون ، لكن الكلام عن لصوص المال الخاص يجعلنا نرى أن الحكاية أكبر من أن نفسرها بأنها موقف من الحكومة لأننا فى الحقيقة نتكلم عن صورة من صور الانحدار الأخلاقى المصاحب لا الموازى للانحدار الاقتصادى والانحدار السياسى ، والثلاثة يشكلون دائرة لا تعرف فيها السبب من النتيجة ، فكل انحدار منهم هو سبب للآخرين ، وهو نتيجة لهما أيضاً ، فمثلاً من الممكن أن نقول إن الانحدار السياسى هو سبب الانحدار الاقتصادى والانحدار الأخلاقى ، ولكن من الممكن أيضاً القول إن الانحدار السياسى من ديكتاتورية وتبعية لأمريكا نتيجة الانحدار الاقتصادى ، ففقرنا أدى بنا للتبعية وعدم وجود رجال صناعة ورجال أعمال يملكون الوعى السياسى والطموح والتطلع لأهداف بعيدة جعل المجتمع يعانى من عدم وجود جماعات ضغط تملك المال الذى يساعدها على الدفع بالحاكم المستبد إلى طريق الديمقراطية ، أما الموجودون عندنا من رجال صناعة وأعمال فلا يملكون الطموح ولا الوعى الذى ينقلهم من خانة تابع لنظام الحكم أو لص للمال العام إلى خانة الرأسمالى صاحب الرؤية المستقبلية الذى يستطيع تكوين

جماعات ضغط مع زملائه بدلاً من الصراع معهم ، والانحدار السياسى أيضاً نتيجة للانحدار الأخلاقى ، فالسلبية واللامبالاة والخوف والذل كلها أخلاقيات أدت للديكتاتورية (قالوا لفرعون مين فرعنك .....) ، والأهم فى هذا الموضوع كله أننا ربما تركنا الفاسدين يسرقون ؛ لأننا كلنا لصوص ، فاخترنا أن نعيش هكذا فى الظلام خشية أن يكشفنا النور ، هل تعودنا على الكسل والفهلوة لدرجة أننا وافقنا وتوافقنا بل أقول و تواطئنا مع هذا النظام المستبد ؟ هل رأس هذه الأمة فسد فتداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ؟ أم أن جسد الأمة هو الذى تداعت عليه الأوبئة والعاهات حتى فسد الرأس ؟ فما معنى أن مواطن يغير رقم سيارته حتى يهرب من المخالفات أو يصيب نفسه بمرض مؤقت حتى يتحايل على الكشف الطبى للهروب من التجنيد أو يدفع رشوة لدخول ابنه كلية عسكرية ، أو يزور شهادة طبية من أجل نقله من جامعة بعيدة لجامعة داخل مدينته ، وبهذه الشهادة المزورة يعتبر رفع مجموعه ٢ أو ٣% ، وهذا بالإضافة إلى المعتاد فى أوساط الموظفين من شهادات مرضية (مضروبة) من أجل الأجازات أو ادعاء المرض للحصول على (روشتة) يتم صرفها من صيدليات التأمين الصحى (شامبو وكريم ومستحضرات تجميل) بدلاً من الأدوية المكتوبة فى (الروشتة) ، وطبعاً لن نختم هذا الكلام بدون ذكر الدكاترة الذين يحصلون على دكتوراه أو ماجستير بالسطو على أبحاث زملائهم ، أو الشعراء و كتاب السيناريوهات الذين يسرقون أعمالهم بمنتهى البجاحة من شباب المبدعين بل ومن المشاهير أيضاً ، ولا ننسى قطاع البناء حيث الغش فى نسب الحديد والأسمنت ، وعدد العمارات التى وقعت على أدمغة سكانها خير شاهد على ذلك ، ونخص بالذكر أيضاً أطباء الترقيع والإجهاض والتسنين وسرقة الأعضاء البشرية والاتجار فيها ، وكذلك المدرسين الذين يبتزون طلابهم من أجل الدروس الخصوصية ، ولا ننسى السادة المحامين الذين يلبسون الحق بالباطل والباطل بالحق من أجل الجنيه ، والصحفيين الذين يؤجرون أقلامهم كبغى تؤجر جسدها وكما قال عبد الرحمن الشرقاوى فى الحسين ثائراً : " الكلمة نور ، وبعض الكلمات قبور ، بعض الكلمات قلاع شامخة يعتصم بها النبل البشرى ، الكلمة فرقان ما بين نبى وبغى " .

والمحاسبين الذين يحولون المكاسب لخسائر ، وكله بثمنه .والقائمة طبعاً لا تنتهي فعندنا تجارة الآثار والمواطنين الذين يجدون آثاراً فى بيوتهم فى الصعيد كثيرون ، والصيادلة الذين يتاجرون بالحبوب المخدرة ، والحكام (حكام الكرة) الذين يبيعون ضمائرهم ، والفنانين الذين يسددون للضرائب مائة ألف أو مائتين عن سنة من العمل فى السينما والمسرح بأجور تصل إلى ٥ ملايين يجب أن يدفعوا مليوناً على الأقل عن هذه الأفلام والمسلسلات والمسرحيات المملوءة على عين أبيها بجمل فى الوطنية والتضحية من أجل الآخرين والعدل والحرية والشرف اللى أحسن منه مافيش ، وآخرين لا يدفعون الضرائب حتى يتم القبض عليهم فيتصالحوا ، وأغلبهم مطربين صدعونا بأغانى عن حب مصر (حبهم برص وعشرة خرس) ، وعندنا أيضاً الوزراء الذين ، والقضاة الذين والذين والذين (يا بلد يا بنت الذين) ، هذا جزء صغير من هم كبير اسمه الانحدار الأخلاقى ، والملفت للنظر هنا إن من ذكرناهم موجودون فى المجتمع باعتبارهم ناس محترمين لا أحد فيهم يرتدى فانلة مخططة أو شراب على وجهه ، إذن ومن منطلق أن السيئة تعم والحسنة تخص ، فلنقولها بشجاعة كلنا لصوص ، ولا يعنى ذلك إطلاقاً أنه لا يوجد فى بلدنا ملايين من الأمناء والشرفاء ، وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الخير فى وفى أمتى إلى يوم القيامة " ، فما كتبته لا يعنى أبداً أن نيأس أو نستسلم للصوص بل هو دعوة لكل مواطن صالح أن ينتبه لنفسه قبل أن يصبح فاسداً ، وأن نعلم أننا ونحن نطالب بالإصلاح السياسى لا يجب أن ننسى الإصلاح الأخلاقى ، فربما كان الانحدار الأخلاقى هو السبب فى الانحدار السياسى ، وكما قلنا عن الانحدار السياسى نقول عن الانحدار الاقتصادى فهو نتيجة للانحدار السياسى ؛ لأن النظام الاستبدادى يخنق الكفاءات ويجهض الأحلام المشروعة ، ويحبط كل من يحمل أفكاراً جادة وجيدة ، هذا فى المطلق ، أما فى حالة مصر فإن التحول من الاشتراكية إلى السوق الحرة كان لابد أن يصاحبه تحول من الحكم الشمولى إلى الحكم الديمقراطى ، لكن الرئيس مبارك حاول عمل سوق حرة بدون وجود ديمقراطية وبدون التخلص من البيروقراطية ، ومفهوم طبعاً ما تمثله البيروقراطية من عقبة أمام إقامة السوق الحرة ، أما حكم الفرد وعدم وجود مؤسسات مستقلة وخصوصاً مع وجود رجال أعمال مقربين من السلطة ، كل ذلك أدى للخبطة

فى القرارات الخاصة بالجمارك مثلاً، أو بالإعفاءات الممنوحة للمناطق الحرة ، وكذلك عدم وجود ديمقراطية أدى لغياب الشفافية ، فأصبحت هناك معلومات متوفرة لبعض رجال الأعمال المقربين من السلطة وغير متوفرة لغيرهم ، كما أدى لغياب الرقابة الشعبية على الحكومة ، وخصوصاً الأجهزة السيادية مثل الشرطة مما أوصلنا لهذه الحالة المزعجة من عدم تنفيذ الأحكام ، ولا ننسى أن نذكر هنا أن الحكومة هى التى شجعت شركات توظيف الأموال ، وهذا شبه معترف به ، وطبعاً لو كانت عندنا ديمقراطية لما جرؤ مسئول على المخاطرة بأموال الناس ، مما يعنى المخاطرة بمنصبه وبمستقبله السياسى ، فالناس فى هذه الحالة – حالة الديمقراطية – ستتمكن من محاسبة هذا المسئول ومحاكمته ، إذن فالنهضة الاقتصادية لن تتحقق إلا بأيدى رجال أعمال أصحاب مبادرات فردية وتحكمهم قيم دينية وأخلاقية ، قبل أن يكون هناك قانون ورقابة ، أما ما نراهم فى حياتنا من أفاقين أو أقزام تهتف للحاكم ورجال الحكم فى اليفط وعلى صفحات الجرائد ، أو متسولين للمسئولين أن يرفعوا الظلم عنهم فى إعلانات تنشر فى الجرائد أشبه بشكاوى الفلاح الفصيح التى لا تليق برجل أعمال مفترض أن يقود قاطرة التنمية ٠والانحدار الاقتصادى نتيجة أيضاً للانحدار الأخلاقى لأن الفساد كما قدره البعض يضيع على الدولة ٥٠ مليار سنوياً ، وهو أكبر مما تنفقه الدولة من أجور على الـ ٦ مليون موظف ، وهذا الرقم مرتبط بتكلفة الفساد الكلية ليس فقط ما يتم تهريبه من أموال البنوك إلى الخارج بمعنى أن الفساد يرفع من قيمة الأرض فعندما تشترى قطعة أرض تدفع رشوة من أجل تسجيلها ، وهذا نموذج لما يحدث فى جميع الأنشطة الاقتصادية ، إذن فالسرقة هى التى خلقت سوء توزيع الدخل الذى خلق حالة اليأس والإحباط أو ما شبهه البعض بالعصيان المدنى ، حيث لا يعمل أحد ، ومن يعمل لا يريد تجويد عمله ، وأصحاب المصانع لا يعنيهم جودة المنتج بقدر ما يعنيهم الحصول على استثناءات عن طريق التقرب لرجال السلطة للتغطية على فسادهم ، فعملياتهم المشبوهة أهم من جودة منتجاتهم ، ولذلك لم تدخل شركة مصرية واحدة ، ضمن أفضل ٥٠٠٠ شركة حسب التصنيف الذى تم نشره مؤخراً .

وأخيراً فإن الانحدار الأخلاقى نتيجة للانحدار الاقتصادى ، وصدق على بن أبى طالب – رضى الله عنه – حين قال : " لو كان الفقر رجلاً لقتلته " ، فالفقر والبطالة

(الصريحة والمقنعة) وتدنى الأجور أمام الأسعار المتضخمة عوامل أساسية فى الانحدار الأخلاقى ، ولكن أيضاً الترف له دور كبير ، يقول الله عز وجل : " وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها " ، والترف سبب رئيس للانحدار الأخلاقى.

وأخيراً فإن الانحدار الأخلاقى نتيجة للانحدار السياسى ؛ لأن الديكتاتورية هى أم الرذائل فى أى مجتمع ، فالديكتاتورية ليست انفراداً بالقرار فقط ، ولكنها رعاية للفساد فى جهة الإدارة ، مما يعنى انتشار الظلم ، وكذلك تتعارض الديكتاتورية مع فكرة حقوق الإنسان فيترك للأمن الحبل على الغارب فى تأديب المواطنين مما يضيف على الشعور بالظلم شعوراً بالاضطهاد والغضب ، وهى مشاعر تحرك من لا يملك الوازع الدينى والضمير الحى تحركه إلى الانحراف وخاصة مع عدم إدانة المجتمع لكثير من أشكال الانحراف وعشوائية القوانين وكثرة ثغراتها ، وهذه النقطة نفسها هى السبب فى عدم قدرة المواطن البسيط على الحصول على حقه مما يدفع به إلى طريق الانحراف بهدف الانتقام أو بهدف التوحد بالمنتصر ، فعندما يهزمك شخص ما تعجب به لأنك لا تملك الرد عليه ويتحول الإعجاب لتقليد ، فوجود فاسد واحد مسنود يخلق عشرات الفاسدين من ضحاياه الذين لا يجدون لهم إلا مكانين مكان الذئب أو مكان الحمل ؛ لأن الديكتاتورية تعتمد فى أساسها على إلغاء القانون ، ومنها أيضاً وبسببها يظهر فى المجتمع ضحايا الواسطة ، وهما نوعان من لم يتم تعيينه أو ترقيته رغم أنه يستحق ، ومن يتم تعيينه وترقيته بالواسطة ، والنوع الأول يهيم على وجهه مملوء بالحقد والغضب ضد المجتمع الذى ظلمه عازفاً عن أى مشاركة إيجابية رافضاً أية دعوة للإصلاح وكأنه يقول (خليهم كده همّ يستاهلوا اللى هم فيه) وهى حالة من الانهزامية أو هو نوع من الانتقام السلبى أشبه بالانتحار المعنوى ، تصل فى بعض الحالات للانتقام الإيجابى (بالإجرام والإرهاب) أو الانتحار المادى (بقتل النفس) ، أما النوع الثانى فإنه يرفض الإصلاح لأن أى عاهة من العاهات المعينة فى مختلف المناصب ستفقد وظيفتها لو أصبحنا فى مجتمع فيه شفافية وعدالة فينشغلون فى عمل علاقات شخصية لتعويضهم عن فشلهم فى العمل الذى لا يصلحون له ، وتضطرهم العلاقات الشخصية للفساد أو التجاوز عن الفساد ، إذن فالفساد الأخلاقى خارج من

عباءة الحكم المستبد ، ويتصور البعض أن فى الأمر تجنى على رئيس الدولة عندما نحمله كل ما يرتكبه الشعب من مفاسد ، ولكننا لم نحمله بل هو الذى اختار أن يكون أباً لكل المصريين ، والقائد الملهم والزعيم المفدى ، والزعامة التاريخية و ..... و ..... هو الذى حمل نفسه فوق طاقة البشر واضعاً كل السلطات فى يده ، جاعلاً من نفسه الملاذ الأخير للمطحونين والمظلومين الذين يطالبونه بالتدخل شخصياً عندما تشتد الأزمة ، ويلجئون لحكمته عندما تتعقد الأمور ، وطبعاً لو كان اختار أن يكون رئيس دولة محدد السلطات مثلما فعل السادات مثلاً عندما قرر أنه رئيس مصر لا زعيم الأمة العربية قائلاً : " أنا مش عايز إمبراطوريات " لو كان الرئيس مبارك اختار أن يكون رئيس جمهورية لا قدر المصريين وراعى نهضة مصر الحديثة و ..... و ..... لأصبح من الظلم أن نحمله كل ما فى المجتمع من فساد ، ولكنه اختار وعليه أن يتحمل نتيجة خياراته .

F.M.

فى عام ١٩٩٧ حدثت الثورة فى السينما المصرية ، وصعدت نجوم وهبطت نجوم ، وفسر البعض ذلك بأن الناس عندها رغبة حقيقية فى التغيير – تغيير نجومها – تغيير حكامها – تغيير حياتها كلها ، وبعدها بسنوات ألقى حجر فى مياه الإذاعة الراكدة والحجر هو إذاعة نجوم F.M ١٠٠,٦ ، وتعتبر حققت ثورة فى الإذاعة المصرية ، واستطاعت أن تنافس التليفزيون ، وذلك لأنها قدمت للأغلبية الأغانى التى يحبونها كما حركت الناس ببرامج تدعوهم للتعبير عن أنفسهم ، وتناقش قضاياهم الحقيقية فى وقت كان الخطاب الإعلامى فيه محنطاً فى أغلبه ، فكانت حاجة الناس للتغيير هى السر الحقيقى فى الإقبال على هذه الإذاعة ، وبعد ذلك بشهور ظهر حزب الغد وحركة كفاية فى نفس الوقت تقريباً ، ولا شك أن الحزب والحركة يمثلان نقطة تحول فى العمل السياسى فى مصر ، فبعد سنوات طويلة من الموت الإكلينيكى للعمل السياسى فى ظل الحزب الكاسح والأحزاب الكسيحة ، حيث كان الحزب الوطنى المسيطر على كل شيء وخصوصاً الشارع ، لم يكن يسمح لأى حزب من الأحزاب الكسيحة سوى إصدار جريدة ، أما الشارع فهو أبعد إليهم من نجوم السماء ، ولكن حركة كفاية استطاعت أن تصل للنجوم رغم أنف حكومة الحزب الوطنى وداخلية الحزب الوطنى ، وبذلك عاد العمل السياسى للحياة ، وظهرت على أثرها حركات أخرى مليئة بالحيوية والقدرة على التأثير مثل شباب من أجل التغيير ، وانتقلت العدوى الحميدة فى قطاعات أخرى فسمعنا عن أطباء من أجل التغيير ومحامين وصحفيين وأدباء من أجل التغيير ، ورأينا تليفزيونات العالم كله تنقل تلك المظاهرات التى يتصور البعض أنها نوع من التنفيس ، ويصر المتشائمون على أنها لن تحدث أى تغيير ، ويكفى رداً على هؤلاء اليائسين ما صرح به الرئيس مبارك فى حوار صحفى ، قال إن الاستفتاء – وذلك قبل تعديل المادة ٧٦ – لا يمثل فرض شيء على الناس ؛ لأن الناس لو كانت لا تريد أحداً ستخرج مظاهرات فى الشوارع تطالب بسقوطه ، أو ما قاله القذافى فى القمة العربية الأخيرة من أن عندنا فى بلادنا إذا تحركت مظاهرة واحدة تسقط الحكومة ، وما حدث فى لبنان من خروج الجيش السورى بفضل المظاهرات ، وفى أوكرانيا ، وفى الفلبين ، وكل الأنظمة المستبدة فى العالم لا تتغير بالكتابة فى الجرائد ولا بالندوات فى الأحزاب ،

ولا الأشعار أو الأفلام أو المسرحيات ، رغم أهمية كل ذلك فى تشكيل الوعى وإثراء الوجدان إذن فالحل العملى الفورى هو المظاهرات ، وما حدث بعد بداية مظاهرات كفاية ومظاهرات حزب الغد بعد حبس أيمن نور هو أكبر دليل على ما نقول ، لقد تم تعديل المادة ٧٦ بعد أسابيع قليلة من تصريحات الرئيس بأن تعديل الدستور دعوى باطلة ، وبعد أيام من اتفاق الحزب الوطنى مع أحزاب المعارضة (باستثناء حزب الغد والناصرى) على تأجيل الكلام ، مجرد الكلام فى تعديل الدستور لما بعد الاستفتاء على الفترة الخامسة فى حكم مبارك ، وما قاله الرئيس – أنه ظل يفكر فى الموضوع لمدة سنة –هو أكبر دليل على أن الموضوع تم تحت ضغط المظاهرات ، ولكن حتى لا يكون النظام قد قبل بسياسة لي الذراع وهو تسميتهم لما نسميه نحن الالتزام بما قرره الشعب أو الامتثال لإرادة الجماهير فذكروا حكاية السنة مع التفكير وما صرح به حسب الله الكفراوى .. الوزير الذى عمل مع الرئيس لفترة طويلة عندما سئل عن موضوع تعديل الدستور ، قال : " الفهلوة مش حتنفع فى هذا الموقف " إذن فهناك فهلوة ، لكن ما يهمنا هنا هو أن تأثير المظاهرات كبير ولكن ليس سحراً ، ولا يصنع تغييراً فى يوم وليلة لكنها خطوة ، فتح انطلاق ، وهى أيضاً نوع من تأدية ما علينا ، عمل صالح يضاف إلى رصيد حسناتنا ، وما أحوجنا إلى عمل صالح نعمله بجانب الشعائر ، وطبعاً ما فعلته كفاية ليس بكفاية بل هو بداية ، وبداية قوية ، فعندما نعلم محاولات أحزاب الوفد والتجمع والناصرى لعمل مؤتمر جماهيرى فى ميدان عابدين ، وكلها محاولات باءت بالفشل ، ثم تنجح كفاية فى عمل مظاهرات بالمئات فى هذا الميدان والهتاف بسقوط سبب المشاكل ، ومع علمنا أن مؤتمر الأحزاب رغم منعه ما كان سيذكر صراحة سبب المشاكل كان سيمنعهم عن ذلك حياء العذارى الذى يغلف تصريحاتهم ، أو رغبة العجائز فى تقضية اليومين اللى فاضلين على خير ، هذا عن بداية كفاية ، وكل ما فعلته أنها أخذت خطوة واحدة ، فالمنتظر أن يتحرك العدد من خانة المئات إلى خانة الآلاف ثم عشرات الآلاف ، والمذهل أنه لو زاد عدد المتظاهرين إلى سبعين ألف فذلك يعنى واحد فى الألف من الشعب المصرى . يعنى ذلك أن ٩٩,٩% سلبيون أو مؤيدون لمبارك ، والمؤلم أن الهدف البعيد أن يصل الناشطون فى مصر إلى واحد مقابل ٩٩٩ مستسلمون ، وهى أرقام مرعبة فى مجتمع

يسكن فيه ألوف فى المقابر ، وتبيع فيه أسر أطفالها ، ويبيع فيه شباب كلاويهم ، مجتمع عدد المعتقلين فيه أى المسجونين بدون محاكمة بعيداً عن القانون والعدالة عددهم ٨٠ أو ٧٠ ألف لو أن كل واحد منهم له أسرة مكونة من ٣ أفراد فقط لأصبح عندنا أكثر من ٢٠٠ ألف يعيشون فى معاناة ، وهناك ضحايا البيوت المهدمة ، والقطارات المحروقة والمقلوبة ، وضحايا شركات توظيف الأموال (التعويضات التى لم تصرف كلها) ، إذن هذا المجتمع بما فيه من مآسى ذكرنا أمثلة قليلة منها يحتاج إلى حزب حقيقى يعبر عنه ؛ لأن التظاهر وحده ليس كل الحل ، لأننا بعد القضاء على الاستبداد والفساد بالتظاهر سنحتاج لحل المشاكل التى خلفها الفساد والاستبداد ، وهذا ما ننتظره من حزب الغد من خلال برامج ومشاريع قوانين ، صحيح أن أعضاء الحزب فى خانة المئات أيضاً ، وأعضاء مجلس الشعب الذين انضموا للحزب يمثلون ١,٥% من عدد أعضاء المجلس ، ولكنهم أكبر عدد لحزب معارض ، فأغلب الأحزاب لا يوجد لها أعضاء فى المجلس أصلاً ، رغم العدد القليل فإن الحزب حقق الكثير ، والفضل الأول فى ذلك للحكومة وهى حكومة عبيطة بمعنى الكلمة لأنها لم تتخذ ضد أيمن نور موقفاً ديكتاتورياً قوياً ولا موقفاً ديمقراطياً طبعاً ، ولكنها اندفعت بشكل مفاجئ لتلويث أيمن نور كما يفعل العبيط عندما يضايقه أحد ، فيتبول أو يبصق عليه ، فالحكومة قامت برفع الحصانة عن أيمن نور فى ساعات ، ومن المعروف أن القبض على أى مسجل خطر يجب أن يأخذ إجراءات ووقتاً أكثر مما أخذت الحكومة فى القبض على عضو مجلس شعب له حصانة ، والأهم أن له أكبر شعبية بين أعضاء المجلس ، فهو الوحيد فيهم الذى يرأس حزب ، إذن لماذا السرعة فى القبض عليه ؟ (عبط) ، ولماذا النزول به من البوكس إلى الشارع حتى يراه الناس ويتعاطفوا معه ؟ (عبط) ، ولماذا يحبس ٤٥ يوماً فى قضية تزوير توكيلات لتأسيس حزب ، مجرد توكيلات لتأسيس حزب وليست قضية تجسس أو إرهاب أو مخدرات أو حتى تزوير (حاجة عليها القيمة) (عبط) ، والأكثر عبطاً هو محاولة تلويثه بحكاية التمويل الأجنبى فسلطوا كتاب الحكومة لكتابة اتهامات غير منطقية ، فالمنطقى أن تقول إن أيمن نور متأمرك فيرد هو ويقول لا لست متأمركاً ، أو أن تدعى العلم بالغيب وتقول إن أيمن نور سيسمح بدخول قواعد أمريكية ، فيرد ويقول لا لن يحدث لأننى سأحكم

بالديمقراطية ، ولن أفرض على الناس شيئاً ، أما غير المنطقى أن يقول أحدهم لا يجب أن نسمح لأيمن نور بالوصول إلى منصب الرئيس عن طريق التمويل الأجنبى ، وهذا غير منطقى لأن أيمن رشح نفسه وهو داخل السجن ، فكيف تم تمويله إذا افترضـنا أن هناك منظمة أمريكية رسمية أو أهلية قررت تمويل متهم فى جناية ، تصوراً من تلـك المؤسسة أنه سيصبح رئيساً للجمهورية ، هل ذهب مندوب المنظمة إلـى أيمـن فـى الليمان وأعطاه المبلغ ، إذن ذهب لأم العيال وأعطاها المبلغ ، ولكـنهم فتشـوا بيتـه ومكتبه ، إذن هل أودعهم فى حسابه بالبنك ؟ ولكن هل يوجد مدير بنـك قلبـه جامـد لدرجة التستر على أمر كهذا ، إذن وضع المبلغ فى جوال وأخفاه فى مكان حتى يخرج أيمن ويصرف منه على الانتخابات ، ولكن بشكل سرى يعنى سيصرف علـى النـاس بدون أن يعرف أحد من الناس ، طبعاً سكتت تلك الأقلام عندما ظهر قانون الانتخابات الذى ألزم المرشح بفتح حساب تحت إشراف الجهاز المركزى للمحاسبات عن طريـق جمعه تبرعات من المواطنين ومساعدة حكومية بنسبة ٥% من قيمة التبرعات ، المهـم أن العبط الحكومى اختصر على الحزب وقتاً وجهداً كان سيبذلهما للتواصل مع النـاس التى تحتاج فعلاً لحزب قوى يطالب بحقوقها ، فالمظلومون فى هذا الوطن بـالملايين ، وحزب الغد هو بمثابة المحامى الذى يدافع عنهم ، فبدلاً من أن يهـيم المظلـوم علـى وجهه يتجه لحزب الغد ليضع همه على همنا ، وأيضاً يضع يده فـى أيـدينا لنواجـه الحكومة التى كما نرى عبيطة وضعيفة رغم تظاهرها بالقوة وقد يكون هذا هو دليـل ضعفها ، فأى مظلوم أو مقهور ينضم للحزب ليجد فرصة نشر مظلمتـه فـى جريـدة الحزب ، أو لطرح مشكلته إذا كانت مشكلة عامة على عضو مجلس شعب من أعضاء الحزب ليطرح الموضوع فى البرلمان أو يساعده عضو المجلـس بشـكل شخصـى ، وذلك بدون استثناءات أو مخالفة للقانون ، إذ لا مجال فى الحزب للمنتفعـين أو هكـذا نتمنى .

من هم أعضاء الغد ؟ إنهم شباب يخافون على مستقبلهم أن يضيع فى ظل حكم غير رشيد ، أمهات لم يحتملن السكوت على من يسرقون اللقمة من أفـواه أطفـالهن ، رجال نفد صبرهم على إهانات رجال الشرطة لهم ، موظفون أصبحت حياتهم لا تطاق من الاضطهاد ، شرفاء أزكمت أنوفهم رائحة الفساد وأصحاب كفاءة أوصلهم انتشـار

الواسطة والمحسوبية لحافة الانتحار ، لكن يجمعهم كلهم أنهم متفائلون وحالمون بغد أفضل ، وهذا ما نستحقه فعلاً ، والملاحظ أن الكثير من الأعمال الفنية والأدبية التى ظهرت فى مصر كانت تتكلم عن الغد وعن الفجر القادم وعن حوريس الذى سيعيد لهذه الأمة روحها ، وأتذكر هنا نادى حورس الذى أنشأه جمال مبارك فى التسعينيات ولم يستمر ، ولكن المهم أن الكل فى مصر يعرف أن الواقع الذى نعيشه ليس هو ما نستحقه ، وليس هذا الوضع المتدنى هو وضعنا الحقيقى ، وليس هذا هو حجم مصر الحقيقى ، الكل يرى أننا نعانى من تراخٍ فى النمو ، وبطء فى الإصلاح .

وأظن أنه قد آن الأوان ليكون فى مصر حزب نشيط وديناميكى يخرج من وسط الناس ليعبر عنهم وعن آمالهم وآلامهم يصل للسلطة بشكل آمن وسلس ، ولا يحمل معه مخاطر على الاقتصاد الحر ، وفى نفس الوقت يحافظ على حقوق العمال ، كما لا يحمل خطورة التصادم مع القوى العظمى فى نفس الوقت الذى يدرك فيه أهمية معنى أن الاتحاد قوة ، ويسعى لذلك بشكل عملى بعيداً عن الرومانسية ، وأخيراً وقبل كل شيء يسعى لتطبيق جوهر الدين مؤمناً بعظمة الإسلام وصلاحيته لكل زمن وتسامحه بلا إفراط أو تفريط .

ولا ننكر أن فى حزب الغد أشخاص تسعى لتحقيق مكاسب شخصية ، وهذه طبيعة بشرية بل حتى لو كان كل من فى الحزب يسعى لتحقيق مصالح خاصة فإن انضمام المهتمين بالقضايا العامة سيحرج أصحاب الاهتمامات التافهة وستطرد العملة الجيدة العملة الرديئة ، ومعروف أن الناس فى المحنة تقترب من بعضها ، وتجنب الأهداف الشخصية الضيقة ، وتتكاتف للخروج من الأزمة ، وهذا هو الضمان لاستمرار حزب الغد فى تحقيق الآمال الكبرى التى يسعى إليها ووصول مرشح الحزب للرئاسة ليس هو كل شيء ؛ لأنه إن لم يحدث سيستمر الحزب فى العمل من أجل الحصول على الأغلبية فى البرلمان ، ثم تشكيل الحكومة أو الحصول على عدد كبير من المقاعد فى البرلمان من أجل مراقبة الحكومة ومواجهة الفساد ، والعمل على وضع قوانين تساعد على تحقيق التقدم الذى نرجوه ، والأهم من ذلك هو خلق جماعات ضغط فى مختلف القطاعات للوقوف أمام الجبابرة الصغار ، حيث إنه فى كل إدارة أو هيئة أو مؤسسة حكومية ، هناك ديكتاتور وحوله شلة من المنتفعين والوصوليين ، وأمامهم

قطيع من الحملان يذبحون فيهم ويسلخون كما يشاءون إذن جماعات الضغط هذه هي التي ستنهي صمت الحملان هي التي ستحفزهم ليقولوا لمصاصي الدماء كفاية ، ليقولوا للجلادين كيف تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ، جماعات الضغط هذه هي حوريس الذي سيعيد الروح لهذه البلد ، وبذلك تكون كفاية وحزب الغد ، وكل المظاهرات والكتابات ، وكل نضالنا ضد الديكتاتورية ، وكل هتافنا من أجل الحرية قد آتت ثمارها ، وأصبح للأحرار والشرفاء الكلمة العليا في هذا الوطن ، وسيعرف الأحرار بعضهم البعض ، فسيماهم في وجوههم وسيتكاتفون كما تكاتفنا وينشطون كما نشطنا ، وفي النهاية سننال حريتنا ممن يتحكمون فينا ، وسنحصل على حقوقنا ممن يحاولون امتلاكنا ، فلقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً أو عقاراً .

جماعات الضغط هذه ستسطع كالنجوم وسيكون في كل شركة أو مؤسسة أو ديوان أيمن نور ، وسيجد كل مستبد من يقول له كفاية ، وستحدث تلك النقلة في المجتمع كما حدثت في السينما ، وظهر نجوم يحققون جماهيرية لم تتحقق من قبل ، سيظهر أعضاء مجلس شعب يحققون شعبية لم تشهدها الساحة السياسية على مدى نصف قرن ، هذا هو الغد الذي نحلم به ، فمشكلة مصر الأساسية ليست في قلة المال فحجم الأموال الموجودة في البنوك ٥٠٠ مليار ، وهناك أراضي غير معروف مساحتها ينتظر أصحابها من يتعاون معهم لعمل مشروعات عليها ، وكذلك يوجد عدد كبير من الشقق المغلقة يتمنى أصحابها استغلالها ، وطبعاً ملايين العمال والمحاسبين والمهندسين والإداريين لا يجدون عملاً ، إذن كل هذه العناصر الاقتصادية موجودة ينقصنا المنظمون الذين يربطون تلك العناصر الاقتصادية ببعضها ، وينقصنا وجود المناخ المشجع للاستثمار ، فالمشكلة الأساسية ليست في عدم وجود رأس المال ولكن في تعطيل رأس المال ، إذن فالأمل معلق بوجود قيادة تفهم سر رأس المال وتشجع الناس على عمل مشروعات مربحة .

النظام فى قفص الاتهام

ثبات تهمة التزوير على أيمن نور - إذا حدث - سيكون قنبلة لها دوى وضوء لا أقول ستحرق نظام الحكم بل فقط ستكشف سلبياته ، سلبيات النظام الذى يضطر مواطناً شريفاً (محامى وصحفى وعضو مجلس شعب) إلى التزوير .

فأيمن نور لم يكن محترف تزييف عملة ثم غير نشاطه لتزوير جوازات السفر والبطاقات ، وأخيراً اتجه لتزوير توكيلات الأحزاب ، فما هو إلا رجل أراد أن يمارس حقه فى تكوين حزب ، فَغُلِّقَت فى وجهه الأبواب حتى لم يجد أمامه إلا أن يزور أو يموت بغيظه ، أو يعيش كالخصيان حتى ينفق كالحيوان ، بالله عليكم أيهما يختار ؟ ومن يُحَاسَبُ هو أم نظام الحكم ، أما إذا اتضح كما اعترف هو نفسه فى التحقيق بأن العملية ملفقة عن طريق أشخاص تم زرعهم فى مكتبه مستغلين سلامة نيته ، فلا يبقى سوى مشكلتين ، الأولى معرفة المسئول عن التلفيق ، والثانية فى حالة عمل فيلم عن أيمن نور من سيقوم بدوره بعد رحيل على الكسار وإسماعيل ياسين .

جرة قلم

الدستور الحالي يجعل رئيس الدولة غير مسئول ، أكبر مسئول في الدولة غير مسئول لا يملك أحد محاسبته أو مساءلته إلا في حالة الخيانة العظمى عدا ذلك غير مسئول عن أي شيء ، وفي المقابل له السلطة للتحكم في كل شيء. ما هذا الخلل في الميزان والله سبحانه وتعالى يقول : " والسماء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان " . إذن هناك طغيان في الميزان , عندما تكون السلطات كلها في يد شخص لا يملك أحد مساءلته ، وهذا الطغيان ليس هو الخلل الوحيد في الدستور فهو مليء بالمواد التي لا تلائم روح العصر والتي تعرقل تحقيق الديمقراطية ، فالديمقراطية حسب تعريفها هي حكم الشعب للشعب وبالشعب وفي الدول الديمقراطية هناك نظام الجمهورية البرلمانية والجمهورية الرئاسية ، في الجمهورية البرلمانية يقوم الحزب الذي يحصل على الأغلبية في البرلمان بتشكيل الحكومة ، أما عندنا فإن الدستور يسمح لرئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة كيفما يشاء بدون التقيد بنتيجة الانتخابات (مادة ١٤١) ، والجمهورية البرلمانية تتيح للبرلمان سحب الثقة من الحكومة وهذا الحق معطل عندنا حيث يسمح لرئيس الجمهورية بحل البرلمان ، إذا قرر سحب الثقة من الحكومة (مادة ١٢٧) أما الجمهورية الرئاسية فأنها تلزم الرئيس بالرجوع للبرلمان في القرارات الهامة أما عندنا فرئيس الدولة غير ملتزم بالرجوع للبرلمان كما أن له الحق إصدار قرارات بقوة القانون أي أن له سلطة تشريعية بجانب سلطته التنفيذية وفي الواقع الحالي فأن البرلمان لم يعترض على أي قرار من قرارات الرئيس ؛ وذلك لأن الرئيس هو الذي يختار أعضاء البرلمان الذي تكون أغلبيتهم من الحزب الوطني فالتزامهم الحزبي يجعلهم ملتزمين بقرارات الرئيس وحتى لو حصل حزب آخر على الأغلبية فلن يملك البرلمان مساءلة الرئيس كما أن الرئيس يملك حل البرلمان مما يعني أن الدستور الحالي يجعلنا أشبه بالنظام القبلي ، وكما قال حبيب العادلي يجب على الصحفيين احترام الرئيس لأنه مثل العمدة .

فالدستور الحالي يسمح لرئيس الدولة أن يتصرف كما يشاء ولا يملك الشعب مناقشة أحكام الرئيس إلا عن طريق العنف والشغب مثلما حدث في يناير ٧٧ بعد تخفيض الدعم .فالدستور الحالي مثلما يعرقل الديمقراطية حتى لو توفرت النية لذلك

فأنه يفتح الباب للعنف والإرهاب ، فالرئيس يحاول أن يستنتج ما يريده الشعب ، ثم يحاول عمله فإذا أخطأ في الاستنتاج حصل الصدام وهو ما سيحدث كما أتصور بكل أسف إذا تم فرض جمال مبارك على الناس عن طريق انتخابات سيكثر من حولها اللغط والشكوك فيفاجئ الناس بجمال مبارك الذي لا يعرفهم ولا يعرفونه وقد أصبح أب لكل المصريين وراعى نهضة مصر الحديثة صحيح أن الملايين ستصبر وتكتفي بإطلاق النكت ولكن وسط الجحور ستنتشر خلايا من الغاضبين والرافضين لفكرة التوريث ،والخطير في الموضوع أنها خلايا لا علاقة لها بالتطرف الديني وليس لها تاريخ مع الإرهاب ومعلوم أن صناعة القنابل من أسهل الأمور حالياً عن طريق مواقع النت ، وحادثة الأزهر وحادثة عبد المنعم رياض غير بعيدين عن الذاكرة وهذه هي أهم الأسباب التي تدعونا لأن نقول كفاية , فست سنوات قادمة من شحن الذين يرفضون خلود مبارك في الحكم كل هذا الزمن الطويل ، هذا الشحن لا يحتاج إلا لشرارة واحدة لينفجر الغاضبون والشرارة معروفة وهي فرض جمال مبارك ، وهذا ما تقرره كل الشواهد والمقدمات وهو أيضاً ما يفرضه الاستنتاج البسيط فالرئيس مبارك لا يمكن أن يرشح نفسه وهو في الـ ٨٣ من العمر ولكن حرصه على سلامته وأمنه تستدعي أن يكون في الحكم رئيس مقرب له ومن غير جمال سيحمي الرئيس السابق .

إذن الأمن القومي لمصر يتطلب سقوط الرئيس مبارك في الانتخابات القادمة..... آه لو علم الناس أنهم بجرة قلم يمكن أن يفتحوا علينا أبواب جهنم حتى يخرج منها شياطين مملوءة بالغضب والكراهية والحقد الأسود وأنهم بجرة قلم أيضاً يمكن أن يفتحوا لنا أبواب الأمل والتفاؤل ، فيكفي أن نعرف ما فعله التغيير الوزاري الأخير من ارتفاع في البورصة وتفاؤل في أوساط المستثمرين فما بالنا باختيار رئيس جديد بدماء جديدة وفكر جديد ، طبعاً هناك قلق عند الكثيرين من الجديد ، ولكن هذا أمر الله ، فالرئيس مبارك راحل راحل شئنا أم أبينا ، فلماذا نتحمل ست سنوات من المعاناة ترجع بمصر ٦٠ سنة للوراء ؟ وطبيعي أن أي أحد سيأتي سيستمر في الإنجازات وفي إنشاء الكباري ، وطبيعي أنه سيحكم مصر شخص آخر بعد مبارك فلماذا التأجيل ؟ يكثر الحديث اليوم عن البديل وأنا هنا لا أدعو لأيمن نور الذي أعلن رغبته في الحكم لمدة سنتين فقط من أجل دستور جديد وهو أهم ما تحتاجه مصر في

هذه المرحلة ، وهناك من يرى أن الأولى هو حل مشكلة البطالة والأسعار وغيرهم من المشاكل الاقتصادية والرد أننا أولاً لن نحل هذه المشاكل بالاستمرار مع فشل في حلها وثانياً أن الديمقراطية تعني زيادة الاستثمارات الأجنبية هو ما يؤدي لزيادة فرص العمل وزيادة معدل النمو وذلك لأن الديمقراطية هي التي تحمي الاستقرار فلا يمكن أن نتصور أن يتحقق الاستقرار مع نظام لا يملك أحد مناقشته إلا عن طريق الإرهاب ، فهو إذن استقرار وهمي ، استقرار فوق الخازوق ، استقرار مبني على القهر . والاستقرار الحقيقي هو ما يبنى على الاقتناع والتفاهم ، فالرئيس مبارك يعتبر تداول السلطة ضد الاستقرار متصوراً أنه عن طريق اللعب في البرلمان سيصل حزب اشتراكي للحكم ، وطبعاً لن يصل أي حزب للحكم عن طريق اللعب في البرلمان ولكن عن طريق اختيار الأغلبية فإذا كانت الأغلبية تريد الاشتراكية فإن فرض الليبرالية عليهم لن يحقق أي استقرار بل العكس وكذلك الخوف من وصول الإخوان المسلمين لا يبرر أيضاً فرض وجهة نظر الأقلية ، هذا إذا تصورنا أن الأخوان هم الأغلبية وهذا غير صحيح وإذا كان صحيح فأنه لا يشكل أي خطر على مصر فكل ما سيعمله الإخوان هو منع نانسي عجرم وهيفاء وهبي من دخول مصر ، وإلغاء الكباريهات وأشياء من هذا القبيل ، هل هذا خطر على مصر ؟ وحتى لو حاولوا إلغاء السينما وإلغاء السياحة والعبث في النظام المصرفي أو تطبيق عقوبات الجلد وقطع اليد فأن كل ذلك ليس كارثة لأن الأغلبية هي التي اختارت ذلك فهم أحرار في تقرير مصيرهم وفي تحديد مصالحهم وعلى الأقلية الالتزام بذلك ، ولكن الواقع لا يقول ذلك أبداً فالأغلبية ضد إسرائيل ولكنها لا تريد الحرب ، الأغلبية تريد الالتزام بما قاله الله سبحانه وتعالى ورسوله ولكنها ترفض التطرف والمغالاة .

إذن الديمقراطية هي التي تحمي الاستقرار فمعرفة كل القوى السياسية بإمكانية وصولها للحكم بالطرق السلمية سيجعلها تلقائياً تطور خطابها وتتوجه للناس بما يخدم مصالحهم بدلاً من التدمير أو إطلاق الشعارات وعندما تتحقق الديمقراطية سيتحقق الاستقرار الحقيقي الذي يؤدي لزيادة الاستثمارات .

ثالثاً : ستؤدي الديمقراطية لوجود شورى في اتخاذ القرارات وعمل المشروعات مما يؤدي لقرارات رشيدة ومشروعات مجدية وكذلك ستؤدي الديمقراطية لاختيار الرجل

المناسب في المكان المناسب وكذلك ستؤدي لتبني المبادرات الفردية واتساع المجال للعلماء والمبدعين في كل مجال لتقديم أفضل ما عندهم وأيضاً سيؤدي وجود رقابة وشفافية إلى تقليل الفساد والحد من انتشاره ومما سبق يتضح إن اختيار رئيس جديد يؤمن بالديمقراطية ، والأهم يوافق على وضع دستور جديد حتى تتحقق الديمقراطية بشكل حقيقي هو بداية الحل لمشاكلنا الاقتصادية عن طريق زيادة الاستثمارات وتقليل الفساد. ولكن هل الشعب المصري فعلاً يريد الديمقراطية .

قبل أن نجيب على هذا السؤال يجب أن نطرح السؤال الأخطر وهو هل الديمقراطية هي أفضل نظام للحكم ؟ فالديمقراطية هي التي أتت بهتلر ولكن وبعد كل الدمار الذي فعله هتلر ، أين ألمانيا الآن ؟ إنها دولة كبرى من أعظم الدول في العالم إذن الديمقراطية تصحح نفسها بنفسها ولكن عند الكلام عن الشعب المصري فأننا يجب أن نتذكر أن الشعب المصري لم يعرف ديمقراطية حقيقية طوال تاريخه فحتى الفترة من نهايات القرن ال١٩ وحتى قيام ثورة يوليو لم تشهد ديمقراطية كاملة ، فالحكم لم يكن للشعب بل للاستعمار والحاكم سواء كان خديوي أو ملك ، ولأن الديمقراطية مسئولية فهناك من يخاف منها على اعتبار أننا شعب متواكل يحب أن يرمي الحمل كله على الحاكم، يجعل منه أسطورة وبذلك يريح نفسه من تحمل أي مسئولية ، لدرجة أننا نسمع من يطالب بتأجيل الإصلاح السياسي حتى يحدث نضج للشعب المصري ولكن كيف يحدث هذا النضج ؟ لابد من توافر المناخ الملائم لحدوث هذا النضج وما هو المناخ الملائم ؟ أليس الديمقراطية ؟ إذن الديمقراطية هي علاج فوري لحالة مرضية لا يجوز فيها الانتظار حتى يحدث نضج تلقائي لأنه لن يحدث ، وكيف تتحقق الديمقراطية في ظل هذه الحالة المعقدة ؟ طبعاً فرضها من الخارج لن يتحقق بسهولة بل لن يتحقق إلا بالحرب ، وطبعاً الحرب تحتاج غطاءً شرعياً يقبله المجتمع الدولي وهو غير موجود في مصر والحمد لله وتحتاج أيضاً لوجود عائد مادي أو سياسي يقابل تكاليف الحرب وهو غير موجود أيضاً في حالتنا إذن لن يحدث حرب إن شاء الله ، ربما يكون الحل هو وجود جماعات ضغط تتحرك في كل اتجاه من أجل تحقيق الديمقراطية ولكن هذه الحركة غير مسموح بها أو على الأقل مقيدة وطبعاً مطالبة الرئيس مبارك بتغيير قناعاته وأفكاره بعد كل هذه السنين نوع من العبث فلا يمكن أن نغير من شخصية

مبارك ، إذن الحل الوحيد هو تغيير الرئيس عن طريق اختيار بديل له إنها جرة قلم لا أكثر ستحقق لمصر الكثير وتاريخ مبارك نفسه هو الذي سيشجع الناس على اختيار بديل له بسهولة فالرئيس مبارك لم يكن له علاقة بالسياسة من قريب أ بعيد قبل أن يختاره السادات ليكون نائب له , إذن وظيفة رئيس الجمهورية ليست بالمهمة المستحيلة ولا بالمعجزة التي تجعلنا نتردد في اختيار الشخص المناسب بعد معرفة برنامجه ، ولكن ماذا لو نجح مبارك ؟ إذا كانت هناك رقابة دولية على الانتخابات ورقابة قضائية ونزاهة يشهد بها الجميع وحياد إعلامي وحكومي ففي هذه الحالة يكون الأغلبية قد اختارت مبارك ولكنه اختيار تحت ضغط عن طريق تلويث سمعة أيمن نور بتهمة التزوير وحكاية التمويل الأجنبي ، وربما وبدون تزوير نرى نتيجة مزعجة كأن ينجح مبارك بنسبة أكبر من ٩٠ % ، وطبعاً نتيجة كتلك ستؤثر على سمعة المصريين في العالم حتى بدون أي معرفة عن الفقر والقهر الموجودين في مصر، فإن مجرد اختيار رئيس لمدة ٣٠ سنة ومجرد إختيار رجل ليتم ٨٣ سنة وهو في الحكم كلها نقاط ضد صورة الشعب المصري في الخارج إذن كل ما نتمناه من الناس هو زيادة عدد أصوات أيمن نور حتى ينجح مبارك بنسبة معقولة ومنطقية توضح للعالم أننا شعب عاقل لا يتلذذ بتعذيب نفسه كما أن النتيجة المعقولة والمنطقية ستبين للرئيس مبارك أننا تعبانين لعله يهتم أكثر بأوجاعنا بدلاً من وضع خطة للقضاء على العملاء فالرئيس مبارك كلما سئل عن كفاية وحزب الغد المعارضين لسياسته يقول (أنا عارف مين اللي بيمولهم) حتى كثر الكلام عن نية الرئيس في تعيين رئيس المخابرات عمر سليمان نائباً لرئيس الجمهورية ، وهذه ستكون الحركة الأولى في الخطة الإنكشارية للقضاء على العملاء الخونة الذين هم المعارضين الوطنيين ، ولكننا سنعمل ولن نتوقف عن العمل من أجل الخبز والحرية ، وخصوصاً أننا مقبلون على انتخابات برلمانية سيلتف المصريون جميعاً في تلك الانتخابات على هدف مشترك وهو إسقاط الحزب الوطني وهذه هي البداية أو الاستعداد لساعة الحسم وهي انتخابات ٢٠١٠ الذي سيترتب على نتائجها اختيار المرشحين لرئاسة الجمهورية وكذلك انتخابات مجلس الشورى فإذا لم يحصل أي حزب على ٥ % من المقاعد فإنه لن يستطيع أن يرشح أحد أمام مرشح الوطنى الذى سيكون جمال مبارك ، وإذا لم يترشح أحد أمامه سينجح بالتزكية مما سيثير

الكثيرون ويحدث عنف نحن في غنى عنه لذلك يجب أن تنشط جماعات إنقاذ مصر في كل اتجاه ، في القضاء يجب أن يتحرك من يطالبون بالاستقلال ومراقبة الانتخابات ، وفي الصحافة يجب فضح كل من يبدأ في لعق حذاء جمال مبارك وفي النقابات وفي الجامعات وكل هذا ليس عداء لجمال مبارك فلو رشح نفسه أمام أكثر من مرشح في انتخابات نزيهة سيتغير الوضع تماماً فيصبح رجل الأعمال الذي يؤيد جمال مبارك في الجرائد واليفط مواطن يمارس قناعاته بعد أن كان كلباً يلعق حذاء سيده ويصبح الصحفي الذي يكتب في مدح جمال كاتب يعبر عن رأيه بعد أن كان إمعة يتذلل للسلطان . صحيح أن الجميل جمال يبدو للآن شبيه لأبيه في الوله بالحكم وفي عدم الاهتمام بموضوع الإصلاح السياسي فجمال مبارك ظهر في الصورة وكأنه هو الذي الغى محاكم أمن الدولة ولكنه سكت على التحقيق مع أيمن نور أمام نيابة أمن الدولة وسكت على الاعتداء على المعارضين والمعارضات وسكت عى اعتقال قيادات الإخوان المسلمين بدون سند قانوني . يؤسفني أن أقول أني أرى في أحلامي خلف هذه النظرة الوديعة طاغية له أنياب غليظة وقلب كالحجارة أو أشد قسوة وفي يده كرباج, ومقصلة وصرخات مكتومة وأنين. وطبعاً هذا مجرد حلم ، أما العلم فعند الله علام الغيوب , كما أنى لا أوافق على من يرفضون جمال لأنه لم يشم عرق الناس ولم يشعر بالكادحين ، فالتاريخ يقول أن هناك حكام كثيرون ولدوا وعاشوا في القصور وكانوا أكثر عدلاً من آخرين خرجوا من قلب الناس ، كما أني أظن أن جمال مبارك يحمل في رأسه مشاريع إصلاحية اقتصادية ، فإذا أضاف إليها مشاريع للإصلاح السياسي وقدم برنامج لوضع دستور جديد وإلغاء دستور السادات وإذا رشح نفسه في انتخابات نزيهة فساعتها سيكون نجاحه انتصار ندديمقراطية لا اغتيال لها إذا تم فرضه على الناس من إخلال انتخابات مزورة وخصوصاً أنه يحمل مشاريع إصلاحية اقتصادية كما قلت ، لكن المشكلة أنه قد يتصور أن الناس لن تفهم هذا الإصلاح فيفرضه عليهم ، ورغم أنه ببساطة لو شرح الأمور للناس لفهمت ، بل أقول لطالبت الناس بهذا الإصلاح فالناس مثلاً لا تفهم مشكلة الدعم ويتصورون أن إلغاء الدعم ضدهم ولكن هل شرحنا للناس أن وجود الدعم معناه أن الفقير الذي لا يجد قوته يتحمل بنزين سيارات نجيب ساويرس (الملياردير المعروف) , الكناس الذي لا يجد حذاءً يلبسه يتحمل كهرباء قصور الأغنياء

، لو فهم الناس أن دعم البنزين والكهرباء والغاز والمياه هو اقتطاع من قوتنا اليومي من أجل رفاهية أصحاب المليارات . ولو فهم الناس أن الدقيق المدعوم يتم تهريبه للفنادق ومحلات الحلويات لخدمة الأغنياء على حساب الفقراء ، لو فهم الناس أن الأغنياء لم تستفحل ثرواتهم إلا عن طريق الدعم حيث وفرنا عليهم مصاريف العلاج والتعليم بل والثقافة أيضاً لو فهم الناس ذلك لخرجوا في مظاهرات يطالبون بإلغاء الدعم أو على الأقل وصوله لمستحقيه ولطالبوا بتحويل نظام الدولة من التكية إلى الدولة العصرية ، فهل يعقل أن نخصص ٥٠ مليار جنيه للدعم ؟ وطبعاً ترشيد الدعم يجب أن يتوازى مع ترشيد الإنفاق الحكومى ووقف السفه فى مصروفات الوزارات ، والبذخ فى مصاريف الوزراء . والدعم يجب أن يكون حلاً استثنائياً لحالات استثنائية من الذين لا يجدون أي مورد للدخل ، وترشيد الدعم سيوفر مليارات تستطيع الحكومة استخدامها في تشجيع الاستثمارات بتخفيض أسعار الأراضي أكثر وأكثر وتخفيض الأعباء المالية على المستثمرين وذلك لتوفير فرص عمل بأجور مرتفعة وتوفير المناخ الملائم لمساعدة الفقراء المهم الأخذ بيد الفقراء لتحسين مستواهم بدلاً من وقوفهم فى الطوابير وبدلاً من الإبقاء عليهم في حالة فقر دائم .

نعود لموضوع جماعات الضغط ونقول أن عمل تلك الجماعات ليس حرباً شخصية ضد جمال مبارك ولكنها إنقاذ لمصر من التوريث ومخاطره ، فجمال مبارك – أمد الله في عمره – يستطيع أن يرشح نفسه في أي وقت بعد وضع الدستور الجديد وبعد إرساء قواعد الديمقراطية وقيام دولة المؤسسات ، ومن نماذج جماعات الضغط جريدة الدستور وما تقوم به من فضح الموالسين وألفت النظر هنا لبعض الأسماء{ مصطفى حسين الرسام الجميل الذي حصل على جائزة الدولة التقديرية فيريد دفع المقابل ويتوقع أن يبدأ في مدح الفكر الجديد فى خلال ٥ سنوات ، والسيد نبيل لوقا البباوي وهو من أكبر المداحين ويتوقع أن يبدأ في وضع صور جمال مبارك في الشوارع أوائل ٢٠١١ وجدير بالذكر أن البباوي قد حصل على جائزة الدولة التشجيعية د/ أحمد عمر هاشم الذي أصبح رئيس جامعة الأزهر بعد أن أبكانا أكثر من أمينة رزق ونحن نشاهده فى البرلمان يدافع عن حرب تحرير الكويت ويتوقع أن يفتي بمشروعية التوريث تأييدا لفتوى شيخ الأزهر والمفتي التى ستصدر عام ٢٠١٠ . عماد أديب الذي يخشى على

مصر من حاكم غير عسكري ومتوقع أن يعمل برنامج عن وزيـرة دفـاع فرنسـا ، وسيوضح أنه تاريخياً معظم الحكام العسكريين تعرضوا لهزائم ، ومعظم الحكام غيـر العسكريين هم الذين حققوا انتصارات لبلادهم ، وبناءً عليه فهو يؤيد الجميل جمـال ، ومستعد للقيام بالدعاية الانتخابية بأقل الأسعار) . هذا إذن هو كل شيء فى حالة نجاح مبارك . أما في حالة نجاح أيمن نور فسأعلن انضمامي للصفوف المعارضة والعمـل على كشف الموالسين لأيمن فأنا لا أؤيد أيمن نور من أجل غرض شخصي ، كل مـا أتمناه أن تخرج مصر من كبوتها وأن يفيق المصريون من غفوتهم واثقاً أنه في وقـت الجد يوم الانتخابات لن نسمع كلمة " وانا مالى " التى كنا نسمعها ، بل ونقولها كلنا لأن من يقول لك وأنا مالي ستقول له نعم مالك ، الذي تراه في مارينا من قصور هو مالـك الأرصدة الموجودة في بنوك الخارج هي مالك ومال عيالك ، إن مال الحكومة هو مال دافع الضرائب ، إن قناة السويس هي ورثنا عن جدودنا الذين ماتوا في حفرها .

وبعملية حسابية بسيطة إذا كان مرتبك ٣٠٠ جنيه فإنك في دول الخلـيج بـنفس المجهود ستحصل على ٣٠٠٠ جنيه ، عشرة أضعاف ما تحصل عليه في مصـر وإذا كنت لا تبذل نفس المجهود فليس ذنبك لأنك تريد تقديم أحسن ما عنـدك ، وإذا كنـت تعمل في دول العالم الأول ستحصل على ١٠٠٠٠ جنية يعني أكثر من ٣٠ ضعف مـا تحصل عليه في مصر . أين ذهب الفرق ؟ وإن كنت متنازلاً عن حقك فـلا يجـب أن تتنازل عن حق أولادك ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما تطـأ قـدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن خمسة : جسده فيم أبلاه ؟ وعمره فيم أفناه ؟ وماله فيما أنفقه ؟ ومن أين اكتسبه ؟ وشبابه فيم أفناه ؟ " إذن نحن سنسأل يوم القيامة حسب فهمي المتواضع لهذا الحديث عن مالنا الذي أنفقناه على البهوات والباشوات ، وأنا واثـق أن كل شاب في مصر لن يستهتر في حق مستقبله وأن كل عاطل في مصر لن يتحمـل ٦ سنوات أخرى ، صحيح أن أيمن نور لن يوفر فرص عمل لجميع العاطلين ولكنه شاب متحرك وديناميكي سينال احترام العالم لأنه يتكلم لغتهم ، لغـة الديمقراطيـة وحقـوق الإنسان ،ومختلف دول العالم ستساعدنا وستزيد الاستثمارات وأتوقع أيضاً توقيع اتفاقية تجارة حرة مع أمريكا وكلها منافع للاقتصاد المصري وفرص عمل للعاطلين .

أما استمرار الرئيس مبارك فيعنى استمرار الحملات الصحفية في الخارج ضد مصر ، البلد التي تهتك عرض المعارضين في الشوارع وتعذبهم في المعتقلات وتزور الانتخابات وبناءً عليه يطفش المستثمرون ، واستمرار الأمريكان التهديد يقطع المعونة واستمرارهم رفض توقيع اتفاقية تجارة حرة معنا ،هذا عن الخارج ٠ أما عن الداخل فسيكون فيه استمرار لكل ما نعرفه من مآسي . وآخر الكلام هذا الحوار من مسرحية الحسين ثائراً لعبد الرحمن الشرقاوي.

الوليد بن العتبة (والي المدينة المنورة) للحسين (رضي الله عنه) يطلب منه مبايعة يزيد بن معاوية : " نحن لا نطلب إلا كلمة ٠٠٠٠ فلتقل بايعت واذهب بسلام لجموع الفقراء٠٠٠٠ فلتقلها وانصرف يا ابن رسول الله حقناً للدماء ٠٠٠٠ فلتقلها آه ما أيسرها إن هي إلا كلمة ٠ الحسين : وهل البيعة إلا كلمة ؟ ما دين المرء سوى كلمة .. ما شرف الرجل سوى كلمة .. ما شرف الله سوى كلمة .

الختام

ونلتقي بمشيئة الله في الكتاب القادم وسيكون عن مزايا مبارك ولن ينشر إلا بعد انتهاء فترة حكمه ، وذلك حتى لا تضيع أفكاري وسط زحام النفاق لأن صوت العقـل لن يسمع وسط ضجيج المداحين . فالكتاب سيحتوي مثلاً كلاماً عن تواضـع الـرئيس وبساطته فهو لم يكن ديكتاتوراً دموياً ونذكر له ضمن ما نذكر اعتذاره للشـعب عـن حادث القطار المحترق وعزله للوزير المسئول ، وكذلك الاعتذار الضـمني للشـباب الخمسة الذي فقأ الأمن أعينهم في مظاهرات جامعة الإسكندرية عندما أمـر الـرئيس بعلاجهم في ألمانيا محاولاً الاعتذار عما فعله الأمن معهم . والمهم أن الكتاب سـيكون عنوانه كفاية , هذا اللفظ العبقرى الذى يقال حتى لو كان الرئيس أعظم إنسان فى الدنيا فنحن نقول له كفاية ، وإذا كان غير ذلك فنحن نقولها له ، كفاية على أية حال فهذه سنة الحياة . وكل الدول المتقدمة تحدد للرئيس فترتين فقط للحكم فمهما بلغـت عبقريتـه لا يجوز أن يبقى في الحكم أكثر من ٨ سنوات أو ١٠ سنوات أما عندنا باعتبارنـا دولـة نامية فيجوز أن يبقى ١٢ سنة أو ١٨ سنة على مضـض أم ٢٤ فكفايـة .. كفايـة .. كفاية.

ثم يرشح نفسه ٣٠ سنة ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم









لا اله إلا الله

الذل

٢٤ = صفر   ٢٤+٦ = تحت الصفر

مترو الأنفاق

السلحفاة في عصر الفيمتو ثانية

الحكم العسكري

قفص العصافير

٧٠ مليون خارج حزب مبارك

تجربتي مع الغد

٧٠ مليون سائح

جبلاية القرود

معنى الوطن

الاصلاح و الأخطار الخارجية

بوش الخليل

كلنا لصوص

F.M

النظام في قفص الاتهام   قرش جنيه

جرة قلم